

فِي الْخُوَّلِ الْعَرَبِيِّ

قواعد وتطبيق
على المنهج العائلي للحديث

تأليف
الدكتور مهدي المخزومي

الطبعة الثالثة

١٩٨٥

تصدير

هذا الكتاب الرابع في الدراسة النحوية ، من ابتكار الدكتور مهدي المخزومي ، خريج كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومدرس النحو وفقه اللغة بكلية الآداب ببغداد ، وأحد عمدائها السابقين . ثم هو الآن أستاذ النحو والصرف ، ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الرياض ، بالململكة العربية السعودية .

متاز كتب الدكتور مهدي المخزومي عامة ، نظرية أو تطبيقية ، بعمق البحث ، ووضوح المنهج ، وسهولة الترتيب ، والاعتماد على آراء أئمة النحو ، واستخلاص أهم العناصر والأراء التي تصلح لإقامة صرح النحو الحديث على أصول علمية واضحة ، خالية من التأثر بالفلسفة والمنطق .

وقد أوضح الدكتور مهدي الأصول النظرية للنحو العربي ، في كتبه الثلاثة الأولى ، المشار إليها في صدر هذا الكتاب . وكل من استمع بقراءة تلك الكتب رأى صورة واضحة هادئة من تفكير هذا الباحث المبدع ، وقوة ملاحظته وإحاطته بمادة النحو إحاطة حسنة ، وحسن اختياره لآراء النحويين دون تحيز لبصري ، أو كوفي ، أو بغدادي ، أو أندلسى ، إنما يعنيه قيمة الرأى في ذاته من أي أفق ظهر .

وكتابه الرابع هذا خطة ومنهج حديث لتطوير النحو ، وتوجيهه وجهة أخرى غير وجهته التقليدية .

استصنف فيه المؤلف خير ما أبدعه قرائح النحاة واللغويين من علماء البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ، معرضا عن الآراء المتكلفة ، والمذاهب

المعسة ، والتعليقات المنطقية ، والفلسفية الفاضحة . هذا من حيث الخطة العامة التي ارتضاها المؤلف أساساً لهذا الكتاب .

أما الخصائص الجزئية لأبواب الكتاب وفصوله ومسائله ، فهي أشياء كثيرة تثيرها المؤلف من مادته الغزيرة ومعرفته بال نحو السكوني ، موضوع تخصصه للدرجة الدكتوراه ، وما قرأه لأستاذه المرحوم إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، ثم من كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي ، وما اهتمى إليه بتجاربه الخاصة في قدريس مواد النحو والمصرف واللغة ، في كلية الآداب ببغداد .

وفي كل صحبة من هذا الكتاب مثل واضح من منهج الدكتور مهدى المهزومى لتطوير التأليف في النحو العربى . ونشير هنا إلى بعض أمثلة من ذلك :

١- فما استعاره المؤلف من النحو السكوني :

١- استعماله (الأداة) بدلاً من الحرف . و (الحفظ) بدلاً من (الجر) و (الفعل الدائم) بدلاً من اسم الفاعل (ص ٢٣) .

٢- اعتباره أسماء الأفعال من أبنية الأفعال المختلفة عن آخراتها في التطور (ص ٢٤) .

٣- اعتباره التنوين الذى يلحق بعض أسماء الأفعال ، مثل صـه وإيه تنوين تقويم لتكبير حجم الكلمة ، لاتنوين تمكين (ص ١٤١) .

٤- قوله إن فعل الأمر له صيغتان : (فعـال ، وافـعل) (ص ٢٤) .

٥- الـامـ المـتصـوبـ بـعـدـ أـفـعـالـ الـكـيـنـونـةـ : يـعـربـ حـالـاـ (ص ١٣٢) .

٦- إذا نقدم فى الجملة فعلان ووليهما فاعل واحد ، فهو فاعل لـكـلـ مـنهـما (ص ٩٨) .

٧- لـامـ الـابـتـداءـ نوعـ منـ لـامـ القـسـمـ (ص ١٥٨) .

٨- يـنـوـبـ بـعـضـ الـحـرـوفـ عـنـ بـعـضـ قـيـاسـاـ .

- ٩ - خبر المبتدأ إذا خالف المبتدأ في المعنى ، نصب على الحالف .
- ١٠ - النصب بعد واو المعية على الحالف ، لا على المفعولة .
- ب - وَمَا اسْتَعْرَاهُ مِنْ تَوْجِيهَاتِ ابْنِ مُضَاءِ الْقَرْطَبِيِّ ، في كتابه الرد

على النحوة :

- ١ - إسقاط العامل اللفظي : والاكتفاء بالعوامل المعنية: الإسناد ، والإضافة ،
والحالف .
- ٢ - جواز تقديم الفاعل على الفعل .
- ٣ - جواز تعدى الفعل إلى اسم ظاهر متقدم ، وإلى ضميره المتصل بالفعل معاً .
- ٤ - رفض العلل الثوانى والثالث ، والاكتفاء بالعمل الأول .
- ٥ - رفض أنواع القياس غير قياس المشابهة .
- ٦ - رفض التأويل ، والتقدير ، والإضمار .
- ٧ - متعلقات الفعل (المصدر ، والتمييز والحال ، والمفعول فيه) تتعلق بالفعل ،
وليس معمولات له .
- ٨ - النعت السببي ليس من أقسام النعت ، لأنه لا يشارك النعت الحقيقي في
معناه ، ولكنه إتباع على المجاورة .

- ج - وَمَا اسْتَعْرَاهُ مِنْ أَسْتَاذِهِ الْمَرْحُومِ إِبْرَاهِيمَ مَصْطَفِيِّ ، من كتابه (إحياء
النحو) :

- ١ - إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع (ص ١٩٣ - ١٩٤) . وأن الترابع
ثلاثة فقط : النعت ، والبيان ، وخبر المبتدأ .
- ٢ - النصب ليس أثراً لعامل ، ولكن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة
لكل ما ليس داخلاً في نطاق الإسناد أو الإضافة .

د - وما استحدثه المؤلف من تجارب الخاصة :

- ١ - عناته بالدراسة الصوتية في مدخل الكتاب .
- ٢ - جعله أساس تبويب النحو وتصنيفه : التشابه في المعنى ، لا التشابه في العمل الإعرابي ، مثل تفريقه بين أدوات العطف (الواو والفاء وثم) وبين (لا ، وبل) . وعلى هذا كانت التواييف ثلاثة فقط . وهي : النعت الحقيقي والبيان ، وبدل الكل . وعليه أيضاً أخرج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء ، وأفرد له باب القصر .
- ٣ - جمعه المتفرق في أبواب مختلفة تحت باب واحد . مثل جمعه الأدوات في ستة فصول ، وهي: أدوات الاستفهام ، وأدوات النفي ، وأدوات التوكيد ، وأدوات الشرط ، وأدوات الاستثناء ، وأدوات الوصل (الحروف المصدرية) ومثل جمعه النداء والاستغاثة والنديبة في باب .
- ٤ - تبسيط الإعراب ، وتيسيره على الطلاب (انظره في باب خاص) .
- ٥ - تقسيمه الكلمات إلى اسم ، و فعل ، وأداة ، وكناية (مثل الضمائر ، والإشارات ، والمواضولات ، وأسماء الاستفهام) .. الخ .
- ٦ - تقسيم الأفعال إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر ، و دائم (كما في بعض اللغات الأجنبية) .
- ٧ - تختلف حركات الفعل المضارع المغربي بالنظر إلى زمنه ، لا بتأثير العامل .
- ٨ - تقسيم الجملة عنده صورة حديثة ، تدل على اجتهاده ، وصدق حسنه اللغوي .
ويميل القول : أن عمل الدكتور مهدى المخزومى في هذا الكتاب ، يعد الخطوة الواسعة الأولى في تيسير النحو العربي على طلاب المدارس والمعاهد والكليات في السينين الأولى الدراسية ؛ وحسبه أنه أبطل كثيراً من مشكلات التأويل والتقدير والإضمار ، والعلل الثواني والثالث ، والأقىسة البعيدة .

وهذا الكتاب أقرب منهجاً ، وأيسر سبيلاً للمنتدبين والمشقين ، الذين يطلبون معرفة النحو العربي ، للاستفادة منه في القراءة والكتابة ، فضلاً عن طلاب العاهد والكليات .

ومن أجل هذا ينبغي أن تتوافر جهود الأساتذة والمدرسين ومحبي قيسير النحو على دراسة منهج هذا التأليف ، وطراائف مؤلفه في معالجة المشكلات ، وإقرار ما يستحق الإقرار منها ، واستبعاد ما يستحق أن يُبعد ، لكن مع الإدلاء بمحجة ودليل ۹

في ۱۵ من مايو سنة ۱۹۶۶

مصطفى السفا

كلية الآداب ، جامعة القاهرة

إقرأ للمؤلف

١ - المخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه .

بحث علمي قدمه المؤلف إلى كلية الآداب ، لنيل درجة (الماجستير) من قسم اللغة العربية . وقد طبع في بغداد عام ١٩٦٠ م :

٢ - مدرسة الكوفة ، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو .

وهو بحث علمي ، قدمه المؤلف لنيل درجة (الدكتوراه) من قسم اللغة العربية . وقد طبع في بغداد سنة ١٩٥٥ ثم في القاهرة سنة ١٩٥٨ بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة .

٣ - في النحو العربي : نقد وتجزيه .

وقد طبع في بيروت عام ١٩٦٥ ، وأحرز مؤلفه جائزة جمعية أصدقاء الكتاب في بيروت . وهو يشرح الأصول الحديثة التي يحتاج إليها علم النحو في تطوره الحديث .

٤ - في النحو العربي : قواعد وتطبيقات .

وهو الجزء الثاني من الكتاب السابق ، الخاصل على القواعد والتطبيق على المنهج الحديث .

فهرس الموضوعات

الصيغة	الموضوع
٣	ـ تمهيد : حروف الهجاء - خارج الحروف - صفات الحروف - الجهر والهمس - الانطباق والانفتاح - الصحة والاعتلال - الإبدال - الإدغام .
١١	بنية الكلمة : تأليف الكلمة - أقل ماتتألف منه الكلمة ثلاثة أصوات - الميزان الصرفي - الابناء - الوقف - التقاء الساكنين .
١٩	أقسام الكلمة :
٤	ال فعل : مثال (فعل) - مثال (يَفْعُل) - مثال (فاعل) . أحوال أو آخر الأفعال - (فعل) ، (يَفْعُل) ، (فاعل) ، بناء (افعل) .
٢٧	الاسم : الإعراب والبناء - المبنيات من الأسماء - ما ختم بألف لازمة - المركبات - ما كان على (فعال) مؤنثا - المنادى المفرد - قبل وبعد وأشباههما .
٣٧	التعريف والتذكير - طرائق التعريف . التذكير والتأنيث - المؤنث حقيقة - المؤنث استعمالا . الإفراد والثنانية والجمع .
٤٦	الأداة : معانى الأدوات - الاستفهام - النفي - التوكيد - الشرط - الاستثناء أدوات الوصل .
٤٥	الكتابية : الفضائح - الإشارة - الموصول بجملة - الكتابات المستفهم ـ الكتابات المشروط بها .

٦٥

الإعراب : أنواع الإعراب :

- الرفع – المرفوعات في العربية .
- النحيف – المخفوضات في العربية .
- النصب – المنصوبات في العربية .

 موضوعات شاذة :

- (١) المثنى – طريقة الثنوية – إعراب المثنى .
- (٢) الجمع الصحيح – طريقته – أنواعه – إعرابه .
- (٣) الأسماء الخمسة – إعرابها بالحروف – تفسير هذا الإعراب.
- (٤) الاسم الذي لا ينون – إعرابه .

٨١ تأليف الجملة : ما يبحث فيه النحو – الإسناد أو الجملة – تعريف الجملة وظيفة الجملة – أركان الجملة – أنواع الجملة في العربية .

(١) الجملة الفعلية . (٢) الجملة الاسمية . (٣) الجملة الظرفية .

٨٩ الجملة الفعلية : تعريف الجملة الفعلية – أركانها – الفاعل في الجملة الفعلية – نظام الجملة الفعلية – لزوم تقدم الفاعل – لزوم تقدم المتعلقات .

مطابقة الفعل الفاعل : المطابقة في العدد – المطابقة في النوع .

تعدد الفعل – تعدد الفاعل

الفعل اللازم والمتعدى – الفعل اللازم – الفعل المتعدى – أنواع الفعل المتعدى .

المفعول – متطلقات الفعل :

(١) المصدر .

(٢) المكنى به عن الزمان والمكان :

(٣) التمييز .

أثر الموضوع

(٤) الحال .

(٥) ما يسمى بالفعل .

الجملة الفعلية في الاستفهام — الجملة الفعلية في النفي —
الجملة الفعلية في التوكيد .

الجملة الفعلية في الشرط — أدوات الشرط — الكتابات
المستعملة في الشرط .
إضمار الفعل . ٨

أفعال الوجود — أنواعها — تفسير المتصوب بعدها .
الأفعال الشاذة : عسى — نعم وبئس .

أفعال مركبة : ليس — حبذا ولا حبذا — هلم .

الأفعال المتخلفة : هي أفعال حقيقة، وليس أسماء أفعال —
إخراج الظروف ، والمضاف إليه بالأداة ، وما كان على
(فعل) ... منها .

١٤٣ الجملة الاسمية : تعريف الجملة الاسمية — أركانها — المبتدأ — الخبر : الخبر
المعروف ، الخبر المتصوب — الخبر المفرد — الخبر الجملة .
نظام الجملة الاسمية : تقدم الخبر على المبتدأ — حذف المبتدأ —
حذف الخبر .

تعدد المبتدأ — تعدد الخبر .

الجملة الاسمية في الاستفهام — الجملة الاسمية في النفي —
الجملة الاسمية في التوكيد .

١٥٩ الجملة الظرفية : تعريف الجملة الظرفية — أركانها — إعراب المسند إليه
فيها فاعلا .

نظام الجملة الظرفية .

الصحيحة	الموضوع	
١٧١	الإضافة: تعريف الإضافة . نوعاً للإضافة :	
(١) الإضافة المباشرة – جدوى الإضافة – الإضافة إلى ياء المتكلم . الإضافة عند النحاة لفظية ومعنوية – مناقشة هذا التقسيم .		
(٢) الإضافة بالواسطة – أدوات الإضافة – أدوات الإضافة وما يليها – حكم الاسم بعد أداة الإضافة .		
١٨٥	التابع : التوابع عند القدماء – مناقشة القدماء .	
١٨٧	النعت : تعريفه – للنعت الحقيقى – النعت السببى – إخراج النعت السببى من التوابع . النعت المفرد – النعت الجملة – تعدد النعت – تعدد المنيعوت .	
١٩١	العطف : تعريفه – نوعاً للعطف عند النحاة – عطف البيان – عطف النسق – أدوات العطف عند النحاة – أدوات العطف والتشريح هي : الواو والفاء وثم – إخراج المنسق من التوابع .	
١٩٤	التوكيد: تعريفه – نوعاً للتوكيد : اللفظي والمعنوي – إخراج التوكيد من التوابع .	
١٩٥	البدل : تعريفه – أنواعه عند القدماء – إخراج أنواعه من التوابع ما عدا بدل الكل من الكل .	
	تابعة الخبر : التوابع عندنا ثلاثة : النعت – البيان [عطف البيان وبدل الكل من الكل] الخبر – الخبر تابع مرفوع أبدا .	

- ٢٠١ من أساليب التعبير :
 (١) السؤال والجواب :
 أ - السؤال - أدواته - السؤال عن المفرد - أدواته -
 السؤال عن للنسبة - أدواته .
 ب - الجواب - كيف يجيب السائل عن سؤاله -
 الإجابة بالنص على المسئول عنه - الإجابة
 بالأدوات - أدوات الجواب الشائعة : نعم -
 لا - بل - أي .
٢٠٣.
 (٢) الاستثناء : تعريف الاستثناء - أركانه - أدواته -
 (إلا) هي أداة الاستثناء - الملحقات بد (إلا) -
 الاستثناء عند النحو نوعان : الاستثناء المتصل
 والاستثناء المنقطع - ليس ما سمي بالاستثناء المنقطع
 استثناء - تحليل أمثلة منه - إخراج المستثنى المفرغ
 في زعمهم من الاستثناء .
٢٠٤.
 (٣) القصر : القصر بالأدوات - القصر بالتقديم - أمثلة
 من القصر
٢٠٥.
 (٤) التعجب : تعريف التعجب - الصيغ التي يعبر بها عنه -
 الصيغ المسموعة - الصيغ المبوبة - بناء المبوب - نظام
 التأليف في التعجب .
٢٠٦.
 (٥) النداء : تعريف النداء - أدوات النداء - المناديات
 وأنواعها - المنادي المضاف إلى ياء المتكلم . لا يجتمع
 الإضافة والتنوين - لا يجتمع الإضافة وأل .

الصيغة

الموضوع

٢٢٢

م الموضوعات النساء :

أ - الاستغاثة - تعريف الاستغاثة - أداة النساء

في الاستغاثة - أركان الاستغاثة - طريقة الاستغاثة

ب - الندية - أداة الندية - طريقة الندية .

الإعراب في التطبيق: الإعراب بيان أجزاء الجملة - إعراب الجملة -

إعراب الجملة الكبرى - إعراب الجملة الصغرى - مناقشة

النحو في طريقة الإعراب - نماذج من إعرابهم . تحديد

الجملة قبل إعرابها - أمثلة معربة .

مقدمة

هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ، ولا من منهجه ، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً ، وألغى معها ما استبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي ؛ وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال ، وحذفتُ من فصوله فصلاً لم تكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي ، وتمسّكهم بفكرة العمل :

الفصل الخاص بما سمى بالشنازع .

الفصل الخاص بما سمّوه بالاشغال .

الفصل الخاص بما كانوا يسمونه بالناسخ « كان وأخواتها – إن وأخواتها – ظن وأخواتها ، وما يتصل بهذا أو بذلك » .

وخلطتُ فصلاً من حقها أن تختلط وتكون فصلاً واحداً ، لأنها من واحد واحد :

باب الفاعل ، وباب النائب عن الفاعل ، فهما في حقيقة الأمر باب واحد ، فكلاهما مستند إليه في جملة فعلية ، وكلاهما فاعل لغوى .

وكالباب الخاص بما سمى باسم الفعل ، فهو في حقيقته وواقعه ، وفي معناه ودلالته فعل ، ولكته فعل مختلف ، جد على حال واحدة ، وإذا كان كذلك جعلت الكلام عليه ضمن الكلام على الفعل ، لأنه منه .

وفرقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة ، ولا ينبغي لها أن تجتمع ، لأنها

ليست من واد واحد ، ولا من موضوع واحد ؛ كالمذى كان النحاة يسمونه بالاستثناء المفرغ ، فقد تناوله النحاة بحثا في باب الاستثناء ، وليس هو من بابه لأنَّه توكييد وقصر ، فحقه أن يعالج مع ما يعالج من مسائل التوكيد وطرائقه .

وكباب (النداء) الذي كان النحاة يعالجونه مع ما يعالجون من مفعولات ، على زعم أنه منها ، لأنَّه منصوب ، عندهم ، بـ (يا) لـ (يَ) التي زعموا أنها نابت عن (أدعوا أو أدعوا) وليس النداء من هذا الباب ، ولا المنادى بمفعول ولا من متعلقات الأفعال ، وإنما هو أسلوب خاص ، يُلْجأُ إليه عند الحاجة إلى دعوة المنادى ، ليشارك في أمر ، ويعين على قضاء حاجة ، أو نحو هذا .

وحاولت أن أنهج في معالجة المسائل النحوية نهجاً أقرب إلى طبيعة النحو ، متخذًا من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أول ، ومن قبل أن يستخدم منه النحاة المناطقة أدلة جدل ، ويهذدا للمنطق والفلسفة الكلامية أن يتدخلوا فيه تدخلاً حال به إلى درس غريب . لا هو بالدرس النحوي ، ولا هو بالدرس المنطقي أو الفلسفى ، وإلى نتاج هجين فقد أصلته وحيويته ، وضاع في مئاهات الجدل ، وكاد يفقد فيها صلته بواديه .

أقدم هذه المحاولة بين أيدي الدارسين ، لتكون منطلقاً إلى محاولات أوسع تحقيقاً ، وأعمق إحاطة واستقصاء ، وتتناوله الأقلام الذكية ، لتسدرك مافاتها من نقص لا يخلو منه عمل بكرا .

ومن الله يُستمدَّ التوفيق .

مردمي المؤذن

الرِّيَاضُ فِي { } ١٥ مِن شَبَانَ ١٢٨٤ هـ
١٩ مِن كَانُونِ الْأَوَّلِ ١٩٦٤ م

تمهيد

تمهيد للدرس النحوى بفصل عن دراسة الصوت ،
وآخرى عن بنية الكلمة وأقسامها وما يتصل بذلك .



رابط بديل
lisanerab.com

مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة



instagram

مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب

تَحْمِيد

حروف الميماء، أو الأصوات اللفوية

حُروف الميماء في العربية تسعه وعشرون حرفاً ، وهي :
المُهمزة . الباء . الناء . الثاء . الجيم . الحاء . الخاء . الدال : الدال : الراء .
الزاي : السين . الشين . الصاد . الضاد . الطاء . الظاء . العين . العين . الفاء .
القاف . الكاف . اللام . الميم . التون . الهاء . الواو . الياء . الألف .

وقد رُتّبت حروف الميماء على هذا الترتيب ، في النصف الثاني من القرن الأول ،
وفي ولاية الحجاج ، على يد نصر بن عاصم الليثي ، أحد تلاميذ أبي الأسود
الدؤلي . وظلّ هذا الترتيب معمولاً به ، حتى جاء الخطليل بن أحمد الفراهيدي
(١٠٠ - ١٧٥ هـ) ، فأعاد ترتيبها ، على أساسٍ من ترتيب في الجهاز الصوتي ،
من الحنجرة إلى الشفتين ، كما يأتي ، مع شيء من التغيير .

المُهمزة والهاء — والعين ، والباء — والباء والخاء والكاف — والقاف ،
— والجيم والشين والضاد — والصاد والسين والزاي — والطاء والدال والناء —
والظاء والدال والثاء — والراء واللام والتون — والفاء — والباء والميم ، والواو —
والباء والألف ^(١) .

(١) ليس هذا هو الترتيب الأصلي الذي توصل إليه الخطليل ، فقد طرأ بعض التغيير عليه في
الدرس الحديث . ومن هذا : البدء بالهمزة والهاء . فكان الخطليل يؤخر إيهام عن العين ، ولا يمد
المهمزة في الأصوات التي لها مدارج في الفم ، لأنها عنده نبرة في الصدر ، وهو ماقصد إليه المحدثون
في جعل المهمزة أولاً ، لأن بخرجها عندهم «وفتحة المزمار في الحنجرة» . فكان الخطليل يرى أن العين
هي أول الحروف .

دراسة الأصوات في العربية، وفي غيرها من الدراسات المهمة، التي يتوقف عليها فهم كثير من الظواهر اللغوية، ومن الدراسات التي عُنى بها المحدثون، إدراكًا لما لها من أهمية وجلوٍ على الدرس اللغوي.

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي رائد الدراسات اللغوية، فقد قدم لها، وللدراسات العربية الأخرى من دقة ملاحظاته، مدفعها بعيداً في مجال التقدم، إلى حيث استوت دراساتٍ مكتملة النضج: منهاجاً وموضوعاً.

وكان الخليل أول من التفت إلى صلة الدرء من الصوف بالدراسات اللغوية، الصَّرْفِيَّة والشُّحُورِيَّة، ولذلك كان للدراسة الصوتية من عنابته نصيب كبير، فقد أعاد النظر في ترتيب الأصوات القديمة، الذي لم يكن مبنياً على أساس منطقيٍّ، ولا على أساس لُغويٍّ، فرتبتها بحسب الخارج في الفم، وكان ذلك فتحاً جديداً، لأنَّه كان مُنْتَطَقاً إلى معرفة خصائص الحروف وصفاتها، التي لها دخلٌ كبير في تمازُّجها وانفلافتها، أو تنازُفها واحتلافتها. وقد وضع الخليل يده على مفتاح السر في وجود ظواهر لغوية، لم تكن تسكن إلا على أساس تمازُّج الأصوات. واتصال بعضها بعض في كلمات، كالإبدال والإدغام.

لاحظ الخليل أنَّ إبدال حرف مكان حرف لم يكن ليكون إلا رغبة في تحقيق الانسجام بين الأصوات في تألفها، لتحقق الكلمة على اللسان، وليسهل النطق بها. لاحظ أنَّ من العسير على اللسان أن ينطلق بصوتين متباينين وهو ما من طبيعتين مختلفتين، لما في ذلك من جُهد على أعضاء النطق.

وفي مقدمة الظواهر اللغوية التي انبنت على أساس من تمازُّج الأصوات وتفاعلها في ثنايا الكلم :

(١) الإبدال :

وهو ظاهرة لغوية شائعة في العربية، يقوم على أساس من تمازُّج الأصوات، وتجاورها في أثناء الكلم.

ومن مواضع الإبدال الشائعة :

ا - إبدال الهمزة من الواو ، وذلك إذا اجتمع واوين في أول الكلمة ، نحو : (أُويَّصِل) في تغيير (واصل) ، والقياس أن تكون : (وُيَّصِل) ، كتغيير (قاعد) على (قُوَّيْعَد) ، و (كاتب) على (كُوَّيْتَب) ؛ ولكن العربية كرهت اجتماع واوين على هذا النحو ، فأبدلت الهمزة من الواو الأولى .

ب - إبدال الناء من الواو ، وذلك في كل كلمة بُدئت بواو مضبوطة ، نحو : (تُجاه) ، وأصله : (وجاه) من الوجه ، وفي كل كلمة بنيت على (افتَّعلَ) وفاؤها واو ، نحو : (اتَّصل) من الوصل ، و (اتَّعدَ) من الوعد .

ج - إبدال الياء من الواو ، فإذا التقى الياء والواو في الكلمة ، وكان السابق منها ساكننا ، قلبت الواو ياء ، تقدمت الواو أو تأخرت ، نحو: الحَيَّ ، والطَّيَّ من الحيوان ، والطَّيَّ من (طوبٍ) . ونحو: سَيِّد وَمِيتَ ، وزنة كلّ منها: (فَيْعَل)، أى: سَيِّد، وَمِيتَ . ونحو: مَعْنَى، وَمَفْضَى، وزنة كلّ منها: (مفعول)، أى: مَعْنَى، وَمَفْضَى .

د - إبدال الطاء من الناء في بناء (افتعل) ، وذلك في كل الكلمة فاؤها صاد ، أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء ، وهي المسماة بأصوات الإطباق ، أو الاستعلاء . نحو: اصْطَبَرَ ، وَاضْطَرَرَ ، وَاطَّهَرَ ، وَاظْلَمَ .

ه - إبدال الدال من الناء ، وذلك في بناء (افتعل) ، مما فاؤه : دال ، أو ذال ، أو زاي ، نحو: ادَّان من (دان) ، و (ادَّكَر) من (ذَكَر) ، و (ازدَجَر) من (زَجَر) .

(٢) الإدغام :

وهو ظاهرة لغوية تقوم في العربية على أساس من اجتماع حرفين مماثلين متراكبين ، نحو : (مَدَّ) ، مثلا ، فقد تجاور فيه صوتان مماثلان متراكبين ، وتحقيقهما متراكبين يقتضي اللسان أن يرتفع إلى موضع الدال مررتين متعاقبتين ، فيشق ذلك عليه ، فتسكن الدال الأولى ، وتنتهي إلى الدال الثانية ، لتكون حركة اللسان بهما واحدة .

أو على أساس من اجتماع حرفين مختلفين في الصفة ، أو متقاربين في المخرج ، فيؤدي اجتماعهما إلى الإنقال على اللسان ، فينجر أحدهما إلى الآخر ، ليتحدا في المخرج والصفة ، وبمثابة ، فيخف جريانهما كذلك على اللسان .

ومن مسائل هذه الظاهرة : مسألة إدغام اللام من (آل) فيها يليها ، ولا تدغم هذه اللام في كل حرف يليها ، فقد تليها حروف ولا تتأثر بها .
الحروف التي تدغم اللام فيها هي : الثناء . والثناء . والدال . والدال .
والراء . والزاي ، والسين . والشين . والصاد . والصاد . والظاء . والظاء ،
والنون ، نحو :

الثَّنَاءُ . الشَّوْبُ . الدَّلَوُ . الدَّنْبُ . الرَّبِّ . الزَّهْرُ . السَّلَى . الشَّمْسُ .
الصَّبَرُ . الضَّوءُ . الطَّيرُ ، الظَّلُّ ، النُّورُ . ويسمى علماء التجويد ، أو علماء
الأصوات بالحروف الشمسية .

والحروف التي لا تدغم فيها هي : المهمزة . والباء . والجيم . والخاء . والخاء
والعين . والعين . والفاء . والقاف . والكاف . والميم . والهاء . والواو .
والباء ، نحو : الأمل . الْبَقْلُ . الْجَبْلُ . الْخَيْرُ . الْعَنْبُ . الْفَغْمُ . الْفَلَاهَةُ .
الْقَسْمُ . الْكَرْمُ . الْمَاءُ . الْمَوْاَءُ . الْوَادِيُ . الْيَاهَةُ .
ويسمى علماء التجويد بالحروف القرمية .

وإنما سميت المجموعة الأولى بالحروف الشمسية ، لأنها تؤثر في لام (أل) ،
فتتحول إلى صوت مماثل لها ، كما تتحول (اللام) إلى (شين) قبل الشين في
(الشمس) ، وانخذلوا من كلمة (الشمس) نموذجاً لها .

وسميّت المجموعة الثانية بالحروف القمرية ، لأنها لا تؤثر في هذه اللام ،
بحيث يلفظ باللام قبلها مخففة ، كما تحقق اللام قبل التاء في نحو : (القمر) ،
وانخذلوا من كلمة (القمر) نموذجاً لها أيضاً .

فإلا بدل في الموضع المذكورة ، وفي غيرها لم يكن ليكون إلا تحقيقها
للانسجام في أجزاء الكلمة ، ليسهل نطقها ، ويخفف على اللسان إخراجها ،
ولم يكن ليكون إلا لتجاور صوتين مختلفين في الصفة ، أو متجاورين
في المخرج .

والإدغام في الموضع المذكورة ، وفي غيرها لم يكن ليكون إلا اقتضاداً
في الجهد ، وإلا لتجاور صوتين مماثلين ، أو صافرين إلى التماثل .

ولا بدّ لفهم هاتين الظاهرتين — من الوقوف على صفات الأصوات
وخصائصها . وهكذا فعل الخليل بن أحمد الفراهيدى (في القرن الثاني للهجرة) ،
فقد درس صفات الحروف ، بعد دراسة خارجها ، وتنصّي ما للحروف من
خصائص ، وما لبعضها من تفاعل مع بعض ، في أثناء تجاورها وعازجها
في الكلم .

ومن أهم هذه الصفات : الجهر والهمس ، والإنتباق والانفتاح .

الجهر والهمس :

الأصوات اللّغوية من حيث طبيعتها نوعان :

النوع الأول : الجھور ، وهو الصوت الذي يمتنع النّفس عن الجریان عند

النطق به . والأصوات الجھورة في العربية هي :

الباء ، والجيم . والدال . والذال . والراء . والزاي . والصاد . والظاء .
والعين : والغين ، واللام ، والميم ، والتون ، والألف ، والواو ، والياء .

والنوع الثاني : المهموس ، وهو الصوت الذي يظل النفس عند النطق
به جاريا ، لا يعوقه شيء .

وأصوات المهمس في العربية هي :

الباء ، والثاء ، والخاء ، والخاء ، والسين ، والشين ، والصاد ، والطاء ،
والفاء ، والقاف ، والهاء .

فإذا اجتمع صوت مجهر وآخر مهموس ، فقد اجتمع صوتان مختلفان ،
لكل منهما طبيعة خاصة ، والجمع بين هذين الصوتين يقتضي عضواً النطق
أن يُعطي كل صوت منها حقه ، وفي ذلك عُسر لا يتحقق . فإذا تألفت الكلمة
وقد تجاور فيها صوتان ، أحدهما مجهر والآخر مهموس ، فما يزال أحدهما
يؤثر في الآخر حتى يصيرا مجھورين معاً ، أو مهموسين معاً .

فإذا أريد بناء (افعل) من (زجر) أدى ذلك إلى تجاور صوتين ؛
أحدهما مجهر ، وهو الزاي ، والآخر مهموس ، وهو التاء ، ولا يتحقق ما في
تجاوز الزاي والباء من نقل على اللسان ، فيُضطر اللسان إلى جرّ الباء إلى مخرج
قريب من مخرج الزاي ، وقلب الباء إلى صوت يشبه الباء في لفظها ، والزاي
في صفتها ، وهو : الدال ، فيكون البناء المطلوب حينئذ : ازْدَجَرَ .

فالجهر والمهمس إذن صفتان ذواتاً طبيعتين مختلفتين ، وتجاوزهما في الكلمة
يكلف عضواً النطق جهداً ، ويعوقه عن الانطلاق بالكلمة في سهولة ويسير .
فإذا اجتمع مجهر ومهموس أثر أحدهما في الآخر ، حتى يصيرا مجھورين معاً ،
أو مهموسين معاً ، تحقيقاً للانسجام الصوتي . والاقتصاد في الجهد العضلي .

الانطباق والانفتاح :

ومن صفات الحروف أيضاً : الانطباق والانفتاح . والمنطبق هو : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والصاد ، والقاف . والمنفتح : ما عادها .

والانطباق والانفتاح صفتان مختلفتان ، يبني أولاًها على انطباق وسط اللسان على سقف الفم ، وتضييق الفُرْجَة التي يمرّ منها الهواء . وثانيهما يبني على انفراج ما بينهما .

فإذا تألفت كلمة ، وقد تجاور فيها صوتان ، أحدهما منطبق ، والآخر منفتح ، وصعب على اللسان تبّينهما ، وتحقيقهما ، فيضطر إلى إخراجهما متقاربين في الصفة ، فينطلق بهما في سهولة ويسر .

فإذا أريد إلى بناء (افتعل) من (صَبَرَ) قبل ، (اصْطَبَرَ) بقلب الناء طاء ، لأنَّه لو قيل : (اصْتَبَرَ) لتجاور صوتان ، أحدهما منطبق ، وهو : الصاد ، والآخر منفتح ، وهو الناء ، ولصعَب تحقيقهما . وما زال اللسان يعالج أمرهما حتى ينتهي بالبناء إلى أن يكون : (اصْطَبَرَ) ، بجرِّ الناء إلى مخرج صوت قريب من مخرج الناء ، مُنسجم في صفتة مع الصاد ، وهو : الطاء .

* * *

ومن الصفات التي لها علاقة بظاهرة الإبدال : الصحة والاعتلال ، وحروف المجاء بالنظر إلى هذا نوعان :

(١) صائنة ، أو معتلة . (٢) وصامته ، أو ساكنة ، أو صحيحة . فالصائنة منها – وهي التي يسمّيها الصرّيفون بأحرف العلة – هي : الألف ، والواو ، والياء .

والصامته منها – وهي التي يسمّيها الصرّيفون ساكنة أو صحيحة – هي ماعدا هذه الأصوات الثلاثة ، وهي ستة وعشرون صوتاً .

وعلى الصوائت ، أو أحرف العلة ، بنى كثيرون من المسائل المتعلقة بظاهرة الإبدال ، وقد مرّ بنا بعضها ، وقد سبّها النحاة بأحرف العلة ، لأنّهم لاحظوا أنها عرضة للتغيير والاعتلال والمحذف . فالواو مثلاً ، قد تقلب ألفاً أو ياء ، والياء قد تقلب ألفاً أو واوا ، والألف قد تقلب واوا أو ياء ، إلى غير ذلك من تغيير يعرضن لها في أثناء تألفها ، وامتزاجها في ثوابها السلم .

وربما سُميت (المهمة) حرف علة أيضاً ، لأنّها لا تبقى على حال ، فقد تحذف ، كما في قوله : بُراء ، يريدون : (بُرَاءَ) ، و (يُوْمِنِ)، يريدون : يومئذ . وقد تسهل ، فتقلب ألفاً ، أو واوا ، أو ياء . كرأس ، وبوس ، وذئب ، فإنّها عند كثير من العرب : رَاسٌ بُوسٌ . ذِئبٌ ، ولتكن الشائع عند الدارسين أن أحرف العلة ثلاثة فقط ، هي : الألف ، والواو ، والياء .

والآصوات المعتلة نوعان :

(١) طويلة . (٢) قصيرة .

فالطويلة هي : الألف والواو والياء . والقصيرة هي : الفتحة ، والضمة ، والكسرة ، ولا فرق بين النوعين إلا في السلم ، لأن الفتحة ألف قصيرة ، والضمة واوا قصيرة ، والكسرة ياء قصيرة . فالفتحة إذن من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، ولذلك حين وضعوا للحركات رموزاً جعلوا الضمة واوا صغيرة ترسم فوق الحرف ، والفتحة ألفاً صغيرة مائلاً ترسم فوق الحرف ، والكسرة ياء صغيرة راجعة : (ـ) استغنى عن شقها الثاني ، ترسم تحت الحرف .

إن الذي وضع هذه الرموز مكان نقطتي أني الأسود الرؤلي ، الذي كان معهولاً به طوال قرن تقريباً ، هو : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وما زالت هذه الرموز مستعملة ، كما وضعها الخليل إلى اليوم .

بنية الكلمة

تألف الكلم في العربية بضم بعض الأصوات إلى بعض ، وهي إما تتألف من الأصوات الساكنة ، أو الأصوات الصامتة وحدها ، والأصوات الساكنة وحدها لا يمكن النطق بها ، فلا بد من الاستعانة بأحرف المد ، أو بالحركات التي هي أبعاضها .

والبناء الغالب في العربية هو : **الثالثي** ، وذلك في الأسماء والأفعال . أما الكنيات والأدوات ، أو الحروف ، فنقل أصوتها عن ذلك أحيانا ، فقد تكون على حرف واحد ، كالباء في (أكرمت) ، والهاء في (أكرمنته) ، والياء في (أكرمني) ، وكاللام في (لي) و (لك) ، وقد تكون على حرفين ، نحو : مِنْ ، وَعَنْ ، وَذَا ، وَتَا ، وَنَحُوهُنْ .

وأما الأفعال والأسماء فأقل ما يتطلّعان منه ثلاثة أصوات ، وقد يزيد البناء فيما على ثلاثة ، فيكون على أربعة ، أو على خمسة .

ولا يقل بناء الفعل عن ثلاثة إلا بفعل التصريف ، وبتأثير الاستعمال في حالات معينة ، كبناء الفعل على حرفين حين يكون أمرا ، نحو : قُمْ ، وَخُذْ ، أو حين يكون على (يَفْعُلْ) معتلاً منجزما ، نحو : لَمْ يَعُدْ ، وَلَمْ يَقُمْ ، وَلَمْ يَفِ ، وَلَمْ يَعْ ، وَنحو ذلك .

ولا يقل بناء الاسم عن ثلاثة إلا في أبنية قليلة متخلّفة بقيمتها على حرفين ، كـ **كيد** ، و**دم** ، و**أب** ، و**آخر** ، و**حَمَّ** ، و**فَمٌ** .

وليس في الفعل بناء مجرد تزييد حروفة على أربعة ، وليس في الاسم بناء مجرد تزييد حروفة على خمسة ،

فالثالثي من الأفعال : فَرِحَ ، وَشَرَفَ ، وَكَتَبَ ، وَنَحُوهُنْ

والرابعى من الأفعال : زَلَّ ، وَخَرَجَ ، وَنَحْوُهَا .

والثالثى من الأسماء : رَجُلٌ ، وَقَرْمَنٌ ، وَتَمِيرٌ ، وَعُنْقٌ ، وَنَحْوُهَا .

والرابعى من الأسماء ، نحو : جَعْفَرٌ ، وَبُرْمَنٌ ، وَدِرْهَمٌ ، وَنَحْوُهَا :

والخامسى من الأسماء ، نحو جَمْرِش « للمرأة العجوز » ، وَقِرْطَابَع
« لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ » ، وَقَدْ عَمِلَ « لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ أَيْضًا » .

والآوازن الخامسة في الأسماء أقل الآوازن ، وأندرها استعمالاً .

ويبدو أن البناء الثلاثي الذي عليه جمهور المفردات هو البناء الخفيف ، الذي يستريح إليه العرب في كلامهم ، وتنطلق به ألسنتهم ، فإذا قلل البناء عن ثلاثة ، أو زاد على ثلاثة ثقل ، وأبطأ اللسان في الانطلاق به . وعلى أبنية الثلاثي انعقدت الأحكام اللغوية العامة ، التي تخضع لها المفردات ، من ثنائية ، وجمع ، وتصغير ، ونسب .

إذا جاءت أسماء لفظها على حرفين ، مثل : يد ، ودم ، وأخ ، وأريد تطبيق بعض تلك الأحكام التي لا تتطابق على بناء تقل حروفه عن ثلاثة ، عُمد إلى زيادة حرف ثالث ، وجمعت كالثلاثيات .

فكلمة (يد) كنمة ثنائية ، ولكن حين يراد إلى جمعها تلذث ، بزيادة ياء ، فيقال في جمعها : أَيْدِي ، فالياء التي زيدت في الجمع ، ليست أصلاً ، وإنما زيدت حين أريد إلى جمعها .

وكلمة (دم) ثنائية أيضاً ، وهي على ماهي عليه لا تخضع لمثل تلك الأحكام ، فإذا أريد إلى جمعها ، عُمد إلى زيادة (واو) ، لتجري الكلمة بجزي الثلاثيات ، وهكذا جمّعواها ، فقالوا : (دماء) ، بابدال المزنة من الواو ، لطرفها بعد أئنف ، ولكنهم حين نسبوا إليها قالوا : دَمَوْيَ .

وكلمة (أخ) ثنائية كذلك ، وحين أرادوا أن يجمعوها ، عيدوا إلى زيادة الواو فيها ، لتصير ثلاثة ، وليجري عليها ما يجري على الثلاثيات ، ومنه الجمجم ، فقالوا في جمعها : إخوة ، وإنوان . والواو فيما هي التي زادت تصير الكلمة على ثلاثة .

والكلمة العربية لا تبقي على حال ، فهى تحفظ بأصولها مجردة من أيّة زيادة حيناً ، ويزاد عليها بعض الحروف ، لتؤدي معانٍ جديدة ، بالإضافة إلى المعنى الذى تؤديه بأصولها الثلاثة حيناً آخر ، وهكذا وُجِّهَت كلمات مجردة ، وإلى جانبها كلمات زيد عليها حرف أو حرفان ، أو ثلاثة .

الميزان الصرف :

ولمعرفة أصول الكلمة ، وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف ، وما يكترون فيها من إبدال ، لابد من أن يوضع لها مقياس لنظرى ، يُعرف به تكوينها وزنتها . وهكذا فعل اللغويون من قبل ، فقد جعلوا من الفاء والعين ، واللام : (فعل) مقاييس لزنة الكلمات ، وهو ميزان ثلاثي ، لأن بناء الكلمة فى الأغلب ثلاثي ، أو راجع إلى الثلاثي .

فإذا أرادوا أن يزنوا قوله : ذهب ، ويذهب ، وذهب ، وذهب ،
وذهب قالوا : فعل ، ويفعل ، وافعل ، وفعال ، وفاعل .

ويسمى الحرف الأول من الكلمة الثلاثية : فاء ، لأنها يقابل الفاء من (فعل) ، والحرف الثاني منها : عينا ، لأنها يقابل العين من (فعل) ، والحرف الثالث منها : لاما ، لأنها يقابل اللام من (فعل) ، فالذال من (ذهب) فاء الفعل ، والماء : عين الفعل ، والباء : لام الفعل .

وبهذا الميزان يُعرف الدارس الأصل من أحرف الكلمة ، والزائد منها ، ويعرف مكان الأصل ، ومكان الزائد ، ويعرف المخدوف من الأصول ،

ويعرف كلّ ما يطأ على الكلمة من تغير في أثناء تصريفها ، وهو ميزان توزن به الكلمة سواء أكانت فعلًا أم اسمًا .

وإذا أضيف إلى الأصول الثلاثة حرف رابع ، واعتبر أصلًا ، صار البناء رباعيًا بحدّا ، فإذا أريد إلى زنة هذا البناء ،زيد في الميزان لام ثانية ؛ فذرخَ وزْلَ مثلاً : على وزن فَعَلَ .

ولذا طرأت على الأصول الثلاثة زيادة حرف بالتضعيف ، أو الإلحاد ، كُرَر ما يقابله في الميزان ، فوزن (علم) مثلاً : فَعَلَ ، ووزن (جلب) : فَعَلَلَ .

ولذا زيد على الأصول الثلاثة حرف أو أكثر من حروف الزيادة العشرة ، وهي : الممزة ، والألف ، والباء ، والسين ، واللام ، والميم ، والنون ، والفاء ، والواو ، والياء .. ظهرت الزيادة بلفظها في الميزان ؛ فإذا أريد إلى زنة : أَكْرَمَ ، واستنْصَرَ ، وتَغْلَبَ ، وسَكَاثَرَ ، واقْتَحَمَ ، وانْسَكَرَ ، مثلاً ، قالوا : أَفْعَلَ ، واستفْعَلَ ، وتفَعَلَ ، وتفَاعَلَ ، وافْعَلَ ، وانْفَعَلَ .

ولذا تغيرت صورة أصل من أصول الكلمة بالإبدال ، أو بالإعلال ، أو بالإدغام ، لم يجِر مثل هذا التغيير في الميزان ، فحرروف الميزان تبقى على حالها الأولى ، فوزن (رد) ، و (قال) و (رى) : فَعَلَ ، ووزن (اضطرب) ، و (اختار) ، و (ازدجر) : افْتَعَلَ .

إذا حُذف من الكلمة أحد أصولها ، حُذف من الميزان ما يقابلها ، فوزن (هب) ، وهو الأمر من (وهب) : (عل) ، ووزن (لم يرم) ، وهو المضارع من (رى) : (لم يفع) ، ووزن (لم يقي) ، وهو المضارع من (وى) : لم يبع . حُذفت الواو من الأول ، والياء من الثاني ، والواو والياء من الثالث ، فُحذف ما يقابل أولئك من الميزان .

الابداء والوقف

لبدأ الكلمة العربية مظاهر خاصة ، تميزت بها عن غيرها ، وذلك وفق عوامل بيئية خاصة :

(١) لم يجيء في كلام العرب واوان في أول الكلمة ، فإذا وجدتا في أولاها في بعض حالاتها ، تخلصوا من نقل اجتماعهما ، بقلب الواو الأولى همزة ، أو تاء ، نحو :

(أُويَّصل) مصغر (وَاصِل) ، والقياس في تصغير ما كان على (فاعل) أن تقلب ألفه واوا ، وإذ كانت فاء الكلمة واوا فقد اجتمع أولاها بعد تصغيرها واوان ، فاواها ، والواو التي انقلبت عن الألف في التصغير ، فكان ينبغي أن يقال في تصغيرها : (وَوَيَّصل) ، ولكن العرب لم يألفوا مثله في كلامهم ، فلجمنوا إلى قلب الواو الأولى همزة ، فقالوا : أَرَيْصل .

و (تَوَلَّج) ، أصلها : وَوَاجْ ، على فَوْعَلَ ، فلما اجتمع فيها الواوان كرهوا أن يحتقونها ، فقلبوا الواو الأولى تاء ، فصارت الكلمة : تَوَلَّج .

(٢) ولم يجيء في كلامهم كلمة أولاها واو مضمومة ، فإن أدى تصريف الكلمة إلى بدئها بواو مضمومة تخلصوا منها بتقلبها تاء ، نحو : تُجاه ، من الوجه .

(٣) وليس في كلامهم كلمة مبدوءة بالساكن ، فإذا صار أول الكلمة ساكنا في حال ، تخلصوا من الساكن ابتداء بزيادة همزة قبل الساكن ، تسمى همزة الوصل ، كما في نحو : انْطَلَقَ واسْتَخَرَجَ (ماضيَنَ) ، وَاكْتُبَ ، واقْرَأَ وانْطَلِقْ ، واستَخَرِجْ (أَمْرَا) وانْطَلَاقْ ، واستَخَرَاجْ (مَصْدَرِينَ) . ومن ذلك زيادة الممزة في : أَبْنَ وَأَمْسَ ، وَأَمْرَأَ ، وَأَثْنَيْنَ ، وَأَثْنَيْنَ .

ولنهاها مظاهر خاصة أيضاً :

(١) فليس في كلام العرب كلمة آخرها واو ، أو ياء مفتوح ماقبليها ، فإذا أدى تصريف الكلمة أو اشتقاها إلى أن يكون آخرها كذلك ، جئنا إلى الإبدال ، فأبدلوا الألف من الواو ، أو الألف من الياء .

وعلى هذا الأساس بنيت جميع المقصورات في العربية ، على افتراض أن ألفاتها كانت واوا أو ياء ، وعليه **بنيت** الأفعال المنتهية بـألف منقلبة عن واو ، أو ياء ، كما قالوا في : رَى ، وَغَرَّا ، وَسَعَى ، وَنَحُوا .

(٢) إذا وقف على الكلمة سُكَّن آخرها ، اضطراراً ، أو اختياراً .

١ - إذا وقف على كلمة منونه ، مضمومة أو مكسورة ، حذف تنوينها وأسقطت الضمة ، أو السكراة ، ووقف عليها بالسكون . وإذا كانت منصوبة **مُطْلِتِ** الفتحة ، حتى تصير ألفاً ، وذلك نحو :

جاء خالدٌ ، ومررت بخالدٍ ، ورأيت خالداً .

فإن كانت معتلة الآخر **كافِضِي** ، مرفوعة أو مخفوضة ، فالوقف عليها بهذه الحروف ساكتة ، نحو : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ . وإن كانت الكلمة المعتلة الآخر منصوبة ، وقف عليها بالألف ، كما يقرون على الكلمة الصحيحة الآخر ، فيقال : رأيت قاضياً .

وإذا كانت الياء محنوفة لتنوينها ، وقف عليها بحذف التنوين ، وأعيدت الياء المحنوفة ، لذهب المقتضى لحذفها ، وهو التنوين ، فيقال : أَيْدِي ، وقاضٍ .

ومثلها الكلمة المعتلة الآخر بالألف ، نحو : هذا قَى شجاع ، وهذا مستشفيٌ واسع ، فإذا وقف عليها حذف التنوين ، وأعيدت الألف لزوال الداعي إلى حذفها ، وهو التنوين ، وقيل : هذا قَى ، وهذا مستشفي .

ب - وإن كانت الكلمة مختومة بناءً التأنيث ، نحو : فاطمة وحياة ،
قلبت الناء في الوقف هاء ، ووقف على الماء ساكنة ، سواء أكان الحرف
الذى يسبق الناء متحركا ، نحو : فاطمة ، أم ساكنا ، نحو : حياة لأن هذه
الناء في الأصل هاء ، ولم تحول إلى ناء إلا عند تحريكها ، فلما اضطروا إلى
تسكينها للوقف ، أرجعوا الماء إلى حالها الأولى ، فتقبل : هذه فاطمة ، وهذه
هي الحياة .

ج - وإذا أريد الوقوف على مبنيات ، وحرص على تبيين الحركة ،
استعنوا بهاء ، يسمونها : هاء السكت ، يقفون عليها ، فيقولون : كيفة ،
وكبته ، ولعله ، وهلمّة ، وئمه .

ولا يقفون على الكلمة بإلحاق (هاء) السكت إلا في حالات . منها :
(١) أن يقفوا على مبنيات يحرضون على تبيين حركات أواخرها ، كما مر ،
وكفونم ، هُوَ في الوقف على : (هو) ، وكثرة السكائي قوله تعالى :
« ماهيَه ، نار حاميه » ، وكقولك : انطلقتْ ، وذهبتهْ ، في الوقف على
(انطلقت) و (ذهبتن) .

(٢) وأن يقفوا على كلمة جار الاستعمال عليها ، فحذف بعض أصوتها ،
وبقيت على حرف واحد ، أو حرفين ، كالأمر ، والمضارع المجزوم من نحو :
رأى ، ووعى ، فيقولون إذا وقفوا عليهما : رَه ، وعِه ، ولم يرَه ،
ولم يعِه .

ومن هذا : الوقف على (ما) في الاستفهام ، المتصلة بإحدى أدوات
الإضافة ، لأن ألفها تحذف تخفيفا بعد أدوات الإضافة ، نحو : بِه ؟
وَلَمَه ؟ وكيمه ؟ وئمه ؟ وعِه ؟

انتقاء الساكنين

وَكَمَا تُكْرِهُ الْعُرْبِيَّةُ الْبَدْءَ بِسَاكِنٍ ، تُكْرِهُ أَنْ يَجْتَمِعَ سَاكِنًا فِي وَصْلِ الْكَلَامِ ، كَمَّا يَكُونُ آخِرُ كَلِمَةٍ سَاكِنًا ، وَأُولُو كَامِمَةٍ تَلِيهَا سَاكِنًا أَيْضًا ، نَحْوَ :

قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، وَقَدْ شَارَتِ النَّجُومُ .

فَقَدْ التَّقَى فِي كُلِّ فِنْدِمَا سَاكِنًا ، هُنَّا : تاءُ التَّائِيَّةِ السَاكِنَةِ ، وَاللَّامُ مِنْ (أَلْ) الَّتِي اسْتَحْالَتْ إِلَيْ (صَادٌ) فِي (الصَّلَاةِ) ، وَنُونُ فِي (النَّجُومِ) .

إِنَّمَا التَّقَى فِي وَصْلِ الْكَلَامِ سَاكِنًا عَلَى هَذَا النَّحْوِ ، بِجَاهَتِ الْعُرْبِيَّةِ إِلَى تَحْسِيرِكِ أُولِيِّ السَاكِنِينِ ، لِتَتَخلَّصَ مِنْ تَحْمِيلِ النَّطْقِ بِسَاكِنِينِ مُتَجَاوِرِينَ .

وَالْأَكْثَرُ التَّحْسِيرُ بِالسَّكْسَرِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ عِنْدَ النَّحَاةِ ، فَيَقُولُ فِي المَثَالِينِ السَّابِقِينَ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، وَقَدْ غَارَتِ النَّجُومُ ، بِكَسْرِ تاءِ التَّائِيَّةِ فِي (قَامَتْ) وَ (غَارَتْ) .

إِنَّمَا التَّقَى كَانَ السَاكِنُ الْأَوَّلُ مَدًّا ، أَلْنَا ، أَوْ وَاوًا ، أَوْ ياءً ، حَذْفُ حَرْفِ الْمَدِ لِفَظًا ، وَاحْتَفَظَ بِهِ رَبِّهَا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : « تُرْسِمُ نَقْطَنَا إِلَيَّهِ تَحْتَ الْحَرْفِ » ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ، وَأُولَئِكُمْ مَنْ يَنْكِسُهُمْ ». فَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْأَلْفُ مِنْ (نَقْطَنَا) بِسَاكِنِ يَلِيهَا ، وَهُوَ اللَّامُ مِنْ (أَلْ) فِي كَلِمَةِ (إِلَيَّهِ) ، فَحُذِفَ لِفَظُهُ .

وَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ مِنْ (أَطِيعُوا) بِسَاكِنِ يَلِيهَا ، وَهُوَ اللَّامُ الْأَوَّلُ مِنْ لِفَظِ الْجَلَالَةِ : (اللَّهُ)، وَلَامُ (أَلْ) مِنْ كَلِمَةِ (الرَّسُولِ) الَّتِي قَاتَبَتْ رَاءً ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ (أَطِيعُوا) لِفَظًا .

وَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ مِنْ كَلِمَةِ (أَوَّلِيِّ) ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، بِسَاكِنِ يَلِيهَا وَهُوَ (اللَّامُ) مِنْ (الْأَمْرِ) ، فَحُذِفَتِ لِفَظًا .

وإذا كان الساكن الأول (ميم) الجمع الملحق بالضمير المضموم ، في نحو :
عليكم ، ولهم ، حرّكت الميم بالفم ، نحو قوله تعالى : « كتب عليكم الصيام » ،
ونحو : « لهم البشرى » ، ولا شيء غير الضم .

وإذا كانت ميم الجمع ملحقة بضمير مكسور ، نحو : إليهم ، وعليهم
جاز التحرّيك بالضم والكسر ، نحو قوله : « عليهم السلام » و « إليهم
الأمر » .

وإذا كان الساكن الأول هو نون (من) ، إحدى أدوات الإضافة خاصة ،
فتحت النون ، نحو قوله : جئت بهذا من السوق . وقولك : اختر
من الرجل .

أقسام الكلمة

الكلمة في (الكتاب) ^(١) ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى .
وكان سببويه يريد بالحرف إلى ما كان الكوفيون يريدون إليه من مصطلح
(الأداة) الذي أخذنا به في هذا الكتاب .

فاسم ، نحو : كتاب . فرس . رجل .
وال فعل ، نحو : قام . كتب . يقوم . يكتب .
والأداة ، نحو : هل . لم .

ومن التمثيل بهذا ونحوه استخلصت تعرّيفات هذه الأقسام الثلاثة :
فاسم : مادل على معنى في نفسه غير مقتربٍ بزمان .
والفعل : مادل على معنى في نفسه ، مقتربٍ بأحد الأزمان .

(١) إذا أطلق (الكتاب) أريد به الكتاب الذي جمع فيه سببويه مجلس التلليل بن أحد
وأماليه ، وهو أول (موسوعة) شهدتها النحو ، والمصدر الرئيس الذي كان النهاة في مختلف المصادر
يرجعون إليه .

والأداة : مالا يدلُّ على معنى إلا في أثناء الجملة :

فهلْ : تدل على الاستفهام إذا ألفت مع غيرها في جملة ، كأنْ تقول :

هل زارك أحدُ أمسِ ؟

و (لمْ) : تدل على النفي في الماضي ، إذا استعملت مع (يَقْعُلُ)

في جملة ، نحو : [أَمْ يَزُورُنِي أَحَدُ أَمْسِ] .

ولكلّ من هذه الأقسام الثلاثة علامة لفظية تدلّ عليه : ويتميز هو من غيره بها ، وهي علامات استخلصت من مراقبة هذه الكلمات في الاستعمال :

علامة الاسم :

أن يصح تعريفه بـأَنْ ، نحو : الرجل . انفرس . الكتاب .

وأن تلحقه في آخره نون ساكنة تلفظ ولا تكتب ، وتسى بالتنوين ، ويرمز لها بضمتين ، أو كسرتين ، أو فتحتين . نحو : هذا فرسٌ جميلٌ . نظرت إلى فرسٍ جميلٍ . رأيتُ فرساً جميلاً .

علامة النعل :

أن يقبل تاء التأنيث الساكنة في آخره . نحو : خرجتْ هنالٌ من دارها . الشمسُ طلعتْ مِنْ وراء السحاب .

أو يقبل (لمْ) ، أو (لنْ) من أوله ، نحو : لمْ يَخْضُرْ خالدُ أمسَ لَنْ يَخْضُرْ خالدُ غداً .

أو يقبل الضمير المتحرك في آخره ، وهو ضمير المتكلم ، أو ضمير المخاطب ، أو نون النسوة . أو (نا) ضمير المتكلمين ، نحو :

وَدَعْتُ خالدًا في المطار : « ضمير المتكلم » .

أَرَأَيْتَ خالدًا في المطار ؟ « ضمير المخاطب » .

الوالدات يُرضِعنَ أَو لادهنَ : « نون النسوة » .

« مَلَأُنا البرَّ حتى صاق عَنَا » : « ضمير المتكلمين » .

ال فعل

الفعل في العربية ثلاثة أقسام :

(١) ما كان على مثال (فعل) ، وهو ما يسمى بالفعل الماضي ، وهو الذي يدلّ في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي ، وله دلالات زمانية مختلفة :

أ - يدلّ أحياناً على وقوع الحدث في الماضي مطلقاً ، أي : الماضي القريب ، والماضي البعيد ، والماضي المتوسط . وبناؤه على مثال (فعل) ، نحو : هطلَ المطرُ غيرا ، أقبلَ الصيفُ مسرعاً ، علّمتني الحياةُ كثيراً ، حالَ الجَنِي الشَّكُ في صدقة .

ب - يدلّ على وقوع الحدث في زمان مضى وانقطع . وبناؤه :

كانَ فَعْلٌ . كانَ قَدْ فَعَلَ . قدَ كانَ فَعَلَ .

وكقول أبي الطيب :

قَدْ كَانَ شَاهِدَ دَفْنِي قَبْلَ قَوْلِهِمْ جَمَاعَةٌ ثُمَّ مَاتُوا قَبْلَ مَنْ دَفَنُوا
أي : شاهد الجماعة دفني في زمان مضى وانقطع

وكقول الباحظ : « وكان الله (عز وجل) قد ألبسَهُ من الجلالة ، وغشَاهُ
من نور الحِكمة ، على حَسَبِ نِتْيَةِ صَاحِبِهِ ، ونَقْوَى قَائِلِهِ ».
أي : ألبسَ الله ذلك في زمان مضى وانتهى .

وكقول زَفَرَ بنَ الْحَارِثَ :

وَكَنَا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً لَيَالَّا لَاقِينَا جُذَامَ وَحِمِيرَأَ
أي : حَسِبْنَا ذلك في زمان مضى وانتهى .

وكقول أبي ظَفَّامَ :

قَدْ كَانَ بَوْأَهُ الْخَلِيفَةَ جَانِبًا مِنْ قَبْلِهِ حَرَمًا عَلَى الْأَقْدَارِ
أي : بَوْأَهُ الْخَلِيفَةَ ذلك فيما مضى وانقطع من زمان .

وكقول البحترى :

وَكَانَتْ قَدْ أَغْبَرْتُ رُبَاهَا وَأَظْلَمْتُ جَرَانِبَ قُطْرِيْهَا وَبَانَ اخْتَلَالُهَا
أَى : أَغْبَرْتُ رُبَاهَا فِي زَمَانِ مُضِيِّ وَانْهَى .

ج - يَدِلُّ عَلَى وقوع الحدث في زمان مُتصَدِّل بالحاضر ، غير منقطع عنه .
وبناؤه : (قد فَعَلَ) ، نحو :

قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ أَى حَانَ قِيَامُهَا مِنْذَ قَرِيبٍ .

« قد سَبَعَ المُهْلُولُ الَّتِي تَجَادِلُكَ فِي وزْجَهَا » أَى : سَعَ جِدَالَكَ مِنْذَ قَرِيبٍ .

(٢) ما كَانَ عَلَى (يَنْتَعِلُ) ، وهو ما يسمى بال فعل المضارع ، وهو الذي يدل في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكمل ، نحو :

يَكْتُبُ الطَّالِبُ مُحَاضِرَتَهُ : أَى : الْآنَ .

يَهْطِلُ الْمَطَرُ بِغَزَارَةٍ : « »

يَسْتَهِلُ الصَّائِمُ الْمَلَالُ : « »

يَنْتَهِي خَالِدٌ أَخَاهُ : « »

وقد يستعمل للدلالة على وقوع الحدث في المستقبل ، وذلك

ا - إذا صَحِّبَهُ مَا هُوَ نَصٌّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، كالسِّين ، وسوف ، نحو :

سِيَكْتُبُ الطَّالِبُ مُحَاضِرَتَهُ أَى : فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

سَوْفَ يَهْطِلُ الْمَطَرُ : « »

ب - إذا كان منصوبا ، نحو :

لَنْ يَهْطِلَ الْمَطَرُ : « »

يُعَجِّبُنِي أَنْ يَهْطِلَ الْمَطَرُ : « »

وقد يستعمل (يَمْكَلُ) للدلالة على وقوع الحدث في الماضي ، وذلك إذا اقرن بالحرف (لم) ، و (لمَّا) نحو :

لَمْ يَهْطِلِ الْمَطَرُ ، لَمَّا يَهْطِلِ الْمَطَرُ .

ويشير الفعلان في هذين المثالين إلى الزمان الماضي، إلا أن بينهما فرقاً؛ وذلك لأنّ الأول ، أي : «**لَمْ يَهُطِلْ الْطَّرُ**» بدل على عدم هطول المطر في **الماضي المطلق** .

وأن الثاني، أي : «لَا يَهْطِلُ المَطْرُ» يدلّ على عدم هطول المطر في الماضي المتصل بالحاضر .

(٣) ما كان على مثال (فاعل) وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم ، وهو فعل حقيقة في معناه ، وفي استعماله ، الا أنه بدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه .

وقد يخلصُ (فاعل) لماضي ، وذلك إذا أضيف إلى مابعده ، نحو :
أنا كاتب الرسالة ، ومعنى هذا : أنا كتبتُ الرسالة .

وقد يخلص للمستقبل ، وذلك إذا نون ، نحو : أنا كاتب رسالة ،
ومعنى هذا : أنني سأكتها .

والإضافة والتنوب في (فَاعِلٍ) كما هو في هذين المثالين ، ليسا كالإضافة والتنوب في الأسماء ، وذلك :

١ - لأن إضافة (فاعل) إلى ما بعده : (كاتب الرسالة) ،
ليست إضافة حقيقة ، ولا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا
ولا تخصيصا .

(٤) أَنْتَهَا أُخْرَى :

ومن أبنية الفعل : مدل على طلب إحداث الفعل : وهو ما كان يُمْكِن فعل الأمر ، وله بناءان :

أ — بناء (افعل)، وما على مثاله، نحو: أثراً يا هنا، وأكْرِم ضيفك، واستقْبِل زائِرك، وشَرَّعْ عن ساعد الجد، وجاهد في سبيل الله، ونحو ذلك.

ب — بناء (فَعال) بفتح الفاء وكسر اللام، نحو:

ترَاكِ هذا . أى: اتُرُكَ هذا .

ونزالِ إلى الميدان . أى: انزلِ إلى الميدان .

وحَذَارِ أن تفعَل . أى: احذَرْ أن تفعَل .

ونحو ذلك^(١) .

هذا الفعل ببناعيْه لا يدل على وقوع حدَثٍ في زمن من الأزمان، ولكنه طلب مخصوص، يواجهُ به المخاطبُ لإحداث مضمونه فوراً. وكل البناءين مطردٌ صوغه، إلَّا :

أنَّ البناء الأول : (افعل)، يصاغ من الثلائِيَّة :

نحو: اكتُب درسَك : «من كتبَ» .

ومن الرباعيَّ، نحو: دَحْرَجَ الكرة : «من دَحْرَجَ»

ويصاغ من الجرد، نحو: اذهبَ إلى السوق : «من ذهبَ» .

ومن المزيد، نحو: سارعَ إلى فعل الخبر «من سارَعَ» المزید

أَكْرِم زائِرك «من أَكْرَمَ» المزید

قَدَمَ ما لدِيك «من قَدَمَ» المزید

استفِسَرْ عن الخبر «من استفَسَرَ» المزید

(١) بناء (افعل) عند البصريين بناء مستقل، وهو ثالث ثلاثة، هي أقسام الفعل عندمِ الماضي، والمضارع والأمر. وهو عند الكوفيين مقطوع من المضارع المواجه المجزوم بلام الأمر، وأصل (اكتُب) مثلاً، عندهم : تكتب ، ثم حذفت لام الأمر، وحرف المضارعة ، تحنيفاً، وزيدت المءقة للتوصيل إلى النطق بالسا كن ابتداء.

أما بناء (فعال) فعند البصريين : اسم فعل، وعند الكوفيين فعل حقيقى . ويبدو أن رأي ^{الإمام} الكوفيين أصوب ، لأنَّه لا يختلف عن بناء (افعل) في الدلالة ، ولا في الاستعمال .

وأن البناء الثاني : (فعل) إنما يُضاع من الثلاثي الخبرد في
أغلب استعمالاته ، نحو :

حَذَارِ أَن تذهب : من « حَذَرَ » .

تَرَكَهَا : من « تَرَكَ »

نَزَالِ إِلَى الميدان : من « نَزَلَ »

أحوال أواخر الأفعال

(١) فعل ، وما على مثالها :
 يُبْنِي (فعل) على الفتح ، نحو : كَبَّ ، أَكْرَمَ ، انْطَلَقَ ، اسْتَخْرَجَ .
 ويبني على السكون إذا اتصل به من آخره ضمير الفاعل المتحرك ،
 وهو (الناء) في خَرَجْتُ ، و (نا) في خَرَجْنَا ، والثون في (خَرَجْنَ) .
 ويبني على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة من آخره ، نحو : قَامُوا .
 كَتَبُوا . أَخْذُوا . اسْتَغَاثُوا .

(٢) يَسْتَعْلَمُ ، وما على مثاله :
 يُرْفَع إذا تجرّد مما يدلّ على الماضي ، أو المستقبل ، نحو :
 يَقُومُ ، يَقْعُدُ .

ويتصبّ إذا افترن به ما يخلص به للمستقبل ، كنون التوكيد ، نحو قوله تعالى:
 « تَالَّهُ لَا كَيْدَنَ أَسْنَامَكُمْ ». أو افترن بـأَنْ ، وـلَنْ ، وـإِذْن ، من أُولَئِكَ . نحو :
 يَسْرُونَ أَنْ تَحْضُرَ . لَنْ يَصِلَّ القَطَارُ الْيَوْمَ .

إِذْن أَمْنَحَكَ الْجَاهِزَةَ ، جواباً لِـأَنْ قَالَ لَكَ : سَأَكْسُبُ الْمُبَارَاةَ .
 وَيُنْجِزُ إِذَا سَبَقَهُ مَا يَخلص به للماضي ، وهو : (لَمْ) و (لَمْ) ، نحو :
 لَمْ يَسْافِرْ خَالدُ أَمْسِيرَ . لَمْ يَسْافِرْ خَالدُ بَعْدُ .

وإذا لحقت (يَفْعُل) علامه الثنوية ، نحو (يَفْعَلَان . تَفْعَلَان) ، أو علامه الجمع نحو : (يَفْعُلُون . تَفْعَلُون) أو ياء الخطابة ، نحو : (تَفْعَلُين) ، فإن كان للحاضر ثبَّتَ النون ، نحو : الرِّجْلَان يَذْهَبَان ، والبَنَان تَذْهَبَان ، وأَنْتَمْ تَذْهَبُون ، وَأَنْتَ تَذْهَبَين . وإن كان للماضي ، أو المستقبل حذفت النون ، نحو : لم يَذْهَبَا ، ولم يَسَافِرَا ، ولم يَرْجِعوا ، ولم يَخْصُرُوا «للماضي» . ونحو : لَنْ يَذْهَبَا ، ولَنْ تَذْهَبَ ، ولَنْ يَذْهَبُوا ، أو تَذْهَبُوا ، ولَنْ تَذْهَبُ .

(٣) فاعِل ، وما على مثاله ، أو (ال فعل الدائم) :

يمحرك الدائم بالضم والكسر والفتح ؛ وليس الحركات في آخره دَوَالاً على معانٍ إعرابية ، كما لم تكن جميع الحركات في أواخر الأفعال الأخرى دَوَالاً على شيء من الإعراب .

إن حركات الفعل الدائم حركات إتباع للمجاورة ؛ لأن (فاعل) في أكثر استعمالاته إنما يجيء بعد اسم معرب متغير الآخر ، نحو :
هذا رَجُلٌ كَرِيمٌ أَبُوه . مررت بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوه .
رأيت رَجُلاً كَرِيمًا أَبُوه

فالضمة والكسرة والفتحة في آخر الفعل الدائم ، في هذه الأمثلة ، جاءت إتباعاً لحركة ما قبله للمجاورة ، كما خُفِضَ (خَرَبٌ) في قوله : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ ، فليس (خَرَبٌ) نعتاً للضَّبَّ ، ولكنها إتباع للضَّبَّ : مجاورته إِيَاه ، والإِتَّبَاعُ في العربية شائع .

ولا يُحْمَل تغيير آخر الفعل الدائم في الأمثلة المذكورة ، على أنه معرب إعراب النعت في اتباعه منعوه ، فليس الفعل الدائم هنا وصفاً في المعنى لما قبله ، فلم يكن نعتاً له ، ولكنها وصف في المعنى لما بعده .

أما بناء فعل الأمر :

(١) فإن كان على (أفعيل) وما على مثاله، فأحوال بنائه:

١ - السكون ، إذا لم يكن آخره حرف علة ، ولا اتصل به ضمير .
نحو : ادْرُسْ ، قَمْ ، اجْتَهِدْ ، افْعَدْ .

ب - حذف الآخر ، إذا كان آخره ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، نحو:

اخشَ اللهَ يارجلُ : من (يخشى) .

أَعْدُ يَا مُحَمَّدُ : من (يعدو).

امض باحالد : من (يمضي).

ج - إثبات الكناية في آخره ، عالمة للثنية والجمع ، نحو : أكتبنا دروسكما ، واكتبوا دروسكم ، أو عالمة للتأنيث ، نحو : أكتبي دروسك.

(٢) وإن كان على (فعال)، نحو: حَذَّار، تَرَاك، فهو مكسور أبداً.

وليس في فعل الأمر ، ببناعيه ، إسناد . أما هذه اللواحق التي تلحق
بناء (افعل) من ألف ، أو واو ، أو ياء ، فعلامات تدل على المخاطبين
نوعاً وعديداً .

۱۰

أهمية الاسم في الجملة غير خافية على الدارسين ، فن الاسم تتحدد الجملة ركناها الأول ، أعني : المسند إليه ، مبتدأ ، أو فاعلا ؛ وعلى الاسم في أغلب الاستعمالات تقوم الوظائف اللغوية ، أو المعانى الإعرابية : من إسناد ، وإضافة ، ومن فاعلية ، ومفهولية ، وغيرها .

وَتُعَرِّفُ الْأَسْمَاءَ عَنْ مَعْنَى لَا يُعَبِّرُ عَنْهَا غَيْرُهَا، وَتُخَصِّ بِخَصائِصٍ تَنْفَرِدُ

بها عن سواها ، ومن ذلك :

(١) التعريف والتنكير . (٢) والتذكير والتأنيث .

(٣) والإفراد والثنية والجمع .

ومن أجل هذا ينبغي أن تثال الأسماء من الدارس فضل عنابة .

الإعراب والبناء :

الإعراب : أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض التحويّة ، التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة .

والبناء : أن تلزّم الكلمة حالة واحدة ، ويلازم آخرها حركة واحدة ، فلا يتغيّر آخرها مهما تنقلب في الاستعمال ، ومهما تتعاقب عليها الأغراض التحويّة ، أو المعانى الإعرابية .

وإذ كانت المعانى الإعرابية ، أو الأغراض التحويّة من خصائص الأسماء وحدها ، فالمرأب هو الاسم ، والمبني ماعداه من أنواع الكلمة الأخرى ؛ من أفعال ، وكتابات ، وأدوات .

ولا يَعْتَقِدُ هذا أن يكون الاسم معرباً أبداً ، أي : متغير الآخر أبداً ، فالاستعمالات تشهد أبنية من الأسماء تلزّم حالة واحدة ، وتهجّج السبيل التي تنهجها المبنيات .

والمبنيات من الأسماء :

(١) ماضٌ بـألف لازمة ، وهو المقصور ، نحو : فـي . عـصـا . مـصـطـوـ. لـيلـي . سـعـدـي .

تقول : جاءت لـيلـي الشـاعـرة . مررت بـلـيلـي الشـاعـرة . رأـيـت لـيلـي الشـاعـرة .

فـلـيلـي في الجـملـة الأولى : فـاعـل ، وـمن حقـ الفـاعـل أنـ يـرـفـعـ ، وـفيـ الجـملـة الثانية : مـضـافـ إـلـيـهـ بـالـأـدـاءـ ، وـمنـ حقـ المـضـافـ إـلـيـهـ أنـ يـخـفـضـ ،

وفي الجملة الثالثة : مفعول ، ومن حق المفعول أن يُنْصَبَ ، ولكنها جاءت في الأحوال الثلاثة على حال واحدة ، وذلك لانتهائِها بـألف لازمة ، والألف صوت ساكن أبداً .

(٢) ما جرى مجرى القوالب الثابتة بالتركيب ، نحو :
(بيت بيت) في قولهم : هو جارى بيت بيت ، نحو : (حيض بيض)
في قولهم : تركتهم في حيض بيض . نحو : (شدَّرَ مَذَرَ) في قولهم : تفرقوا شدَّرَ مَذَرَ .

ونحو : (أحد عشر إلى تسعه عشر) من مركبات الأعداد ، نحو :
زارني أحد عشر رجلاً ، مررت بأحد عشر رجلاً
رأيت أحد عشر رجلاً .

ف (أحد عشر) في الجملة الأولى : فاعل ، وفي الجملة الثانية : مضارف
إليه بالأداة ، وفي الجملة الثالثة : مفعول ، وهي على حال واحدة ،
مفتوحة الجزعين ، لم يتغير آخرها بتعاقب المعانى الإعرابية عليها .

(٣) ما كان على (فعال) علماً لمؤنث ، كقطام ، وحذام . تقول :
زارني قطام ، ومررت بقطام ، ورأيت قطام . قطام في الأمثلة الثلاثة على
حال واحدة مكسورة الآخر ، ومثلها : حذام . قال الشاعر :
إذا قالت حذام فصدقواها فإن القول ما قالت حذام
(حذام) هنا مسند إليه ، فاعل ، ولكنها مكسورة الآخر .

(٤) ما كان في وضع إذا جرى معه على الأصل في تغير آخره ، اخْتَلَطَ
بموضوع آخر ، فلازم حالة واحدة ، لا يختلط معها بغيره ، وذلك :
(١) كالمتادى المفرد المعرفة ، نحو : يا خالد أَقْبَلَ ، ويأْرَجَلْ تَعَالَ ،
ويأْصَدِيقَ هَلْمَ ، ويأْرَجَلَنْ أَقْبَلَ ، ويأْرَجَلَ تَعَالَ .

والمنادى مركب لفظي، يستخدم لنادبة غرض لغوى خاص، وليس فيه
لإسناد، ولا إضافة، ولا مفعولية، فحقه أن ينصب؛ فإذا كان المنادى معرفة
لم ينون، لأن التنوين علم التشكيك، فلو أريد إلى نصبه، غير مدون، ولا مضاد
لا شبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض حالاته، وذلك إذا قيلت فيه
ياء المتكلم ألفاً، ثم استغنى عن الألف بالفتحة، نحو: ياعُم، بفتح الميم، أي:
ياعُم، فلزم الضم انتفاء مثل هذه الشبهة، فيقال في ندائه غير مضاف: ياعُم أَقْبِلَ.

(٢) و (قبل وبعده) وأشار بهما، إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لزاماً الضم،
كقوله تعالى: «الله الأمر من قبل ومن بعد»، ومن حفتهما هنا أن تختضنا،
لأنهما في حالة إضافة بالأداة، ولذلك ما جاءتا مضمودتين، لأنهما لو خضتنا
بالكسر: وهو غير مذكورين، لا شبهة أبداً في المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت
ياوه تختفيها، فلا زماناً الضم أيضاً، انتفاء مثل هذه الشبهة.

التشكيك والتعريف:

الاسم في العربية نوعان: سكرة ومعرفة.

أما السكرة فـما يدل على واحد لابعينه، أو واحدة لابعينها، نحو:
رجل، امرأة، كتاب، شجرة، وعلامته: التنوين. وهو نوع سائنة
تلحق الاسم السكرة من آخره، تلفظ ولا تكتب، ويُرمز لها بضمتين،
أو كسرتين، أو فتحتين، نحو:

هذا كتاب قيم، نظرت في كتاب قيم، اشتريت كتاباً قيماً.

وأما المعرفة فـما دل على واحد بعينه، أو واحدة بعينها، نحو: جعفر.

هند من الإنسان، وترىش وقيم من القبائل، و(لاحق) اسم فرس
معاوية، و(شدقم) اسم جمل للنعمان، من الحيوان، ومكة وعدن
من المدن، إلى غير ذلك من الأسماء التي إذا أطلقت فهم مسمّاها.

ولتعريف النكرة طرائق ، منها :

(١) التسمية ، وتنم بوضع ، أو اصطلاح ، وذلك هو العَلَم ، كسعاد ، وعمر ، وما يلحق بالعلم من كُنية ، نحو أبي جعفر ، وأبي طالب ، وأئمَّةً سَلَمة ، ومن لقب ، نحو: المنصور ، المأمون ، زين العابدين .

(٢) دخول (أى) ، وهي إشارة ، أو أداة تعريف ، على الاسم من أوله ، كالرجل في قوله : قابلتُ الرجل أمس ، والكتاب في قوله : اشتريت الكتاب اليوم ، نحو ذلك .

(٣) النداء ، فإذا ناديت رجلاً لا تعرفه ، ولا تعرف اسمه ، ولكنك قصدت إليه قصداً ، فقد عَرَفْته ، وشَخَصْته ، فصار معرفة ، نحو: يا رجل أَقْبِلْ ، فرجل هنا صار معرفة بالنداء .

(٤) الإشارة بإحدى الإشارات اللُّغُوية المعروفة ، من :

١ - ضَمَائِر : أنت . أنا . هو . ٢ - إشارات : ذا . أولاء .

٣ - موصولات بجمل : الذي . التي . الذين .

فالإشارة إليه في قوله: (أنت) ، و (هذا) ، نحوهما معروف، مشخص بالإشارة إليه .

(٥) الإضافة إلى معروف ، نحو: هذا كتابٌ خالدٌ ، وكتابٌ ، والذى لقيناه أمس ، نحو ذلك . وإنما كانت الإضافة طريقة من طرائق التعريف ، لأن المضاف بانتسابه إلى المضاف إليه ، وملازمته إليه ، واعتباره معه كالجزء من المركب الإضافي ، يكتسب من المضاف إليه ، ما يتسم به من تعريف ، أو تحصيص .

الذكر والتأنيث :

الأسماء من حيث الذكر والتأنيث نوعان :

أ - مذَكَر . وهو مادل على ذكر حقيقة ، كـ جبل ، وـ جَلَّ ،
أو استعمالا ، كـ حَجَر ، وـ بَاب .

ب - مؤنث ، وهو مادل على أنثى ، حقيقة ، كـ هند وسعاد ونافقة ، أو استعمالا
كـ شمس ، وـ عَيْن ، وـ أَذْنُن ، وـ سُوق ، وبئر . ويرجع هذه الطائفة هو اسماع .
وفي العربية للتأنيث علامات لفظية ، إذا وجدت في اسم استعمل
في الكلام استعمال المؤنثات ، وهي :

(١) هاء التأنيث ، كـ هاطمة ، وـ شجرة ، وـ إِبْرَة ، وـ أَمْلَاحًا . وتتحقق
هذه الهاء الاسم من آخريه ، وتصير تاء في وصل الكلام : تقول : هذه الشجرة
كثيرة الأغصان ، فإذا وقفت عليها صارت هاء ، كـ قوله تعالى : « ولا تقربا
هذه الشجرة » .

(٢) ألف التأنيث ، وهي نوعان :

أ - مقصورة ، نحو : ليل ، سَلَمَى ، سَكَرَى ، عَطْشَى .

ب - ومدودة ، نحو : حَسَنَاء ، هَيْفَاء ، صَحْراء .

ولا فرق بين الألف المقصورة والألف الممدودة إلا في الكتم ،
أو المقدار . فألف (ليل) ، مثلا ، أقصر من ألف (حسناً) ، أما طبيعتهما
فواحدة ، بل الألف الممدودة هي الألف المقصورة نفسها ، إلا أنها
مُدَّت ، وإذا مدَّت الألف ، ثم قطع المد ، نشأت الممزة ، فنشأة الممزة
بعد ألف التأنيث ظاهرة صوتية مُخضبة .

الأفراد والثنية والجمع :

الأسماء من حيث عدد ما تدل عليه ثلاثة أنواع :

١ - مفرد . و ٢ - مثنى . و ٣ - جمع .

المفرد : مادل على واحد ، أو واحدة ، نحو : رجل امرأة .

كتاب . شجرة .

والمثنى : مادل على اثنين أو اثنتين ، نحو : رجلان . امرأتان .

كتابان . شجرتان .

وتم الثنوية بزيادة ألف ونون في حالة الرفع ، وباء ونون في حالتي

النحْض والنَّصْبِ . وذلك نحو : زارَيْ الرِّجَلَانِ . ومررت بالرجلين .

ورأيتَ الرِّجَلَيْنِ .

المثنى هنا في المثال الأول : فاعل ، وقد رفع بالألف ، وفي المثال

الثاني : مضارف إليه بالأداة ، وقد خفض بالياء . وفي المثال الثالث :

فعول ، وقد نصب بالياء أيضاً .

والجمع : مادل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، نحو : محمدون .

كتابون . رجال . مصابيح . شاعر . فيحددون : جمع (محمد) .

وكابعون : جمع (كاتب) ، ورجال : جمع (رجل) . ومصابيح : جمع

(مصباح) ، وشاعر : جمع (شاعرة) .

والجمع في العربية نوعان :

(١) جمع تصحيح ، وهو ما سَلِّمَ بناءً مفردَه عند الجمع .

(٢) وجمع تكسير ، وهو ما تغيّر بناءً مفردَه عند الجمع .

أما جمع التصحيح فنوعان :

(١) جمع مذكر . (٢) وجمع مؤنث .

(٣) - في النحو العرف

أما جم المذكر : فهو ما زيد على مفرده واو ونون ، في حالة الرفع ،
وباء ونون ، في حالتي الخفض والنصب . تقول :

هؤلاء هم الحمدون الكتابون . مررت بالحمددين الكتابين . رأيت
الحمددين الكتابين .

(محمدون) في المثال الأول : خبر مرفوع بالواو . و (حمددين) في المثال
الثاني : مضارف إليه بالأداة ، مخوض بالباء ، وفي المثال الثالث : مفعول ،
منصوب بالباء أيضا .

وقد يشتبه الجمع بالثنى في حالتي الخفض والنصب ، ففرقوا بينهما بشيئين :

١ - بفتح ما قبل الباء في الثنى ، وكسره في الجمع .

٢ - وبكسر النون في الثنى ، وفتحها في الجمع .

ولا يجمع هذا الجمع إلا :

١ - المذكر العاقل لحالى من هاء الثنى ، نحو : محمد . خالد . عمرو .

٢ - وصفة المذكر العاقل الحالية منها ، نحو : شاعر . كاتب . عاقل .

وأما جم المؤنث : فهو ما زيد على مفرده ألف وباء ، نحو : زينبات .

هنادات . شاعرات . عاقلات ..

إإن كان آخر المؤنث صحيحـا ، حاليا من هاء الثنى ، ألتقت به الألف
والباء في الجمع ، تقول في (زبنـ) : زينبات ، وفي (هـنـ) : هنـات .

وإن كان مختوما بهاء الثنى ، كفاطمة ، وشجرة حذفت الهاء في الجمع :
نحو : فاطمات ، شجرات .

وإن كان مختوما بألف الثنى ، فإن كانت مقصورة قلبت باء في الجمع ،
كـسـلمـى ، ولـيـلـى وسـعـدـى . تقول في جمعهن : سـلـمـيات . لـيـلـيات . سـعـدـيات ..

وإن كانت ممدودة ، كحسناه ، وسِنَاء ، وصحراء قلبت الهمزة واوا في الجمع .
تقول : حسنات . سِنَوات ، صحراء .

وأما جمع التكسير : فله سبعة وعشرون بناء ، هي :

- ١ - أَفْعُل : كأَفْلَس وأَسْطُح ، جمع فَلْس ، وسَطْح .
- ٢ - أفعال : كأسباب ، وأجداد . جمع : سَبَب ، وجَدَّ .
- ٣ - أَفْعِلَة : كأَسْلِحة ، وأَفْنَدَة ، وأَعْمَدَة ؛ جمع : سلاح . فُؤاد . عمود .
- ٤ - فِعْلَة : كفِتْيَة ، وصِبَيَة . جمع : فَتَيَّة وصَبَيَّة .
- ٥ - فُعْلَكَحْضُر ، وسُنْنَر ، وبِيَض ، وشَيْب ، جمع : أَخْضَر وخَضْرَاء ،
وأَسْنَر وسِنَاء ، وأَيْضَ وبيضاء ، وأَشَيْب وشَيَّاء .
- ٦ - فَعْلَ : كحَمْرَ ، وقُصْبَ ، وعُمْدَ . جمع : حمار . وقضيب ، وعمود .
- ٧ - فُعَلَ : كغُرْفَ ، وكَبَرَ ، ومُدْيَ . جمع : غرفة . وكُبْرَى ، ومُدْيَة .
- ٨ - فِعَلَ : ككِسَرَ ، وذِكْرَ . جمع : كِسْرَة ، وذِكْرَى .
- ٩ - فَعَلَة : كسَحَرَة ، وبَرَرَة ، وَكَفَرَة . جمع : ساحر ، وبَارَّ ، وكافر .
- ١٠ - فُعَلَة : ككُرْمَة : وفُضَاهَة ، وغَزَّة . جمع : رامِ ، وقاْضِي وغاْزِي .
- ١١ - فَعْلَى : كجَرْحَى ، وأَسْرَى ، ومَرْضَى . جمع : جَرْبَع ، وأَسِير ،
- ١٢ - فِعَلَة : ككِبَبَة ، وقِرَدَة . جمع دُبَّ ، وقِرْدَ .
- ١٣ - فُعَلَ : كعَذَلَ ، ولُومَ ، وصُومَ ، وقَوْمَ . جمع : عاذل ، ولاثم ،
وصائم ، وفائم .
- ١٤ - فَعَالَ : كصَدَّادَ ، وقرَاءَ ، وحَفَاظَ . جمع صَادَّ ، وقارِيءَ ،
وحافظ .
- ١٥ - فِعَالَ : ككِعَابَ ، وضِيَاعَ ، وِجَالَ ، وظَرَافَ ، وطَوَالَ . جمع :
كَعْبَ ، وضِيَاعَة ، وَجَمَلَ ، وظَرِيفَ ، وطَوَيلَ .

١٦ - فَعُول : كَأْسُود ، وَبُرُود ، وَفَلُوس ، جَمْع : أَسَد ، وَبَرْد ، وَفَلْس .

١٧ - فِعْلَان : كَغِلْمَان ، وَجِرْذَان ، وَحِيتَان ، وَتِيجَان . جَمْع : غَلَام ، وَجُرَذ ، وَحُوت ، وَتَاج .

١٨ - فَعْلَان : كَرْكَبَان ، وَكُثْبَان ، وَرَغْفَان . جَمْع : رَاكِب ، وَكَثِيب ، وَرَغِيف .

١٩ - فُعَلَاء : كَعْقَلَاء ، وَشَعَرَاء ، وَكَرَمَاء ، وَخَلْفَاء . جَمْع : عَاقِل ، وَشَاعِر ، وَكَرِيم ، وَخَلِيفَة .

٢٠ - أَفْعَلَاء : كَأَصْدِقَاء . وَأَوْصِيَاء ، وَأَعْزَاء . جَمْع : صَدِيق ، وَوَصِيّ ، وَعَزِيز .

٢١ - فَوَاعِل : كَشْوَاعِر ، وَنَاصِيَة ، وَجَوَاهِر ، وَزَوَابِع . جَمْع : شَاعِرَة ، وَنَاصِيَّة ، وَجَوَاهِرَة ، وَزَوَابِعَة .

٢٢ - فَعَائِل : كَسْحَائِب . وَشَهَائِل ، وَعَجَائِز ، وَصَحَائِف . جَمْع : سَحَابَة . وَشَهَال ، وَعَجُوز ، وَصَحِيفَة .

٢٣ - فَعَالِي : كَسَعَالِي ، وَقَلَّاَسِي ، وَصَحَارِي . جَمْع : سِعْلَة ، وَقَلَّنْسُوَة ، وَصَخْرَاء .

٢٤ - فَعَالِي : كَصَحَارَى ، وَعَذَارَى ، وَحَبَالَى . جَمْع : صَخْرَاء ، وَعَذْرَاء ، وَحَبْلَى .

٢٥ - فَعَالِي : كَكَرَاسِيّ ، وَأَنَاسِيّ ، وَقَارِيّ . جَمْع : كَرَسِيّ ، وَإِنْسَان ، وَقَرِيّ .

٢٦ - فَعَالِل : كَجَعَافِر ، وَبَرَاثَن ، وَفَرَازَق ، أَوْ فَرَازَد . جَمْع : جَعْفَر ، وَبَرْثَن . وَفَرْزَدَق .

وشيء (فعال) ، كمساجد ، وصيارات ، وأفضل . جمع مسجد ،
وصير ، وأفضل .

٢٧ — فعاليل : كفراطيس ، وقنديل ، وعصافير . جمع : قرطاس ،
وقنديل ، وعصفور .

وشيء (مفاعيل) كصباح ، وتماثيل . جمع : مصباح ، وتمثال .
وقد عُرِفت الأبنية الأربع الأولى بجموع القليلة . وجع القلة عندهم :
ما أطلق على الثلاثة إلى العشرة . وعُرِفت سائر الأبنية بجموع الكثرة . وجع
الكثرة عندهم : ما أطلق على ما فوق العشرة ، غير أن ذلك غير مطرد ، فقد
ينوب جع القلة عن جع الكثرة ، وجع الكثرة عن جع القلة . والمرجع
في ذلك كله إلى السباع .

وقد يجمع الجمع ، وهو سباعي ، نحو : أكالب ، وطرقات ، وبيوتات ،
ورجالات . جمع : أكلب ، وطرق ، وبيوت ، ورجال ، وهذه جمع كلب ،
وطريق ، وبيت ، ورجل .

وتعرّب جموع التكسير في أثناء الجملة بالحركات الثلاث ؛ بالضمة رفعاً ،
 وبالكسرة خفضاً ، وبالفتحة نصباً ، إلا ما كان منها غير منون ، فيرفع
بالضمة ، ويختنق ويتنصب بالفتحة ، وذلك هو الأبنية التسعة الأخيرة .

الأداة

الأدوات : كلمات إذا أخذت مفردة ، غير مؤلفة ، فليس لها دلالة على
معنى ، ولا تدل على معانٍ إلا في أثناء الجملة .
فـ (هَلْ) مثلاً ، أداة تستعمل في الاستفهام ، والاستفهام معناها ، ولكن

الاستفهام لا يتحقق ، ولا يَبِين إلَّا إذا استعملت (هل) في جملة ، كأن تقول :
هل جاءك زيد ؟

والباء ، وحدها ، صوت هجائي ، لا يدل منفردا ، على معنى من المعنى ،
ولا تَبِين دلالتها على الاستعانة ، إلَّا إذا استعملت في جملة ، كأن تقول : كتبت
بالرِّيشة ، وذهبت بالسيارة .

و (بل) ، وحدها ، ما معناها ؟ ليس لها وحدها ، معنى ، وما عرف
عنها من دلالة على (الإضراب) لا يظهر إلَّا إذا استعملت في جملة ، كأن تقول :
ما جاء خالد ، بل بكر .

فهل ، والباء ، وبـل ، وأضراـبـنـ : أدوات لا تدل على معانيها دلالة
الأسماء والأفعال على معانيها ، لأنـها خـلـوـنـ من المعنى إذا كانت مفردة ، غير
مؤلفة مع غيرها في جمل ، فـهـيـ كـلـمـاتـ من طبيعة خاصة .

والأدوات : في العربية كثيرة ، دخلت الاستعمال على صُورـةـ مجموعـاتـ ،
كل مجموعـةـ منها تنتـظـمـ عـدـةـ أدـوـاتـ ، تـشـرـكـ في دلـالـةـ عـامـةـ ، وـتـخـتـافـ فيما بينـهاـ
في الاستعمالـاتـ الـخـاصـةـ .

ويـبـغـيـ أن تـدـرـسـ الأـدـوـاتـ مـجـمـوعـاتـ لـأـفـرـادـ ، لـتـكـونـ الفـائـدـةـ أـعـمـ ،
ولـتـسـهـلـ مـلاـحظـةـ الفـروـقـ بـيـنـ مـاـنـتـظـمـهـ المـجـمـوعـةـ الـوـاحـدـةـ مـنـ أـدـوـاتـ .

ولـيـسـ لـأـدـوـاتـ فـيـ السـكـلـامـ مـاـنـسـبـ إـلـيـهاـ مـنـ عـمـلـ ، أوـ تـأـثـيرـ فـيـهاـ بـعـدـهاـ .
كـلـ مـاـ تـؤـدـيـهـ هوـ التـعـيـيرـ عنـ المعـانـىـ الـعـامـةـ ، الـتـىـ تـنـطـرـأـ عـلـىـ الـجـمـلـ ، مـاـ يـقـنـصـيـهـ
حالـ الخطـابـ ، وـمـنـاسـيـاتـ القـوـلـ .

وـالـمعـانـىـ الـتـىـ تـنـطـرـأـ عـلـىـ الـجـمـلـ فـيـ الـاسـتـعـالـ بـهـذـهـ الأـدـوـاتـ . كـثـيرـةـ ، مـنـهاـ :

(١) الاستفهام وأدواته :

الاستفهام : طلب الفهم ، أو هو السؤال .

أدوات الاستفهام : هي :

(١) الهمزة . (٢) هل .

وهما الأصل في الاستفهام . أما غيرهما ، مما يستعمل استعمالهما فمحول عليهما ، كاستعمال (أين) و (كيف) في الاستفهام ، في نحو قولهم : أين تقضي أيام العيد ! ، وهو سؤال عن المكان ، ونحو : كيف أنت اليوم ؟ وهو سؤال عن الحال .

(٢) النفي وأدواته :

١ - ما . ٢ - لا .

نحو : ما يقوم خالد من مكانه ، وما خالد براحل من هنا .
ونحو قوله تعالى : « فلا صدّق ولا صَلَّى » ، وقولهم : لا يزورك عمرو غدا .
وستعمل (لا) خاصة مركبة في :

١ - لم . ٢ - لن . ٣ - ليس . ٤ - لات .

نحو : لم يقم خالد ، ولن يقوم خالد ، وليس خالد قائما ، ولا تـ مـ ساعـةـ مـنـدـمـ ، وقوله تعالى : « ولات حين مناص » .

وأصل لم : لاما . و (لن) : لأن . و (ليس) : لا أـينـ ، و (لات) : لا أـيـتـ . (أـيـسـ ، وـأـيـتـ فعلـ كـيـنـونـةـ قـدـيمـانـ) ، فـهـنـ إذـنـ مـرـكـبـاتـ ، صـارـ لـهـنـ بالـتـرـكـيبـ اـسـتـعـمـالـ خـاصـ ، فـلـمـ : تـسـتـعـمـلـ فـيـ الـمـاضـيـ ، وـ(ـلـنـ)ـ : تـسـتـعـمـلـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ ، وـ(ـلـيـسـ)ـ يـحـيـ بـعـدـهـاـ مـرـفـوعـ وـمـنـصـوبـ ، وـ(ـلـاتـ)ـ : مـثـلـ لـيـسـ ، إـلـأـنـهـاـ تـسـتـعـمـلـ مـعـ لـفـظـ الـحـيـنـ وـشـبـهـ .

وستعمل (لا) نـهـيـاـ مـعـ (ـتـفـعـلـ)ـ لـلـمـواـجـهـ ، نـحـوـ لـاـ تـقـطـعـ درـاسـتكـ :

إذا نهيت عن أن يقطع دراسته ، ونحو قوله تعالى : « ولا تَقْرِبَا هذه الشجرة » ;
ونحو قول الشاعر :

لأنْه عن خَلْقٍ وَتَأْنِيَ مثْلَه عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
وَسْتَعْمِلْ (لا) نافِيَّة للجنس مع النكرة ، وترَكَبُ معها ، فتألزم
الفتح غير مُنْوَنة ، نحو : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، ونحو قوله تعالى : « ذلك
الكتاب لا رَيْبَ فِيهِ » .

* * *

(٣) التوكيد وأدواته :

التوكيد : ثبيت المعنى في ذهن السامع ، وتقريره .

أدوات التوكيد : هي :

(١) إنّ : المكسورة المهمزة ، المشددة التون ، نحو: إن خالداً ظريف ،

ويؤكّد بها الجمل الاسمية .

(٢) نون التوكيد ، (مشدّدة وخففة) ، وتلحق (يفعل) و (افعل) أي : الفعل المضارع ، و فعل الأمر ، من آخرها ، نحو قوله تعالى : « تَالَّهُ لَأَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ ، ونحو قولنا : « حَلَفتُ لِأَذْهَبَنَّ ، ونحو : أَقِيلَنَّ يَا عُمَرُو ، وَادْهَبَنَّ يَا زِيدَ ، وقد تُخفَفَ النون في هذه الأمثلة وغيرها ، كأن يقول : حلفت لِأَذْهَبَنَّ ، وكقوله تعالى : « لَنَسْفَعَنَا بِالنَّاصِيَةِ » وقد رسمت النون هنا ألفاً ، وهي في الرسم المألوف : لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ .

وتختصّ (إنّ) بالتركيب مع (ما) لغواً ، فيقوى الإسناد الخبرى بها مركبة ، نحو : إنما خالداً ظريف ، وإنما أنت شاعر ، وغيرها .

وهنالك أدوات تصاحب أدوات النفي ، لنقوية النفي ، وتصاحب أدوات التوكيد ، لنقوية التوكيد ، فايصاحب أدوات النفي هو : (من) و (الباء) ، نحو : ليسَ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ .

« مَا مِنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهُ » .

ما أنا بِمُخْلِفٍ الْوَعْدِ .

ونحو قول طرفة :

ولست بِمُحَالٍ التَّلَاعِ مَخَافَةً ولكن مَنْ يَسْتَرْ فِي الْقَوْمٍ أَرْفَدَ
 وما يصاَبِحُ أَدَاءَ التَّوْكِيدِ هُوَ : (اللام) ، فِي قَوْلِنَا : إِنْ خَالِدًا
 لَطَرِيفٍ ، وَإِنْ فِي الدَّارِ خَالِدًا ، وَنَحْوُ : حَلَفْتُ لِأَذْهَبِنَّ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
 « تَالَّهُ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » .

* * *

(٤) الشرط وأدواته :

الشرط : أن يُعلَقَ تَحْقِيقُ أَمْرٍ عَلَى تَحْقِيقِ أَمْرٍ آخَرَ ، نَحْوُ :
 إِنْ تَأْتِي أَذْهَبٌ مَعَكُ . فَقَدْ عُلِقَ الذَّهَابُ مَعَكُ عَلَى أَتْيِكُ أَوْ بِجِئْكُ ، فَإِنْ
 تَأْتِي مَنْكُ أَنْ تَأْتِي تَحْقِيقُ الذَّهَابِ ، وَإِلَّا فَلَا يَتَحْقِيقٌ . وَهَذِهِ الْجَمْلَةُ مَوْلَفَةٌ
 مِنْ عَبَارَتَيْنِ :

١ - إِنْ تَأْتِي ، وَتُسَمَّى شَرْطاً .

٢ - أَذْهَبٌ مَعَكُ ، وَتُسَمَّى جَواباً .

وَعَبَارَةُ الشَّرْطِ ، وَعَبَارَةُ الْجَوابِ جَمِيعاً تَؤْلِمَانِ جَمِيلَةً وَاحِدَةً ، تُسَمَّى :

جَمِيلَةُ الشَّرْطِ .

وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ :

(١) إِنْ . نَحْوُ : إِنْ تَرْزُنِي أَزْرُكُ .

(٢) إِذَا . نَحْوُ : إِذَا زُرْتُنِي زُرْتُكُ .

(٣) لَوْ . نَحْوُ : لَوْ كُنْتُ طِيرًا لَأَسْرَعْتُ إِلَيْكُ :

وَ(إِنْ) وَ(إِذَا) : تَسْتَعْمِلُانِ فِيهَا يَحْتَمِلُ تَحْقِيقَهُ ، وَعَدْمَ تَحْقِيقِهِ ، لَا تَرْجِعُ
 لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ :

و (لو) : تستعمل فيما لا يطمع في تتحققه ، أو في الحال ، كالمثال المذكور ،
وكقول أبي تمام :

تَعُودَ بِسْطَ السَّكْفَ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ ثَنَاهَا لِقَبْضِي لَمْ تُطْعِمْهُ أَنَامِلَهُ

(٥) الاستثناء :

وهو : إخراج شيء من حكم دخل فيه غيره ، نحو : خرج الزائرون إلى الخالد .
فهنا حكم هو : (الخروج) ، وجماعة دخلوا في الحكم ، أو تلبسو به ، وهم : (الزائرون)
وواحد استثنى من هذه الجماعة ، فلم يُشار لهم في الحكم ، وهو : (خالد) .
ولكي يتحقق الاستثناء يجب أن تتوافر في الكلام ثلاثة أشياء :

(١) **مُستثنى منه** ، وهو (الزائرون) في الجملة السابقة .

(٢) **مُستثنى** ، وهو : (خالد) .

(٣) **أداة استثناء** ، وهي : (إلا) .

حكم المستثنى :

و**حكم المستثنى** ، وهو الإسم الذي يأتي بعد (إلا) : النصب . ويكون
واجب النصب إذا كان الكلام قبله مثبta ، كالمثال المذكور ، وكفوهم : لكل
داء إلا المنية . ويجوز نصبه على الاستثناء ، وإيداعه مما قبله إذا كان
الكلام قبله مُنفيا ، كقولنا : ما خرج الزائرون إلا زيدا ، أو (زيد) .

(٦) أدوات الوصل :

وهي أدوات تستخدم لإحداث صلة بين شيئين لا صلة بينهما ، وفي
العربية عدة أدوات تستخدم لتحقيق هذا الغرض ، منها :

١ - (ما) : نحو : أَعْجَبَنِي مَا صنعتَ ، أو مَا تصنع .

٢ - (أن) : نحو : سرّنِي أَنْ تهابَ .

٣ - (أن) : بلغنى أَنَّ هؤلاء ظرفاء .

فما «الوظيفة» التي أدتها هذه الأدوات في هذه الجمل؟

من أجل بيان هذه الوظيفة المزدادة هنا، نحلل الجمل المذكورة:

أعجني ما صنعت : أعجني : أتعجب : فعل ماض . التنون : وقاية .

الياء : ضمير المفعول .

ما صنعت : ما : أداة وصل . صنع : فعل ماض . التاء : ضمير الفاعل .

سرّني أن تتماثل : سرّني : سرّ : فعل ماض . التنون : وقاية .

الياء : ضمير المفعول .

أن تتماثل : أنْ : أداة وصل . تماثل : فعل مضارع (فعل الحاضر) ،

وفاعله : المخاطب ، أي : أنت .

بلغني أن هؤلاء ظرفاء : بلغنى : بلغ : فعل ماض . التنون : وقاية .

الياء : ضمير المفعول .

أنْ : أداة وصل . هؤلاء : مسند إليه ، مبني على الكسر . ظرفاء : خبر ،

مرفوع بالضمة .

إذا أنعمنا النظر في هذه الأمثلة رأينا أن كلاً من (أعجني) و (سرّني)
و (بلغني) يحتاج إلى فاعل ، وبتحليل الأمثلة لم نجد فاعلاً صريحاً ، ولكن
المعنى في الجمل الثلاث كان قد تمّ ، وصح السكوت عليه ، فain إذن فاعلو
هذه الأفعال؟

إذا أعددت النظر في هذه الأمثلة رأيت أن عبارة (صنعت) قائمة مقام
فاعل (أعجني) ، وعبارة (تماثل) قائمة مقام فاعل (سرّني) ، وعبارة
(هؤلاء ظرفاء) قائمة مقام فاعل (بلغني) .

ولكن : هل يكون الفعل وفاعله ، أو المبتدأ والخبر فاعلا ؟ وهل يصح في العربية أن تقول : أُعجِّنَى صنعتَ ، وسُرْنَى تَمَاثَلَ ، وبَلْغَى هُؤُلَاءِ ظُرُفَاءَ ؟ الواقع : أن العربية تأتي مثل هذه التعبيرات ، ولكنها حين تضطر إلى أن تجعل من الفعل والفاعل فاعلا ، أو من المبتدأ والخبر فاعلا ، تعمد إلى أدوات تستعين بها في جعل الفعل وفاعله ، أو المبتدأ والخبر فاعلا مسند إليه ، ومن هذه الأدوات : (ما) ، (أن) و (أنَّ) التي استخدمت في هذه الجمل . وهذه الأدوات الثلاث تشارك في وظيفة لغوية واحدة هي : الوصل ، ولكن كلام منها قد انفرد باستعمال خاص به :

أَمَا (ما) فليها الماضي والحاضر ، أي : (فعل) و (يَفْعُل) ، نحو :

أُعجِّنَى ما صنعتَ وما تَعْصَمْ .

وأما (أن) فلا يليها من الأفعال إلا (يَفْعُل) ، ويختصر (يَفْعُل) بها للمستقبل ، نحو : يُسرِّنَى أن تَائِيَ لزيارتِي .

وأما (أنَّ) فلا يليها إلا جملة إسمية ، نحو بلغني أن خالداً مسافر ، وعرفت أن هؤلاء جنود شجعان .

* * *

ومن أدوات الوصل الكثيرة الدوران في الاستعمال : أدوات الإضافة، التي سيأتي الكلام عليها في الفصل الخاص بها ، نحو : (من) ، و (إلى) ، و (عن) ، و (على) ، وغيرهن .

وهؤلاء أدوات يتوصل بها إلى إضافة مالا يمكن إضافته ، وذلك ، نحو :

خرجت من البيت : (البيت) هنا مضاد إليه ، والمضاد هنا هو : (خَرَجْتَ) .

وذهب إلى السوق : (السوق) هنا : مضاد إليه ، والمضاد هو : (ذَهَبْتَ) .

وَصَدَرَ الْكِتَابُ عَنِ الْمَطْبَعَةِ : (المطبعة) هنا : مضاف إليه ، وقد أضيف
إليه : (صدر الكتاب) .

وَصَعِدَتْ عَلَى ظَهَرِ السَّفِينَةِ : (ظهر السفينة) هنا : مضاف إليه ، أضيف
إليه : (صعدت) .

وإذ كان الفعل بينائه وهيئته يأبى الإضافة ، عَمَدَتِ الْعَرَبِيَّةُ إِلَى هَذِهِ الْأَدْوَاتِ ،
لتتوصل بها إلى إضافة الأفعال إلى ما بعدها . والإضافة : انتساب وارتباط بين
شيئين ، وقد تحقق مثل هذا الانتساب في هذه الجمل ، وكانت (من) ،
و (إلى) ، و (عن) ، و (على) هي الأدوات التي حَقَّقَتْ إضافة محتويات
الأفعال ، أو معانٍ لها إلى ما بعدها .

* * *

فالفعل والاسم والأداة إذن ، هي الأقسام التي اتفق النحو علىها مند نشوء
هذه الدراسة ، ولি�تهم كانوا قد وفوا بهذه الأقسام حقّها من الدرس ، ولكنهم
لم يفعلوا ، لأنهم كانوا يُعنون بأمور لا تخص الدوامة اللغوية ، أو النحوية ،
ولا صلة لها بها ، وهم ، إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة ، لم يتناولوها إلا على
أساس نظرية العامل ، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعانى الإعرابية ،
كان اهتمامهم منصبًا عليها ، لأنها (معمولات) يبدو تأثير العامل فيها واضحًا ،
لأنها تُرفع ، وتُنصب ، وتحفظ ، والرفع والنصب والحفظ ، مظاهر لتأثير
العامل ، والحركات الدالة عليها ، من ضمة ، وفتحة ، وكسرة ، آثار للعامل
تتركها في معمولاتها .

أما الفعل والأداة فلم يوفقاهما حقهما ، ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار
ما لهم من صلة بالعمل والعامل ، وإلا بمقدار ما لهم من تأثير في الأسماء :
رفعا ، وخفضا ، ونصبا .

ومهما يكن من أمر، فقد غَبَرَ القوم متشيّبين بهذا التقسيم الثلاثي، حتى بدا
وكانه تقسيم أملأه حكم العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهّموا،
فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف
الأدوات. ولم يعرض لها سِيِّبوُيَهْ، أو يُشَرِّطُ إليها في تقسيمه، أو ينصُّ عليها
في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه،
كلمات مُبْهِمة، تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم
على مسماه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه، و(امرأة) على إنسانة
أنثى لا بعينها، و(شجرة) على نبتة ذات ساق، إلى غير ذلك، ولكنها
تستعمل في هذا كله، وتدل على ذلك كلها، ولم تسكن الكلمات المُبْهِمة
إلا إشارات، أو كنایات، لأنها تشير إلى كل ذلك، ويُكْنَى بها عن
كل ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة أربعة أقسام، بدلاً من ثلاثة، مما جرى عليه عُرف النحوة قدماً وحديثاً، وهي:

(١) الفعل . (٢) الاسم . (٣) الأداة . (٤) الكنية .

وقد عرضنا للأقسام الثلاثة الأولى ، ولابد من الوقوف عند القسم الرابع ،
أعني . السكنايات ، محاولة للوفاء بحقها ، لما لها من أهمية في الكلام ، ولما لها
من وظائف لغوية ، لا يؤديها سواها من أقسام الكاتمة الأخرى .

الكنايات

الكتِيَاتُ، أو الإشاراتُ في العربية: طوائفُ، تتميَّزُ كلُّ طائفةٍ منها بطريقةٍ خاصَّةٍ، وباستعمالٍ خاصٍّ، ولأهميَّتها في السُّكُلامِ نعرِضُ هنا لتصنيفها، وبيانَ وظائفها، بقدر ما تسمحُ به ظروفُ هذا العملِ.

ولا ريب أنَّ النَّحَاةَ كانوا قد التفتوا إلَيْها، ولكنَّهم لم ينحوها ما يجب.

أن تمنع من عناية واهتمام ، ولم يهم من جوانبها المتنوعة ، ووظائفها في الكلام ، إلا ما كانوا يتوجهون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال.

الكتابات في العربية تتجمع في مجموعات ، ويندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معاينة مشتركة ، وأهم هذه المجموعات :

(١) الضمائر :

الضمائر كتابات ، أو إشارات ، يشار بها إلى المتكلمين ، والمخاطبين ، والغائبين . وهي قسمان :

١ - ضمائر متصلة . ٢ - ضمائر منفصلة .

الضمائر المتصلة :

أما الضمائر المتصلة فهي التي لا تستقل لفظا ، ولكنها تتصل بالأفعال والأسماء والأدوات ، وهي ثلاثة أنواع :

(١) نوع خاص بالرفع ، أي : يستعمل كنایة عن الفاعل ، وهو :

(الباء) : في (ذهبت) ، مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة ، وملحقة به (ما) للاثنين المخاطبين ، والاثنتين المخاطبيتين : كذهبتي ، وملحقة باليم ، بجماعة المخاطبين : كذهبتم ، وبنون مشددة ، بجماعة المخاطبات : كذهبين .

و (الياء) : في (تدهين) ، وفي (اذهي) ، للمفردة المخاطبة .

و (الواو) : في (ذهبوا) ، ويدهبون ، بجماعة الغائبين ، وفي (تدهبون) ،

و (اذهبو) ، بجماعة المخاطبين .

و (الألف) في (ذهب) و (يذهبان) ، للاثنين الغائبين ، وفي (ذهبتا) ،

و (تدهبان) للاثنتين الغائبين ، وفي (تدهبان أنتما) ، و (اذهبا) للاثنين

المخاطبين ، أو الاثنتين المخاطبيتين .

(٢) نوع مشترك بين النصب والخفض ، أي : يستعمل كناية عن الفعل ، إذا اتصل بالفعل ، وعن المضاف إليه إذا اتصل بالاسم ، أو بإحدى أدوات الإضافة ، وهو :

(ياء المتكلم) : منصوبة في نحو : زارني خالد ، ومحفوضة في نحو :
كتابي ، ولـ .

و (كاف الخطاب) : كناية عن منصوب ، في نحو : أزوركَ ، وعن مضاف إليه في نحو : كتابكَ ، ولنكَ . وتسكسر السكاف إذا أريد بها الإشارة إلى مؤنثة ، وتلحقها (ما) ، فتكون للاثنين ، أو الاثنين . تقول : أَزورُكُمَا ، وهذا كتابُكُمَا ، وأخذته منكُمَا . وتلحقها الميم ، فتشكون للمخاطبِين . تقول : أَزورُكُمْ ، وهذا كتابُكُمْ ، وأخذته منكمْ . وتلحقها نون مشددة ، فتشكون للمخاطبات . تقول : أَزورُكُنَّ ، وهذا كتابُكُنَّ ، وأخذته منكُنَّ .

و (هاء الغيبة) ، كنایة عن منصوب في نحو : أزوره ، وعن مضاد إليه في نحو : كتابه ، وله . وتلحقها ألف ، فتسكون للغائبة . تقول : أزورُها ، وهذا كتابُها ، ورددته إليها . وتلحقها (ما) ، فتسكون للاثنين أو الاثنين . تقول : أزورُهما ، وهذا كتابُهما ، ورددته إليهما . وتلحقها ميم ، فتسكون للغائبين . تقول : أزورُهُمْ ، وهذا كتابُهم ، ورددته إليهم ، وتلحقها فون مشدّدة ، فتسكون للغائبات . تقول : أزورُهُنَّ ، وهذا كتابُهُنَّ ، ومررت هنَّ .

(٣) نوع مشترك بين الرفع والنصب والخض ، وهو : (نا) ، أي أنها تستعمل كنایة عن المسند إليه الفاعل ، وعن المفعول ، وعن المضاف إليه ، وهي في جميع الأحوال كنایة عن الاثنين المتكلمين ، أو جماعة المتكلمين .
 (نا) : كنایة عن المرفوع ، نحو: قنا وقعدنا . (نا) فيما كنایة عن الفاعل .

كناية عن الموصوب ، نحو : أَكْرَمَنَا حَالَهُ . (نا) هنا كناية عن المفعول .
كناية عن المفوض ، نحو : إِنَّ الْكِتَابَ لَنَا ، وهذه دارنا . (نا)
في هذين المثالين كناية عن المضاف إليه .

الضمائر المنفصلة : أَمَا الضمائر المنفصلة فهى التى تستقل لفظاً ، ولا تعتمد
في وجودها على فعل أو اسم ، أو أداة ، وهى نوعان :

(١) نوع خاص بالرفع ، أي : يستعمل كناية عن المسند إليه ، وهو :

١ - ما يُكْنَى به عن المتكلمين ، وهو :

(أنا) - للمفرد المتكلّم ، أو المفردة المتكلّمة .

(نحن) - للمثنى ، والجمع المذكر والمؤنث :

٢ - ما يُكْنَى به عن المخاطبين ، وهو :

(أنت) - مفتوحة التاء : للمخاطب المذكر ، ومكسورة

التاء : للمخاطبة المؤنثة :

(أنما) - للاثنين ، أو الاثنين .

(أنتم) - الجماعة الذكور .

(أنتن) - الجماعة الإناث .

٣ - ما يُكْنَى به عن الغائبين ، وهو :

(هو) - للمفرد الغائب .

(هي) : للمفردة الغائبة .

(هما) : للاثنين ، أو الاثنين .

(هم) : للعائبين .

(هن) : للغائبات .

(٢) نوع خاص بالنصب ، أى : يستعمل كناية عن المفعول ، وهو :
إيّا (ملحقة بالياء ، و (نا) ، وبالكاف ، وما يتصل بها ، وبالهاء
وما يتصل بها

فضمير المتكلم منها : إيّاي (للسفرد والمفردة) ، وإيّانا (للمثنى
والجمع)

وضمير المخاطب : إياكَ إيّاكِ . إيّاكُما إيّاكِمَ إيّاكِنَ

وضمير الغائب : إيّاهَ . إيّاهَا . إيّاهُما . إيّاهُمْ . إيّاهُنَ

الواقع أن تقسيم هذه الكنايات ، أعني : النهاير إلى متصلات ومنفصلات ،
لا يبني على أساس سليم ، ولا يقوم على فقهه لهذه الكلمات ، فما توهموا أنه
ضمير منفصل ليس بمنفصل حقيقة ، ولكنه متصل بوجه آخر ، وبنوع من
الاتصال . لأن (أنا) وأنت ، وهو ، وإيّاي ، وفروعهن مركبات ، ولسنَ
مفردات ، ولسنَ بمجموعهن هن الضمائر ، لأن الضمير من (أنا) هو الألف ،
ومن (نحن) هو النون ، ومن (أنت) هو التاء ، ومن (إيّاي) هو الياء .

أما (أن) في (أنا) و (أنت) فعاد للضمير ، أو إشارة أيضا ، وأما
(إيّا) ، فعاد لما يتصل به من ضمائر . وكان الخليل بن أحمد يرزو قوهم : إذا
بلغ الرجلُ السَّتِينَ فَإِيّاهُ وَإِيّا الشَّوَابَ . فإضافة (إيّا) إلى (ال Shawab) نص
على عدم كونها ضميرا ، أو جزءا من ضمير .

ولا تدلُ هذه الضمائر على معناها مجردة مما يحيط بها من قرآن وملابسات ،
فلا بد أن يصحبها ما يعينها على إبراز هذه الدلالة .

فأنا ، مثلا ، : إشارة المتكلم إلى نفسه .

وأنت : إشارة إلى المخاطب .

وقد دلّ على ذلك بقرينة الحضور ، وهي قرينة تدبر معرفة المشار إليه .

اما دلالة (هو) وفروعها على المشار إليه ، فأشعر من دلالة (أنا) و (أنت)
وفروعهما على ما هما كتابة عنه ، لأنها تعتمد في دلالتها على مذكور سابق ،
لفظاً ، أو ذهناً .

* * *

(٢) الإشارة : والغرض من الإشارة ، أو وظيفتها اللغوية هو الإشارة ،
كما تدل عليه التسمية ، وإنما يعين المشار إليه بها بواسطة إشارة حسية
تصححها ، وألفاظها :

(ذا) : وهو إشارة إلى المفرد المذكر .

و (ذِي ، ذِهِ . ذِي . تِهِ . تَا) : وهي إشارة إلى المفردة المؤنثة .

و (ذَان) إشارة إلى المثنى المذكر .

و (تَانِ) : إشارة إلى المثنى المؤنث .

و (أولاء) : إشارة إلى جماعة الذكور ، وجماعة الإناث :

وقد تلحق هذه الكلمات من أولها : (ها) زيادة في تنبية المخاطب إلى
المشار إليه ، فيقال : هَذَا . هَذِهِ ، هَذِي . هَاهِ . هَاتَا . هَذَانِ .
هَاتَانِ . هَوْلَاءِ .

وقد تلحقها كافُ الخطاب وحدَها ، أو مع اللام ، للتحقق من تنبية
المخاطب للمشار إليه ، فيقال : ذاكَ ، وذلِكَ ، وتيكَ ، وتيُلكَ ، وذلك حين
يكون المخاطب غافلاً ، أو بعيداً ، أو حين يَظْنُ المتكلّمُ المخاطبَ كذلك . أما
إذا كان قريباً فيستغني عن الكاف ، فيقال : ذا ، أو هذا .

وقد يكون المخاطب واحداً ، وقد يكون أكثر من واحد ، فإذا لحقت
الكاف لفظ الإشارة ، روعي فيها عدد المخاطبين ، أو نوعهم :
فذاك (بفتح الكاف) : للمخاطب المفرد :

وذاكِ (بكسر الكاف) : للمخاطبة المفردة .

وذاكُما : للمخاطبَيْن ، أو المخاطبَيْن .

وذاكُمْ : جماعة المخاطبِين .

وذاكُنَّ : جماعة المخاطبات .

فإذا كان المشار إليه واحداً والمخاطب واحداً قيل : ذلك ، أو ذلك ،
وتيكَ أو تيتكَ .

وإذا كان المشار إليه أكثر من واحد ، والمخاطب واحداً قيل : ذانك ،
وتانك ، وأولئك .

وإذا كان المشار إليه أكثر من واحد ، والمخاطب أكثر من واحد أيضاً ،
قيل : ذانكما ، وذانكم ، وتانكما ، وتانكم ، وأولئكما ، وأولئكنَّ .

* * *

(٣) الموصول بجملة : وهو كناية موصولة بجملة معهودة المضمون لدى
التكلّم والسامع .

الموصولات بجمل في العربية :

الذى : للمفرد المذكر .

التي : للمفردة المؤنثة .

اللذان : للمعنى المذكر ، رفعاً ، واللذينِ : للمعنى المذكر ،
خفضاً ونصباً .

اللسان : للمعنى المؤنث ، رفعاً ، واللتينِ : للمعنى المؤنث :
خفضاً ونصباً .

الذينَ : جماعة الذكور .

اللائي ، اللائى ، اللواتى : جماعة الإناث .

وهذه الكلمات إشارات أيضاً ، إلا أنها إشارات إلى غير الحضور .

في أغلب استعمالاتها . وإنما تعمد في تبيين المشار إليه على جملة موصولة بها ، ممهودة المضمون عند المتكلم والسامع جيئا .

تقول : لقيت الذي كنت تبحث عنه . فهنا ضمير ، هو المتكلم ، ومحاطب هو المواجه بهذا الكلام ، أما المشار إليه وغير حاضر ، ولكنه عُرف بالجملة التي اقترنت به ، والتي يَعْرِفُ مَضْمُونَهَا كُلَّا من المتكلم والسامع ، وكانت الجملة إشارة ذهنية إلى المشار إليه ، المكثي عنه بالذى ولا بد في الجملة التي توصل بها الكنيات الموصولة بجمل ، أن تحتوى على ضمير يشاربه إلى الموصول ، مطابق إياه في النوع والعدد .

تقول : رأيت (الذى) كان عندك أمس ، ورأيت (الذين) كانوا عندك أمس ، ورأيت (الذين) كانوا عندك أمس ، ورأيت (التي) كانت عندك أمس ، ورأيت (اللائي) كنَّ عندك أمس .

ومن الكنيات الموصولات بجمل ، غير ما ذكرنا ، (ما) ، و (من) ، و (أى) ، وهن كنيات عامة ، يطلقن بلفظ واحد على المفرد والمعنى والجمع ، وعلى المذكر والمؤنث .

(ما) : فأما (ما) فكنية من غير العاقل غالبا ، كقوله تعالى : « والله خلقكم وما تعملون » وقد يكتنى بها عن غير العاقل مع العاقل ، كقوله تعالى : « سبحان الله ما في السموات وما في الأرض » .

وستعمل (ما) بلفظ واحد مع المفرد وغيره ، ومع المذكر وغيره ، ويجوز في الضمير العائد عليها اعتبار اللفظ فيكون ضمير المفرد المذكر ، واعتبار المعنى ، فيكون ضمير المعنى أو الجمع ، أو ضمير المؤنث .

(من) : وأما (من) فكنية عن العاقل غالبا ، كقول العباس ابن الأخفف :

أسربَ القطا هل من يغير جناحه لعلَّى إلَى مِنْ قدْ هَوِيَتْ أطير
وكفوله تعالى : « ألمْ ترَ أَنَّ اللَّهَ يسجدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ »
فقد استعملتْ (منْ) في الآية للعاقل ، تغليباً له على غيره .

وتسنعمل (منْ) للمفرد والمتثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد ،
ويجوز في الضمير العائد عليها اعتبار اللفظ ، فيكون ضمير المفرد المذكر ،
كقولنا : أزرتْ مِنْ رأيْتْهْ أَمْسِ ؟ واعتبار المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه
مطابقاً لمعناه في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنث :

فإنْ كان المقصود به مؤنثاً عاد عليه ضمير المؤنث ، كقولهم : منْ
كانتْ أَمْلَكْ .

وإنْ كان المقصود به اثنين عاد عليه ضمير الاثنين ، كقول الشاعر :
تعشْ فإنْ عاهدتني لا تخونني نكن مثل مَنْ ياذئبـ يصطحبان
فقد عاد على (منْ) هنا ضمير الاثنين ، وهو الألف في (يصطحبان) ، لأنَّ
المقصود بـمَنْ اثنان .

وإنْ كان المقصود به جماعة ، عاد عليه ضمير الجماعة ، كقولك : زرتْ منْ
زاروكـ إلا أنَّ اعتبار اللفظ أكثر في الاستعمال .

(أيْ) : وأما (أيْ) فكتنابه عن العاقل وغيره : وهي مثل (ما)
في الدلالة على معنى (الذى) و (الق) وتنسبهما وجمعهما .

تقول : امررْ بـأيْ رجعْ من سفرهـ وأيْ رجعتْ ، وأيْ رجعواـ وأيْ
رجعواـ ، وأيْ رجعواـ ، وأيْ رجعنَـ .

وقد تلحّقها تاء التأنيث إذا قصد بها المفردة المؤنثة . تقول : امررْ
بـأيْة رجعتْ .

ولـأيْ الموصولة استعمالان :

(١) تستعمل استعمال المعربات ، وذلك :

(١) إذا ذكر الضمير العائد عليها في صلتها . نحو امْرُهُ بِأَيْهُمْ هُوَ

أفضل ، وسلم على أَيْهُمْ هُوَ أقرب إليك .

إعراب المثال الأول :

أمر : أمر ، والمأمور واحد . بِأَيْهُمْ : الباء : أداة إضافة .

أى : مضارف إليه بالأداة . مخوض . والضمير : ضمير المضاف إليه .

هو : ضمير المسند إليه المبتدأ . أفضل : خبر المبتدأ ، مرفوع .

وقد استعملت (أى) هنا استعمال المعربات فخفضت بالكسرة . ومثله

المثال الثاني .

(٢) وتستعمل أى استعمال المبنيات ، فتلازم حالة واحدة ، وهي الضمّ ،

وذلك إذا أضيقت ، وكان العائد عليها مبتدأ مخدوفاً . كقوله تعالى : « ثم لنزعنّ

من كل شيعة أَيْهُمْ أشدُّ على الرحمن عَيْنِي » ، فقد أضيق (أى) هنا ، وحذف

العائد عليها ، وهو صدر الجملة ، مبتدأ ، وكأنّ أصل الكلام : أَيْهُمْ هو أشدّ .

ومثل الآية قول الشاعر :

إذا مالقيتَ بني مالك فسلّمْ على أَيْهُمْ أفضل

وكأنّ أصل الكلام : على أَيْهُمْ هو أفضل ، ولو نصّ على العائد ، ولم يحذف

لأعربت ، وخفضت بالكسرة .

إعراب هذا المثال :

فسلّمْ : فعل أمر . على : أداة إضافة .

أَيْهُمْ : أى : مضارف إليه بالأداة ، مني على الضمّ ، والضمير ضمير

المضاف إليه . أفضل : خبر المبتدأ المخدوف ، وهو : (هو) .

* * *

(٤) المستفهم به : وهو كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام :

فحملت عليها ، واستعملت استعماها .

والكلنات التي يستفهم بها :

(من) : وهي كناية عن العاقل ، وظاهر في العربية استعمالات ، أهلهما ..

(١) أن تستعمل موصولة بجملة ، كالذى وصلتها ، كما مر .

(٢) وأن تستعمل شرطا ، كما سيأتي .

(٣) وأن تستعمل استفهاما ، متضمنة معنى الهمزة في الاستفهام ، محمولة عليها في الاستعمال ، وذلك قوله تعالى : « منْ بعثنا منْ مرْقُدنا؟ »؟ وقوله تعالى : « فَنَرِسْكَا؟ »؟

وستعمل (ذا) بعدها موصولة بجملة ، نحو قولنا : منْ ذَا لَقِيتْ؟ أي : من الذي لقيت ؟ أو زائدة تلحق بها ، فتصير معها بمنزلة الكلمة الواحدة ، وتكون (من) في هذا المثال كناية عن المفعول .

(ما) : وهي كناية عن غير العاقل ، من حيوانات أو أشياء أو غيرها ، وظاهر في العربية استعمالات ، أهلهما :

(١) أن تستعمل موصولة بجملة ، كالذى وصلتها ، كما مر .

(٢) وأن تستعمل شرطا ، كما سيأتي .

(٣) وأن تستعمل استفهاما ، وذلك بتضمينها معنى الهمزة في الاستفهام . وإذا استعملت استفهاما كان معناها : أي شيء . نحو : ما هذا ؟ وما لونه ؟ ونحو قوله تعالى : « وَمَا تَلِكَ بِيَمِينِكَ؟ »؟

وتحذف ألف (ما) في الاستفهام إذ سبقتها أداة إضافة ، نحو قوله . تعالى : « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟ »؟ ونحو قول أبي الطيب :

• يَمَّ التَّعْلِلُ؟ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ؟ •

وقد تسكن ميمها في الشعر خاصة ، كقول الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَقْتَنِي
لَهْمُومٌ طَارِقاتٌ وَذِكْرٌ؟

وترد (ذا) بعدها موصولة بجملة ، نحو : ماذا فعلت ؟ أى : ما الذي فعلت ؟ أو زائدة مركبة مع (ما) ، فتكونان معاً بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ كفوفهم : لماذا جئت ؟ ولماذا ذهبت ؟

(أى) : وهي كناية عن العاقل وغيره . ولها في العربية استعمالات :

(١) تستعمل موصولة بجملة ، كالذى وصلته ، كما مرّ .

(٢) وتستعمل وصلاً ، يتوصل بها إلى نداء مافيه (ألن) ، نحو :

يا أيها الرجلُ أقبلْ ، ويا أيها الناس اسمعوا ، ونحو قوله تعالى : « يا أيها الناس انقوا ربَّكم » .

(٣) وتستعمل شرطاً ، كما سيأتي .

(٤) وتستعمل استفهاماً ، فتجرى مجرى المجزء في الاستفهام ، كقوله

تعالى : « أَيُّكُمْ زادَتْ هِذِهِ إِيمَانًا » ؟ وقوله تعالى : « فَبَأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدِهِ يُؤْمِنُونَ » ؟

(كيف) : وهي كناية عن الحال ، ولها في العربية استعمالان :

(١) تستعمل شرطاً ، كما سيأتي .

(٢) وتستعمل استفهاماً ، ويُستفهم بها عن الحال . نقول : كيف

زيد؟ وتعني : ما حاله؟ وقال الشاعر :

فيل لى : كيف أنت؟ قلت عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

أى : ما حالك؟

(أى) : وهي كناية عن الحال أحياناً ، وبمعنى (من أين) أحياناً ،

وتحتاج استعمالين :

(١) تستعمل شرطاً ، كما سيأتي .

(٢) وتستعمل استفهاماً ، بمعنى : (كيف) في نحو قوله تعالى :

«أَنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ» ، وَبَعْدَهُ : مِنْ أَينَ ؟ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَنِّي
لَكَ هَذَا» ؟

(مَتَى) : وَهِيَ كَنْيَةٌ عَنِ الزَّمَانِ . وَهُنَّا فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْتِعْدَالٌ :

(١) تَسْتَعْمِلُ شَرْطًا ، كَمَا سَيَّأَنِي .

(٢) وَتَسْتَعْمِلُ اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُهُ : مَتَى تَعُودُ الطَّائِرَةُ ؟ أَيْ : فِي أَيْ
وقْتٍ تَعُودُ ؟ وَكَتَبَهُ تَعَالَى : «مَتَى هَذَا الْوَعْدُ» ؟

(أَيْانَ) : وَهِيَ مِثْلُ (مَتَى) : كَنْيَةٌ عَنِ الزَّمَانِ . وَهُنَّا اسْتِعْدَالٌ :

(١) تَسْتَعْمِلُ شَرْطًا ، كَمَا سَيَّأَنِي .

(٢) وَتَسْتَعْمِلُ اسْتِفْهَامًا ، وَيُسْتَفَهُمْ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ . قَالَ تَعَالَى :

«أَيَّانَ مُرْسَاهَا» ؟ أَيْ : فِي أَيْ وقتٍ مُرْسَاهَا ؟

(أَيْنَ) : وَهِيَ كَنْيَةٌ عَنِ الْمَكَانِ ، وَهُنَّا فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْتِعْدَالٌ :

(١) تَسْتَعْمِلُ شَرْطًا ، كَمَا سَيَّأَنِي .

(٢) وَتَسْتَعْمِلُ اسْتِفْهَامًا ، وَيُسْتَفَهُمْ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ ، نَحْوُهُ : أَيْنَ
أَخْنُوكَ ؟ وَأَيْنَ تَقْضِي عُطْلَاتِكَ ؟

(كَمْ) : وَهِيَ كَنْيَةٌ عَنِ الْعَدْدِ . وَهُنَّا فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْتِعْدَالٌ :

(١) تَسْتَعْمِلُ خَبْرًا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَمْ مُلُوكٌ بَادْ مُلْكُهُمْ .

وَقَوْلُ الْفَرْزَدقِ :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

(٢) وَتَسْتَعْمِلُ اسْتِفْهَامًا ، وَيُسْتَفَهُمْ بِهَا عَنِ الْعَدْدِ ، نَحْوُهُ : كَمْ

كِتَابًا عَنْدَكَ ؟ وَالْمَسْؤُلُ عَنِهِ هُنَا هُوَ عَدْدُ الْكِتَابِ الَّتِي عَنْهُ . وَكَمْ رَجُلًا

لَا قَيَّتْ ؟ وَالْمَسْؤُلُ عَنِهِ هُنَا هُوَ : عَدْدُ الرِّجَالِ الَّذِينَ لَا قَاهُمْ .

و (كم) هذه مبهمة في الاستعمالين ، وهي تفتقر إلى ما يميّزها . وأما (كم) في الخبر فمميزها مفرد أو جمع ، مخصوصان . وأما (كم) في الاستفهام فمميزها مفرد منصوب ، كما يبدو ذلك من الأمثلة .

* * *

والأصل في الاستفهام أن يكون بالهمزة ، وهل . وها أداتنا الاستفهام الأصليتان ، أما غيرهما من كنایات شحّمول عليهما .

والاستفهام سؤال ، والمسؤول عنه في كل سؤال لا يتعدى أحد أمرين :

أحدهما : المفرد ، نحو : أَخَالِدُ يَقُومُ أَمْ بَكْرٍ ؟

وهو سؤال مطلوب فيه معرفة الذي يقوم ، أَهُو خَالِدُ أَمْ بَكْرٌ .

وثانيهما : النسبة ، أعني نسبة المسند إلى المسند إليه ، نحو : أَيْقُومُ خَالِدٌ ؟

ونحو : هل يقوم خالد ؟ والسؤال بهما عن (قيام خالد) ، لا عن (القيام) وحده ، ولا عن (خالد) وحده .

ويبدو الفرق بين الاستفهام عن المفرد ، والاستفهام عن النسبة واضحًا في الجواب عن كلّ من هذين السؤالين ، فجواب الأول إنما يكون بالنصّ على أحد المسؤول عنهما ، أي : خالد وبكر . وجواب السؤال الثاني إنما يكون بنعم أو بلا .

ويبدو أن (هل) إنما يستفهم بها عن نسبة ، وأن الهمزة يستفهم بها عن النسبة ، نحو : أَيْجِيءُ خَالِدٌ ؟ إِذْ كَانَ السُّؤَالُ عَنْ مُجِيءِ خَالِدٍ ، وَعَنْ الْمَفْرَدِ ، نحو : أَخَالِدُ يَجِيءُ أَمْ عَمْرُو ؟

أم غيرهما أعني الكنایات ، فلا يستفهم بهن إلا عن المفرد . فالمؤول بمن عن العاقل ، فإذا قيل : مَنْ جَاءَ ؟ كان السؤال عن شخص الجائ العاقل ، وجوابه إنما يكون بالنصّ على اسمه ، كأن يقال : خالد ، أو زيد ، أو غيرهما

والسؤال بما ، عن غير العاقل ، فإذا قيل : ما صنعتك ؟ فالجواب : حدادة ، أو نحارة ، أو غيرهما من الصناعات التي يخترفها المسئول .

وهكذا سائر الكنيات المدرجة هنا ، المستعملة استفهاما ، لا يكون السؤال بها إلاً عن المفرد الذي يُكْنَى بها عنه .

موضع الأداة والكنية : جرى أسلوب العربية في الاستفهام على تقديم ما يستفهم به ، سواء أكان أدلة ، كالمهزة ، وهل ، أم كنایة ، كهذه الكنيات التي أدرجت هنا ، وهو ما كان للنحو يقصدون إليه حين يقولون : الاستفهام له الصدارة في الكلام .

ولا يسبق الأداة شيء من أجزاء الكلام الداخل في نطاق الاستفهام ، إلا أدوات الإضافة ، كقولنا : من أين جئت ؟ ومتى تخلف ؟ وعلى من اعتمدت ؟ وبكم درهما اشتريت هذا ؟ وكقوله تعالى : « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ » ؟ إلى غير ذلك من الأمثلة .

* * *

(ه) كلمات الشرط : وهي كنيات تضمنن (إن) في الشرط ، فحملت عليها ، واستعملت استعمالها .

والكنيات المستعملة في الشرط :

(ما) : نحو : ما تصنع أصنع . بمعنى : أي شيء تصنع أصنع ، وقوله تعالى « وما تفعلوا من خير يعلمه الله ».

ومثل (ما) هذه : (مهما) التي لا تستعمل إلا في الشرط . وهي أدلة مركبة من (ما) الشرطية و (ما) الزائدة ، وقد تلزمنا في الاستعمال ، فصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ، وقلبت ألف (ما) الأولى هاء . وذلك كقول زهير :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرَىٰ مِنْ خَلْقِهِ إِنْ خَالَهَا تَخْفَىٰ عَلَى النَّاسِ تُعْلَمْ

(من) . نحو قوله تعالى: « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ » .

ونحو قول أبي الطيب :

مَنْ يَهْنَ يَسْهُلُ الْمَوْانُ عَلَيْهِ مَا لُجْرَحَ بِعِيْتِ إِيلَامُ

ومثل (من) هذه : (مَهْمَنْ) التي لم تستعمل إلا شرطا ، كمهما ، إلا أنها كناية عن العاقلين ، واستعمالها قليل ، وقد أثبته بعض النحاة .

(أي) : نحو : أَيَا تُسْكِرِمْ أَكْرَمْ . وتصح بها (ما) الزائدة فتخلص للشرط ، نحو قوله تعالى : « أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْخَسْنَى » .

(أَين) : نحو : أَيْنَ تَجْلِسُنْ أَجْلِسْ ، وقد تتصل بها (ما) الزائدة فتختص بالشرط ، نحو قوله تعالى : « أَيْنَا تُولِّوَا فِيمَ وَجْهُ اللَّهِ » ، وقوله تعالى : « أَيْنَا تَكُونُوا يَدْرُكُكُمُ الْمَوْتُ » .

(متى) : وهي كناية عن الزمان ، وتتضمن معنى (إن) في الشرط ، نحو : متى تَسَافِرْ أَسَافِرْ ، ونحو قول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلَالٍ التَّلَاعِرْ مَخَافَةً وَلِكُنْ مَتَى يَسْتَرِفِدِ الْقَوْمُ أَرْفَدِ
وتتصل بها (ما) الزائدة ، فتخلص للشرط ، نحو : متى ما تَأْتَى آتِيكَ .

(أَيَّان) : نحو قول الشاعر :

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تَذَلْ حَذِيرَا
(كيف) : وتستعمل شرطا ، فيليها فعلان متفقان في اللفظ والمعنى ، غير مجزومين ، نحو : كيف تَصْنَعْ أَصْنَعْ . وقد تتصل بها (ما) الزائدة فتخلص معها للشرط ، نحو : كيما نَقْعَدْ أَقْعَدْ .

(أَنِي) : ولا يشترط فيها بعدها ما اشترط فيها بعد (كيف) ، فقد

يجيء بعدها فعلان متفقان في اللفظ ، نحو قول الشاعر :

خَلِيلٌ أَنِي تَأْنِيَنِي تَأْتِيَنِي أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيَكُمَا لَا يُحَاوِلُ

وقد يجيء بعدها فعلان مختلفان في اللفظ ، كقول الشاعر :

فأصبحت أني تائما تستاجر بها تجدها خطبا جزا ونارا تاججا

(حيث) : وهي : (حيث) زيدت عليها (ما) . و (حيث) هذه يكفي ، بها عن الزمان ، نحو : سافرت حيث سافر أخوك ، وعن المكان ، نحو : جلست حيث جلس خالد ، أي : في المكان الذي جلس فيه خالد ، وهي في هذا مستعملة استعمال الظروف .

ولا تستعمل (حيث) شرطاً إلا متصلة بـ (ما)، نحو قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يَقْدِرْ لَكَ اللّٰهُ نِجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

الشرط أسلوب لغوی ينبعی على عبارتين تسمى الأولى : شرطا ، والثانية : جوابا ، وقد علّق تحقق الثانية على تتحقق الأولى ، بحيث لا يتحقق مضمون الثانية إلا بتحقق مضمون الأولى ، نحو قولنا : إذا غامت السماء اختفت النجوم ، فقد علّق اختفاء (النجوم) على (غيم) السماء ، فإذا غامت السماء اختفت النجوم ، وإذا لم تغم السماء لم تختف النجوم . ومن هاتين العبارتين جميعا تتكون جملة الشرط . فجملة الشرط إذن جملة واحدة لا جملتان .

* * *

وللشرط في العربية أدوات هي : إنْ ، وإذا ، ولو ، وهي الأدوات الأصيلة ، أما غيرها فمحمول عليها ، كتلك الكنایات التي مرّ بنا ذكرها ، والتي تضمنت معنى (إنْ) فاصطنعت طرائقها في الاستعمال .

وإن وإذا : تستعملان فيما يجوز تتحققه وعدم تتحققه ، لا ترجيح لأحد هما على الآخر «كقولهم : إن تجتني أكرمك ، وإذا جئتني أكرمتك . فلإكرام

فِي الْمَتَالِينَ مُتَوَقِّفٌ تَحْقِيقُهُ عَلَى تَحْقِيقِ الْجُبْنِ ، وَالْجُبْنُ فِي الْمَتَالِينَ مُحْتَمِلٌ الْأَمْرَيْنِ :
التَّحْقِيقُ وَعَدْمُ التَّحْقِيقِ . لَا تَرْجِحُ لَأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

وَ(لَوْ): تَسْتَعْدِلُ فِيهَا لَا طَمْعٌ فِي تَحْقِيقِهِ ، أَوْ فِي الْمُسْتَحِيلَاتِ ، وَلَذِكْرِ
كَانَ النَّحَاةُ ، وَعُلَمَاءُ الْمَعَانِي يَرَوْنَ أَنَّهَا لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقُطْعِ بِإِنْتِفَاءِ الشَّرْطِ ،
أَيْ: بَعْدِ تَحْقِيقِهِ ، وَإِذَا انْتَفَى الشَّرْطُ وَامْتَنَعَ تَحْقِيقُهُ ، انْتَفَى الْجَوَابُ وَامْتَنَعَ تَحْقِيقُهُ ،
لِتَعْلُقِ وُجُودِهِ عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ ، كَامْتَنَاعُ تَحْقِيقِ الْإِكْرَامِ فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ جَئْنَتِي
لِأَكْرَمْتُكُمْ ، لَعَدْمِ تَحْقِيقِ الشَّرْطِ وَامْتَنَاعِهِ ، وَكَامْتَنَاعُ الْإِسْرَاعِ ، لِتَعْلِيقِهِ عَلَى
مَحَالٍ . فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ كَنْتُ طِيرًا لَأَسْرَعْتُ إِلَيْكُمْ .



الإعراب

بيان أنواع الإعراب، وعلاماته، ومواضيعات الإعراب
المرفوعات والمحفوظات والمنصوبات

الإعراب

الإعراب : بيان مالكلمة في الجملة ، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية ، أو قيمة نحوية ، ككونها مُسندًا إليه ، أو مضانًا إليه ، أو كونها مفعولاً ، أو حلاً ، أو تمييزاً ، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثنيا الجمل ، وتؤديها الجمل في ثنيا الكلمات .

أنواع الإعراب : أنواع الإعراب ، كما يدل عليه الاستقراء ، ثلاثة :

(١) رفع . (٢) خفض . (٣) نصب .

ولكل نوع من أنواع الإعراب رمز يشير إليه ، فرمز الرفع هو الصمة ، ورمز الخفض هو الكسرة ، ورمز النصب هو الفتحة ، وتسمى هذه الرموز بالحركات .

الرفع : حالة إعرابية تعرض للكلمة حين تقع مُسندًا إليه ، أو تابعاً للمسند إليه ، وعلامة الدالة عليه هي الصمة . فالضمة هي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسندًا إليه ، أو تابعاً للمسند إليه : وليس في العربية غير الضمة رمز للإسناد ، أما الواو في الأسماء الخمسة مثلاً، فليست إلا ضمة ممطولة ، أرادت العربية مطلها لغرض لغوی خاص ، هو تكثير الكلمة ، وذلك لأن الأسماء الخمسة كلمات بنيت على حرفين ، والكلمات الثنائية من الأسماء نادرة في العربية ، وسبب ندرتها هو نقلها ، بعد أن استر وحّت العربية البناء الثلاثي . فإذا تعرضت الثنائيات للاستعمال ، وكثير دوارتها فيه ، مالت بها العربية إلى التثليث ، وذلك ببطل الحركة فيها .

فإن كانت الحركة ضمة صارت بالمطلب واوا ، نحو : هذا أبُوك ،
وذاك أخُوك .

وإن كانت الحركة كسرة صارت بالمطل ياء ، نحو : مرت
بأبيك وأخيك .

وإن كانت الحركة فتحة صارت بالمطل ألفا ، نحو : رأيت
أباك وأخاك .

فإعراب (أبوك) و (أخوك) ، وأمثالها إنما هو على الأصل ، أى :
بالحركات ، بالضمة ، والكسرة ، والفتحة .

المرفوعات في العربية : والمرفوعات في العربية نوعان :

(١) المرفوع أصالة . (٢) المرفوع تبعا .

المرفوع أصالة : أما المرفوع أصالة فهو :

(١) المبتدأ : وهو المستند إليه في الجملة الاسمية ، نحو : الربع
أجمل الفصول .

فالربع : هو المستند إليه في هذه الجملة ، فهو إذن مبتدأ مرفوع .

وأجمل : هو المستند إلى (الربع) ، وهو الحديث الذي تتحدث به عنه ،
فهو الخبر .

والفصول : مضاد إليه ، مخصوص .

(٢) الفاعل : وهو المستند إليه في الجملة الفعلية ، نحو : تلبستِ
السماء بالغيوم .

تلبستِ : فعل ماضٍ ، والتاء فيه للتأنيث .

والسماء : هو المستند إليه الذي أُسندنا إليه التلبس بالغيوم ، والجملة
فعلية ، فهو إذن فاعل ، مرفوع .

المرفوع تبعا : وأما المرفوع تبعا فهو ما كان وصفاً للمستند إليه في المعنى ،
وكان هو المستند إليه كأنهما شئ واحد ، والتواضع في العربية هي :

(١) النعت : وهو الوصف الموضح لموصوفه ، المطابق له في كل سماته وخصائصه ، من تعريف وتنكير ، ومن تذكير وتأنيث ، ومن إفراد وثنية وجمع ، فإذا تم التطابق بين النعت والمعنوت في هذه الخصائص ، طابقه في إعرابه أيضا ، وتبعه في رفعه ، وخفضه ، ونصبه .

وذلك نحو : اللون الأخضر رمز الربيع .

اللون : مستند إليه . مبتدأ مرفوع .

الأخضر : نعت لمستند إليه ، طابقه في التعريف ، والتذكير والإفراد ، فتبعه في الرفع .

رمز الربيع : هو المستند الذي تحدثنا به عن المستند إليه .

(٢) البيان : وهو ما كان جاماً بمنزلة النعت في توضيح متبوعه أو تخصيصه ، نحو : زارنا أبو على خالد .

زارنا : فعل ماض . و (نا) كناية عن المفعول .

أبو على : (أبو) مستند إليه في جملة فعلية ، فهو فاعل مرفوع بالمواء أو بالضمة المطولة . (على) مضارف إليه .

خالد : بيان لما قبله : (أبو على) ، تابع له في الرفع .

(٣) خبر المبتدأ : إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، وكان في معناه كأنه هو المبتدأ ، نحو : (خالد شاعر) .

فخالد : مستند إليه ، مبتدأ مرفوع .

شاعر : خبر المبتدأ مرفوع ، لأنّه وصف للمبتدأ في المعنى .

وإذا كان الخبر تابعاً خاصاً بالمبتدأ ، فهو تابع للمرفوع وحده .

الخض : الخفض حالة إعرابية تعرّض للكلمة حين يضاف إليها . وعلامة

الخض الدالة عليه ، هي : الكسرة ، فالكسرة إذن هي الحركة التي ترمز إلى كون الكلمة مضارفاً إليه ، أو تابعاً للمضاف إليه .

المحفوظات في العربية : والمحفوظات في العربية نوعان :

(١) المحفوظ أصالة . (٢) والمحفوظ تبعا .

المحفوظ أصالة : أما المحفوظ أصالة فهو : المضاف إليه ، وكلّ مضاد

إليه محفوظ ، حرك آخره بالكسرة . والإضافة على وجهين :

الوجه الأول : الإضافة المباشرة ، نحو : حلية المرء أدبه .

حلية : مسند إليه في جملة اسمية ، مبتدأ ، مرفوع .

المرء : مضاد إليه ، أضيف إليه ما قبله ، أي نسب إليه ، وهو محفوظ بالكسرة .

أدبه : خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة ، والماء : كناية عن المضاف إليه :

الوجه الثاني : الإضافة غير المباشرة ، وتحقق بتوسيط إحدى أدوات

الإضافة المشهورة بحروف الحفظ ، كعلى ، وإلى ، ومن ، ولباء وغيرهن .

نحو : صعدت على السطح ، وخرجت من الدار ، وذهبت إلى المكتبة ، ومررت بخالد .

فكلّ من السطح ، والدار ، والمكتبة ، وخالد ، مضاد إليه بتوسيط الأداة التي سبّته ، وهو من أجل ذلك محفوظ .

المحفوظ تبعا : وأما المحفوظ تبعا فهو التابع للمضاف إليه ، مما كان وصفا له في المعنى ، مطابقا له في كل سماته وخصائصه . والتابع للمضاف إليه هو : النعت ، والبيان .

أما النعت فنحو : التواضع سمة العلماء الأعلام .

التواضع : مسند إليه ، مبتدأ مرفوع .

سمة : خبر المبتدأ ، مرفوع أيضا ، لأنّه تابع له .

العلماء : مضاف إليه محفوظ .

الأعلام : نعت للمضاف إليه ، طابقه في التعريف ، والتذكير
والجمع ، فتبعه في الخفض .

وأما البيان فنحو : مررت بخالدٍ أبى علىٍ .

مررت : فعل ماض . والثاء : كناية عن الفاعل .

بخالدٍ : الياءً أداة إضافة . خالد : مضارف إليه بواسطة الأداة ، مخصوص .

أبى علىٍ : بيان للمضاف إليه مخصوص مثله ، وعلامة خفضه : الياء ،

أو السكراة المقطولة . علىٍ : مضارف إليه ، مخصوص .

النصب : والنصب حالة تعرض للكلمة حين لا تكون مستدلاً إليه ،

ولا مضارفاً إليه .

المنصوبات في العربية : المنصوبات في العربية نوعان :

(١) نوع يؤدى وظيفة إعرابية في أثناء الجملة ، كالمفعولات ، والحال ،
وغيرها من متعلقات الجملة ، نحو : شاهدتُ الظبيَ راكضاً .

شاهدت : فعل ماض . والثاء : كناية عن الفاعل .

الظبيَ : مفعول ، تدعى إليه فعل الفاعل ، وهو منصوب ، لأنَّه ليس
بمسند إليه ، ولا بمضارف إليه .

راكضاً : حال تبيّن هيئة المفعول ، وهي منصوبة أيضاً ، لأنَّها لم تدخل
في إسناد ولا إضافة . وهو قوله تعالى : « واشتعل الرأسُ شيئاً » .

اشتعلَ : فعل ماضٍ .

الرأسُ : فاعل ، مرفوع ، لأنَّه مسند إليه في جملة فعلية .

شيئاً : تمييز يوضح معنى مبهمًا قبله ، وهو (اشتعال الرأس) ، وهو منصوب ،
لأنَّه لم يدخل في إسناد ، ولا إضافة .

(٢) نوع لا يؤدى شيئاً من ذلك ، ولكنه مفتوح الآخر ، لأنَّه لا سبيل
إلى تحريك آخره بغير الفتحة ، لأنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح

إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة لاتدخل في نطاق إسناد ولا إضافة ، ولا تحمل أي معنى إعراقي ، وذلك كالمnadيات المتصوبية ، فليس في المنادى إسناد ، ولا إضافة ، وليس المنادى من متعلقات الجملة . نحو : يا عبد الله أقبل ، وياراغب في التجار اجتهد ، ونحوها .

فليس (عبد الله) أو (راغب) مفعولا ، أو شبيها بالمفعول ، وحين أريد إلى تحريكيهما في وصل الكلام نصبا ، لأنه لا سبيل إلى تحريكيهما بغير الفتحة ، لأن الفتحة هي الحركة التي يلتجأ إليها العرب إذا أرادوا إلى تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة ، مما كان من متعلقات الفعل ، ومما لم يكن من متعلقاته .

* * *

وليس هذه الحركات ، أعني : الضمة والكسرة والفتحة إلا أصوات لين كالواو والياء والألف ، إلا أنها تختلف عنها في السكم أو المدار ، فهي أصوات لين قصيرة ، فالضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف .

فالكلمة إذ إنما تُرفع بالضمة ، وتحقق بالكسرة ، وتنصب بالفتحة ، إلا أن بعض الموضوعات شذّت عن هذا الأصل ، وأخذت لها إعرابا خاصا . ومن الموضوعات التي شذّت عن هذا الأصل :

(١) الثنى : وهو ما يدل على اثنين أو اثنين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي الخفض والنصب ، نحو : زارني رجلان وامرأتان ، ومررت برجلين وامرأتين ، ورأيت رجلين وامرأتين . فرجلان في المثال الأول : فاعل مرفوع بالألف .

و (برجلين) في المثال الثاني : مضاد إليه بواسطة أداة الإضافة : الباء ، بخوض بالياء .

و (رجلين) في المثال الثالث : مفعول ، منصوب بالياء .

وقد جرى مجرى المبني في إعرابه هذا ، كلمات ليست مثناة على طريقة الثنوية ، ولكنها دالة على اثنين أو اثنين ، وهي : ذان وتان ، واللهدان واللثان ، وكلا وكلتا .

ذان وتان : أمّا ذان وتان فهما كنایتان أو إشارتان إلى المبني المذكر ، والمبني المؤنث ، وقد يُدْبِّي في الاستعمال على الألف في حالة الرفع ، وعلى الياء في حالة التفضض والنصب .

تقول : هذان رجالان عاقلان ، وهاتان امرأتان مجاهدتان . (هذان وهاتان) هنا في حالتي رفع ، لأنَّ كلاً مِنْهُما مسند إليه

وتقول : نظرت إلى هذين الرجلين وإلى هاتين المرأةين . (هذين وهاتين) هنا في حالة خفض لأنَّ كلاً مِنْهُما مضاف إليه بالأداة . وأداة الإضافة هنا هي : (إلى) .

وتقول : سمعت هذين الرجلين يهمسان ، وهاتين المرأةين تهمسان . (هذين وهاتين) هنا في حالة نصب ، لأنَّ كلاً مِنْهُما مفعول .

اللَّذَانِ وَاللَّثَانِ : وأما اللذان واللثان ، فهما كنایتان ، كلَّ مِنْهُما موصولة بجملة

لا يتم معناها إلا بها ، كقولنا : جاء اللذان زرتهم أمس ، وجاءت اللثان زرتهم أمس . فاللذان واللثان في هذين المثالين في حالة رفع ، لأنَّ كلاً مِنْهُما كنایة عن الفاعل . أما الجملة التي وصلت بكلِّ مِنْهُما ، وتمَّ بها معنى كلِّ مِنْهُما ، فهي : زرتهم أمس .

وكقولنا : مررت باللذين واللتين قابلتهما في السوق . (اللذين واللتين) هنا في حالة خفض بالإضافة ، لأنَّ كلاً مِنْهُما مضاف إليه بواسطة أداة الإضافة ، وهي هنا : الياء .

وَكَفُولًا : رأيت اللذين ركبا القطار ، واللذين ركبتا القطار . (اللذين واللذين) هنا في حالة نصب ، لأن كلاماً منها مفعول .
كِلَّا وَكَلْتَا وَأَمَّا كِلَا وَكَلْتَا فَتُسْتَعْمَلُانِ اسْتَعْمَالُ الْمُتَنَى ، بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ ، وَبِالْيَاءِ فِي حَالَتِي الْخَفْضِ وَالنَّصْبِ ، بِشَرْطِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الضَّمِيرِ ، نَحْوَ :

جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، أَوْ كَلْتَاهُمَا : (فِي حَالَةِ الرُّفْعِ) .

مَرَرْتُ بِكَلِيمَاهُمَا أَوْ كَلْتِيهِمَا : (فِي حَالَةِ الْخَفْضِ) .

رَأَيْتُ كَلِيمَاهُمَا أَوْ كَلْتِيهِمَا : (فِي حَالَةِ النَّصْبِ) .

فَإِذَا أَضَيْفَتَا إِلَى الظَّاهِرِ اسْتَعْمَلْنَا بِالْأَلْفِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ

تَقُولُ : جَاءَنِي كِلَا الرِّجَلَيْنِ . (كِلَا : هُنَا فَاعِلٌ) .

جَاءَنِي كَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ . (كَلْتَا : هُنَا فَاعِلٌ)

وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِكِلَا الرِّجَلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ . (كِلَا وَكَلْتَا) هُنَا

مُضَافٌ إِلَيْهِ

وَتَقُولُ : رَأَيْتُ كِلَا الرِّجَلَيْنِ وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ . (كِلَا وَكَلْتَا) هُنَا : مَفْعُولٌ

وَقَدْ رَأَيْنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ (كِلَا) وَ(كَلْتَا) يَقْبِيلُنَا عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ

فِي جَمِيعِ حَالَاتِ الْإِعْرَابِ : حَالَةِ الرُّفْعِ ، وَحَالَةِ الْخَفْضِ ، وَحَالَةِ النَّصْبِ .

(٢) الْجَمْعُ وَنَعْنَى بِهِ مَا كَانَ النَّحَا يَسْمُونَهُ بِجَمْعِ التَّصْحِيفِ ، وَهُوَ نُوعٌ :

(١) جَمْعُ مَذَكُورٍ : وَهُوَ مَادِلٌ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ بِزِيادةِ وَوْ وَنَوْنَ ، رَفِعًا ،

وَيَاءُ وَنَوْنٍ : خَفْضًا وَنَصِيبًا .

نَحْوُ : جَاءَ الْمَحْمَدُونِ . جَاءَ : فَعْلٌ ماضٌ الْمَحْمَدُونِ : فَاعِلٌ ، مَرْفُوعٌ

وَنَحْوُ : مَرَرْتُ بِالْمَحْمَدَيْنِ . مَرَّ : فَعْلٌ ماضٌ . وَالنَّاءُ : ضَمِيرُ الْفَاعِلِ

بِالْمَحْمَدَيْنِ : الْبَاءُ : أَدَاءٌ إِضَافَةٌ . (الْمَحْمَدَيْنِ) : مُضَافٌ إِلَيْهِ بِوَاسْطَةِ الْأَدَاءِ :

خَفْضٌ .

ونحو : رأيت الحمدِين . رأيت : فعل ماضٍ ، والثاء ضمير الفاعل .
(الحمدِين) : مفعول ، منصوب . ويجري هذا الجرى :
(١) العلم المذكر العاقل الخالى من هاء التأنيث ، نحو : خالد . محمد .
على بكر ، نحو ذلك ॥

(٢) وصفة العلم المذكر العاقل ، نحو : مسافر . قادم . راجع ، نحو ذلك .
نحو : رجع المسافرون . . . المسافرون هنا : وصف للعلم المذكر
العاقل ، وهو هنا فاعل ، مرفوع بالواو .

ونحو : خرجت لاستقبال الزائرين . (الزائرين) هنا : مضارف إليه ،
محفوض بالياء ، وهو جمع زائر ، وزائر صفة المذكر العاقل .

ونحو : رأيت القادِمين من العراق ينْزِلون من الطائرة . . . (القادِمين)
هنا : مفعول منصوب بالياء ، وهو جمع قادم ، وقادم صفة للمذكر العاقل .
(٢) جمع مؤنث ، وهو مادل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وفاء ، نحو :

فاطمات (جمع فاطمة) ، وكاتبات : (جمع كاتبة) .

ويعرّب هذا الجمّع بالضمة رفعاً ، وبالكسرة خفضاً ونصباً ، نحو :
جاءتِ الهنداتُ ، ومررت بالهنداتِ ، ورأيت الهنداتِ . . . (الهنداتُ)
في المثل الأول : فاعل مرفوع بالضمة ، وفي المثل الثاني : مضارف إليه بالأداة
محفوض بالكسرة ، وفي المثل الثالث : مفعول منصوب بالكسرة أيضاً ،
وهو موضع الشذوذ في إعرابه .

(٣) الأسماء الخمسة وهي : أبوك . أخوك . حوك . فوك . ذو علم .

وتعرّب هذه الأسماء بأصوات لين طويلة ، أي : بالواو رفعاً ، وبالباء
خفضاً ، وبالألف نصباً .

وذلك لأنَّ كلَّا منها مؤلف من حرفين ، ولا ينطلق اللسانُ بالحرفين
في يسرٍ ، فمُطلّت الضمة في حالة الرفع حتى صارت واوا ، ومُطلّت الكسرة ،

في حالة الخفاض ، حتى صارت ياء ، ومُطَلِّت الفتحة ، في حالة النصب ، حتى صارت ألفا ، وبمطلع الحركة صرْنَ كأنهن ثلاثيات ، والثلاثي أخف الأبنية وأيسرها على اللسان ، لأن الثلاثي أساس البناء في العربية .

ولا تعرب هذه الكلمات مثل هذا الإعراب إلا مضافه ، وليس سواء في إضافتها ، فالثلاثة الأولى تضاف إلى الظاهر وإلى الضمير ، والرابع ، وهو (فوك) ، لا يضاف إلا إلى الضمير ، والخامس ، وهو (ذو) لا يضاف إلا إلى الظاهر .

تقول : هذا أخوك وأبوعلى

أخوك : خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو .

وأبوعلى : خبر أيضا ، لأن الواو نصت على شركته مع ما قبلها ، مرفوع بالواو أيضا .

وتقول : مررت بأخيك وأبى على .

(بأخيك) : مضاد إليه بالأداة ، وهي (الباء) ، مخفوض بالباء .

(وابى على) : مضاد إليه أيضا ، مخفوض بالباء .

وتقول : رأيت أخاك وأبا على .

(أخاك) : مفعول ، منصوب بالألف ، والكاف : كتابة عن المضاف إليه .

(أبا على) : مضاد إليه أيضا ، مخفوض بالباء .

ويقولون : لا فض فوك . فَغَرَفَاه . كَلَمَهُ فوْهُ إِلَيْهِ .

(فوك) في المثال الأول : فاعل مرفوع بالواو .

(فاه) في المثال الثاني : مفعول منصوب بالألف .

(إِلَيْهِ) في المثال الثالث : مضاد إليه بالأداة ، مخفوض بالباء .

وتقول : هذا ذو علم . . . (ذو) هنا : خبر مرفوع بالواو .

مررت بذى علم . . (بذى) : الباء : أداة إضافة ، و (ذى)
 مضاد إليه بالأداة ، مخوض بالباء .

رأيت ذا علم . (ذا) هنا : مفعول منصوب بالألف .
 فإذا لم تُضف هذه الأسماء ونونت ، أُعربت بالحركات ، واستقلّت لفظاً ،

لأنها تصير بالتنوين كأنها ثلاثة ، وذلك :

نحو : هذا أخ عطوف . (أخ) هنا : خبر مرفوع بالضمة .

ونحو : نعمت بأخ عطوف . (أخ) هنا : مضاد إليه بالأداة ، مخوض
بالسکرة .

ونحو : عهدتك أخا عطوفا . (أخا) هنا : حال منصوبة بالفتحة .

(٤) الاسم المعرّب الذي لا ينون : وهو (المنسوب من الصرف)

في اصطلاح السحّاة . والكلمات المعرّبة التي لاتنون هي :

١ - الاسم إذا كان :

علمًا مؤنثا ، كزينة وسعاد .

وعلمًا مركبا ، كحضرموت ومعد يكرب .

وعلمًا مختوماً بالألف ونون ، كعهان وسلمان .

وعلمًا على زنة الفعل ، كتغلب ، ويزيد ، وأحمد .

وعلمًا على زنة (فعل) ، كعمر وزفر .

ونكرة مؤنثة بـألف التأنيث الممدودة ، كصحراء وبيدة .

٢ - الصفة إذا كانت :

مختومة بـألفي ونون ، كنَّسان وعَطْشان .

وـمختومة بـبنـلـفـ التـأـنـيـثـ المـمـدـوـدـةـ ، كـصـحـرـاءـ وـبـيـدـاءـ .

وـعـلـىـ زـنـةـ الفـعـلـ ، كـأـسـمـرـ ، وـأـحـمـدـ .

وـعـلـىـ زـنـةـ (ـفـعـلـ)ـ كـأـخـرـ وـأـوـلـ .

٣ - الجمع إذا كان :

على زنة (فُعلاء) ، كفُعلاء وشُعراً .

وعلى زنة (أَفْعلاء) كأَصْدِيقَة وَأَوْصِياء .

وعلى زنة (فَاعِل) ، كشواعر (جمع شاعرة) وزوابع (جمع زوبعة) .

وعلى زنة (فَاعِل) ، كسحائب ، وشمائل .

وعلى زنة (فعالٍ) ، كسعالي ، وقلاسي ، (جمع سِعَادَة وقلنسوة) .

وعلى زنة (فَعَالٍ) ، كصباري وعدارى .

وعلى زنة (فَعَالٍ) ، ككَرَامى وقَارِى .

وعلى زنة (فَعَالِل) وشَهَبَها ، كجعافر وبراشن ومساجد وصيارات

وأداضل .

وعلى زنة (فَعَالِل) وشَهَبَها ، كفراطيس وفناديل وشمائل ومصابيح .

كل هذه الكلمات وأمثالها لا تُنون ، وإذا ذهب التنون من اسم معرب ،
تغير إعرابه بعض التغير ، فيعرب بالضمة رفعا ، وبالفتحة خلفها ونصبا .

ولأنها ينخفض أمثال هذه الكلمات بالفتحة ، ولا ينخفض بالسکررة على
الأصل ، لئلا يتشبه بالمضارف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياءه تحفيما ، وذلك :
نحو : هؤلاء عُلَمَاءُ أَعْلَمَ . هذه مصابيح جميلة . عثمان رجل كريم .
زينب بنت ذكية .

ونحو : قطعت بيداء واسعة . أوقدت مصابيح خضراء . رأيت سعاد
في السوق .

ونحو قوله تعالى : « وزيننا السباء الدنيا بمصابيح » . وقولنا : هذا
أنهو زينب . سافرت إلى حَضْرَمَوتَ . عَرَجَت بسيارتي على طريق جرداة .
(بمصابيح) : الباء : أداة إضافة . (مصابيح) : جمع على (مفاعيل) ،

مضاد إليه بالأداة ، مخوض بالفتحة ، لأنه اسم غير منون ، أو منسوع من الصرف .

(زينب) : مضاد إليه ، أضيف إليها (أخو) ، مخوض بالفتحة ، لأنه علم مؤنث غير منون .

(حضرموت) : مضاد إليه بالأداة ، مخوض بالفتحة ، لأنه علم مركب غير منون .

(جراء) : نعت المضاد إليه ، تابع له ، مخوض بالفتحة ، لأنه صفة على (فعلاء) غير منونة .

فلو خضت (مصابيح) و (زينب) و (حضرموت) و (جراء) بالكسرة على الأصل ، لاشتبهت بالمضاد إلى ياء المتكلّم ، الذي حذفت ياؤه تخفيفا .

فإذا زالت هذه الشبهة عن الاسم غير المنون بضافته ، أو بتعريفه بـ (أ) ، أعرّب على الأصل : بالضمة رفعا ، وبالكسرة خفضا ، وبالفتحة نصبا ، نحو : زُيَّنتِ المدينةُ بالمصابيح ، واستعْيَنْتِ بمصابيح السيارة ، بخفض (المصابيح) في المثالين ، بالكسرة ، لأنّه في المثال الأول معرف بـ (أ) ، وفي المثال الثاني مضاد إلى السيارة .

* * *

إن هذه المعانى الإعرابية المرموز لها بالضمة والكسرة والفتحة أنها تكون في الأسماء وحدها ، أما الأفعال فلا تؤدي مثل هذه الوظائف ، ولا تعبر عن شيء من المعانى الإعرابية ، فلا يكون الفعل مسندًا إلىه ، ولا مضادا إليه ، ولا مفعولا . وأعني بهذا أن الكلمات التي تتغير أو آخرها بتعاقب الوظائف اللغوية عليها ، هي الأسماء وحدها ، لا الأفعال ، ولا الأدوات ، ولا السكتيات .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نقسم الكلمات قسمين رئيسيين :

الأول : المُعَرب .

والثاني : المَبْنِي .

أما المُعَرب فهو الاسم ، وأما المَبْنِي فهو الفعل بجميع أفعاله ، والأداة بجميع طوائفها ، والكلنائية بجميع أنواعها . وليس معنى أن يقتصر الإعراب على الأسماء الآية يكون من الأسماء مبنياً يلازم حالة واحدة ، مهما تتعاقب عليه المعانى الإعرابية ، فهناك عوارض تعرض للاسم ، فيصير بها ملازماً حالة واحدة .

كأن يكون الاسم مختوماً بـألف لازمة ، نحو : الفتى ، والمصطفى وليلي وسلمى .

أو يكون جارياً مجرى القواليب الثابتة ، كمركيبات الظروف ، نحو : بينَ بينَ ، أو مركيبات الأسماء كبيتَ بيتَ ، في قوله : هو جارى بيتَ بيتَ ، أو مركيبات المصادر ، كحيضَ بيضَ ، في قوله : تركت القوم في حيضَ بيضَ ، وشَدَرَ مَدَرَ ، في قوله : تفرق القوم شَدَرَ مَدَرَ ، أو مركيبات الأعداد كأحد عشرَ وتسعة عشرَ ، وما بينهما ، ماعدا اثنتي عشرَ ، نحو قوله تعالى : «إني رأيت أحد عشرَ كوكباً» ، وقولنا : زارني أمسِ أحد عشرَ رجلاً ، وسلمت على أحد عشرَ رجلاً .

أو يكون في وضع إذا جرى معه على الأصل اختلط بموضوع آخر ، كما يُضم آخر المنادى المفرد المعرفة ، نحو : يا خالدُ أَقْبِلُ ، ويا صديقُ هَلَمْ إِلَيْهِ . وكما يُضم (قبلُ) و(بعدُ) ، وأمثالهما ، إذا قطعنا عن الإضافة لفظاً ، كقوله تعالى : «اللهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ» .

أو يكون عملاً مؤنثاً على (فعالٍ) . كقطامٍ وحَذَامٍ ، كقول الشاعر :
إذا قالت حَذَامٌ فصدقواها فإن القول ما قالـت حَذَامٌ

تأليف الجمل

بحث في الجملة موضوع الدرس النحوى
وفي أنواع الجمل في العربية

تأليف الجمل

التأليف : موضوع الدرس النحوى ، لأن النحو لا يعنى بالصوت ، وما يتعلّق به من ظواهر لغوية ، ولا بالكلمة المفردة وما يتعلّق بها ، وإنما يعنى بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة ، وليس الكلمات المؤلفة في عبارة أو جملة إلا صورة لفظية لما يتم في الذهن من تأليف .

و**التأليف** في الذهن هو ربط الصور الذهنية المفردة بعضها ببعض ، على نحو تتحقّق معه صلةٌ ونسبةٌ بين هذه الصور ، فإذا أردنا إلى أن نعبر عن ذلك ، أو نقله إلى ذهن السامع أو المخاطب عبرنا عنه بمركب لفظي .

والنحو يبحث في هذه المركبات :

(١) عن أجزائها الأساسية ، من فعل واسم وأداة وكنایة ، وما لهذه الأجزاء من وظائف لغوية ، تؤديها في أثناء التأليف ، وما يطرأ على هذه الأجزاء من طوارئٍ شتى ، كالتقدير والتأخير ، وكالذكر والمحذف ، وغير ذلك من طوارئ .

(٢) وعن أجزائها التي لا يقوم عليها أصل البناء ، وإنما يقوم عام المعنى ، من تعلقات الأفعال والأسماء ، كالمفعولات ، والتوابع وغيرها .

(٣) وعن المعانى العامة التي تطرأ على الجمل في دورانها في الاستعمال ، واختلاف مناسبات القول ، كالاستفهام والنفي والشرط والتوكيد ، وغيرها مما تؤديه الأدوات المختلفة .

وإذا أنعمنا النظر في هذه المركبات رأيناها على نوعين :

النوع الأول : ما يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة ، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه .

والنوع الثاني : ما لا يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة ، ولا يدل على معنى تام ، وكل ما يدل عليه هو ارتباط بعض الأجزاء بعض ، على نحو يوثق الصلة بينهما ، ويجعل منها مركبا موصول الأجزاء .

ويسمى النوع الأول إسنادا أو جملة ، ويسمى النوع الثاني إضافة .
وليس من هذه المركبات النحوية ما يسمى بالمنحوت ، أو المركب ، لأن النحت والتركيب اللغويين يقومان على أساس من استخلاص كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر ، مثل كشاجم ونحوه . ويتم هذا التركيب اللغوي بإحدى طريقتين :

- (١) طريق التلازم المخصوص ، والصحبة الدائمة في الاستعمال . كالنلزم بين (إن) و (ما) في (إنما) . وكالتلازم بين (هل) و (لا) في (هلا) .
- (٢) طريق الإدماج القائم على أساس حذف بعض أجزاء الكلمتين ، كالإدماج الناشئ في (لن) من (لا) و (أن) ، وفي (ليُسَّ) من (لا) و (أيُسْ) .

لأن المركب الناشئ من هذين يعد بمنزلة كلمة واحدة ، ويعبر عن معنى مفرد ، والمركب النحوى إنما يعبر عن معنى مركب ، على نحو الإسناد ، أو على نحو الإضافة .

الإسناد أو الجملة

الجملة : هي الصورة الفظية للفكرة .

وظيفة الجملة : هي نقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع .

إذا قال أبو تمام مثلا :

دُنِيَا معاش للورى حتى إذا حلَّ الربيعُ فإنما هي منظرٌ

فقد عَبَرَ بهذا المركب اللغطي عن صورة للدنيا في الربيع ، أحسن هو بها ، وتمثلت في ذهنه ، فأراد نقلها إلى أذهان السامعين ، فافتقر لها في هذا المركب اللغطي الجميل .

فابن الجملة إذن : وسيلة لتناقل الأفكار ، وأداة للاتفاهم بين بني الإنسان

أركان الجملة : تقوم الجملة على ركنتين رئيسين :

أولها : المسند إليه ، وهو موضوع الكلام المتحدث عنه .

وثانيهما : المسند ، وهو المتحدث به عن ذلك الموضوع .

قولنا : خالدٌ طريفٌ ، جملة تحمل فكرة تامة ، ويمكن تحليلها إلى ركنتيها الرئيسين .

فالذى وضع ليتحدث عنه فيها أو يستند إليه هو : خالد .

والذى جاء به ليتحدث به عن المسند إليه هو : طريف .

وقولنا : أقبل على من سفره ، جملة تحمل فكرة تامة ، ويمكن تحليلها إلى ركنتيها الرئيسين :

١ - (على) ، وهو موضوع الكلام ، والمتحدث عنه ، فهو إذن المسند إليه .

٢ - (أقبل من سفره) ، وهو الذي يتضمن الحديث عن (على) موضوع الكلام ، فهو إذن المسند .

وقولنا : أمامك منظر جميل ، جملة تشتمل على معنى تام ، ويمكن تحليلها إلى ركنتيها الرئيسين :

أولها : (منظر جميل) ، وهو المتحدث عنه ، فهو إذن المسند إليه .

وثانيهما : (أمامك) ، وهو الحديث عن (منظر جميل) موضوع الكلام ، فهو إذن المسند .

وليس للمسند إليه في العربية موضع خاص يلازمـه ، كما يبدو في هذه الجمل الثلاث ، فهو في الأولى أولها ، وفي الثانية وسطـها . وفي الثالثة آخرـها .

أنواع الجملة في العربية : كان النحاة يبنون تقسيمهم الجملة على أساس

لفظيٌّ شخصٌ ، فإذا كان صدر الجملة اسمًا فهي جملة اسمية ، وإذا كان صدرها فعلًا فهي جملة فعلية . وقد أوقعهم هذا التقسيم في مشكلات نحوية لم يستطيعوا التخلص منها : فقد واجههم مثل قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » ، ومثل قول أبي تمام :

إذا مارق بالغدر حاولَ غَدْرَةً فذاك حَرَىٰ أَن تَئِمْ حَلَالَةً

وقول طرفة :

إذا القومُ قالوا مَنْ فَتَى خَلْتُ أَنِي عَيْتُ فلم أَكُسْلَ ولم أَتَبَلَّدِ
فجملة (أحد من المشركين استجارك) جملة اسمية في نظرهم ، لأنها مصدرة
باسم ، وجملة (مارق بالغدر حاولَ غَدْرَةً) جملة اسمية أيضًا ، لأنها مصدرة
باسم ، وجملة (ال القومُ قالوا) جملة اسمية كذلك ، لأنها مصدرة باسم أيضًا .
ثم لا حظوا أن هذه الجمل وقعت شروطًا لإنْ وإذا ، وجملة الشرط فعلية ،
لأن الشرط سياقٌ فعلٌ ، والآية وأمثالها ، والبيتان وأشباههما ، مما لا يتطرق
الشك إلى كثرته في الاستعمال ، وصحته وفصاحته ، وفي النصوص الصحيحة من
أمثال ذلك ما لا يقع تحت حصر ، فكيف يتخلصون من هذه المشكلة ؟

لم يجد النحاة حلًا لغويًا سليماً لهذه المشكلات التي صنعواها صُنْعًا ، وراحوا
يتمحّلون ويتكلّمون التأويلات والتقديرات ، لتجويه أمثال الآية والبيتين وانتهوا أخيراً
إلى أن يعربوا الاسم المتقدم فيها فاعلا ، ولكن لا للفعل المذكور ، لأن الفاعل لا يتقديم
على الفعل ، بل لفعلٍ واجب الحذف مفسّرٌ بالفعل المذكور ، وتقدير مامر عندهم :

إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك .

إذا حاولَ مارق بالغدر حاولَ غَدْرَةً .

إذا قال القومُ قالوا .

ولا أظن عربياً فصيحاً كان يفكّر في مثل هذا ، أو يستسنيغ مثل هذا .

ينبغي أن يُبني تفسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة، ويُستند إلى ملاحظة الجمل؛ ومراتبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يُستند تفسيم الجملة إلى المستند لا إلى المستند إليه، كما فعلوا، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المستند من وظيفة، وعلى ما للمستند من دلالة.

والجملة من حيث طبيعة المستند ثلاثة أنواع :

(١) الجملة الفعلية :

وهي الجملة التي يكون فيها المستند دالاً على التغيير والتجدد، أو بعبارة أخرى؛ هي التي يكون فيها المستند فعلاً، لأن الفعل بدلاته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغييره، وذلك نحو : قام خالد، ويقوم خالد، وخالد يقوم، ونحو «إن أحد من المشركين استجاوك» و «إذا مارق بالغدر حاول» و «إذا القوم قالوا»، قوله تعالى : «إذا السماء انشقت» و «إذا السماء انفطرت» إلى غير ذلك من الأمثلة الفصيحة التي لا حصر لها.

(٢) الجملة الاسمية :

وهي الجملة التي يكون فيها المستند دالاً على الدوام، أو بعبارة أخرى؛ هي التي لا يكون فيها المستند فعلاً، وذلك نحو : محمد أخوه . وال الحديد معدن ... فأخوه ومعدن ، دالاً هنا على الدوام ، أي : دوام اتصف المستند إليه بهما ، لأن الأخوة ثابتة لحمد ، لا تتغير ، ولا تصير من حال إلى حال . ولأن المعدنية وصف ثابت للحديد ، لا يتغير ، فشكل من هاتين الجملتين : جملة اسمية .

(٣) الجملة الظرفية :

وهي الجملة التي يكون فيها المستند ظرفاً ، أو مضافاً إليه بالأداة ، نحو : عند زيد تمرة ، وأمامك عقبات ، ونحو قوله تعالى : «أَفَالله شَكْ؟» ، وقولك : في الدار رجل .

هذه الجمل وأمثالها ليست فعلية ، لأن الفعل لا يظهر فيها ، ولنست اسمية ، لأن الاسمية ما كان المبتدأ ، أو المسند إليه فيها صدراً مالم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه ، كأن يحظى باهتمام المتكلم وعنته ، وتقدم المسند في هذه الجمل ليس طارئاً ، ثم إن المسند فيها يشير إلى الكينونة العامة ، أو الوجود العام ، مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب منها إلى أن تكون اسمية . كل هذا يجعل هذه الجمل بينَ بينَ ، لا هي بالاسمية ، ولا هي بالفعلية .

الكلمة في أثناء الجملة :

للعربية سمة تميّزُها من اللغات الأخرى ، تلك هي أن الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية ، وما دام للكلمة مثل هذه السمة فلها من الحرية في التنقل في أثناء الجملة ، مالم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية . والقيمة التحوية للكلمة الأجنبية إنما تتعدد بوضعها المخصوص لها في الجملة ، فإذا زُخرّحت عن مكانها خرجت عن صفتها ، وانخذلت لما صفة أخرى يحددها بوضعها الجديد .

فالكلمة المرفوعة ، أي : المضمومة الآخر هي المسند إليه ، أو التابع للمسند إليه ، وليس لها موضع محدد لها ، بحيث لا تفارقه ، فهي تتصدر الجملة حيناً ، وتتأخر حيناً ، ثم تتوسط أجزاء الجملة حيناً آخر ، ولا تخرج عن كونها مسندًا إليه مهما يتغيّرُ موضعها في الجملة مادامت مرفوعة .

والكلمة المنصوبة ، أي : المفتوحة الآخر إنما هي من متعلقات الفعل ، أو من متعلقات الجملة ، وهي إذا كانت مفعولاً ، مثلاً ، فهي مفعول في موضعها اللغوي المألوف ، وهي مفعول إذا تقدمت ، وهي مفعول أيضاً إذا توسيطت أجزاء الجملة الأخرى .

والكلمة المخوضة ، أي : المكسورة الآخر ، مضاد إليه ، أو تابع

المضاف إليه ، ولا يخرجها عن كونها كذلك انتقالاً من موضعها ، مادامت تحمل معها ما يدل على قيمتها التحوية ، وهو : الكسر .

فمحمدٌ ، في قولنا : فاز محمدٌ بالجائزة ، مستندٌ إليه ، تأخر ، أو تقدم ، لأنَّه يحمل معه ما يدل على وظيفته في الجملة ، وهي كونه مستنداً إليه .

و (محمدٌ) في قولك : زار خالدٌ محمدٌ ، مفعول ، تقدم أو تأخر ، لأنَّه يحمل معه ما يدل على أنه مفعول ، وهو الفتحة

و (محمدٌ) في قولنا : أقبل خالدٌ على محمدٍ ، مضارفٌ إليه بالأداة تقدم ، أو تأخر .

على أنَّ الكلمة موضعاً مأولاً فـ يحسن أن تلازمه ، إلا إذا طرأ عليها ما يقتضي مفارقتها إياه ، أو يقتضي تقديمها ، من اضطرار يستدعيه النظم ، كـ يحدث مثله كثيراً في الشعر ، أو اهتمام تُمليه مناسبات القول ، فإذا اقتضى شيءٌ من ذلك تقديمها قدمت ، ولم يغيِّر تقديمها شيئاً من دلالتها الإعرابية ، أو تصير بالتقديم إلى شيء آخر .

فالفعل والمضاف إليه يتقدمان ويتأخران ، وهما هما في الحالتين . وكذلك المستند إليه ، يتقدم ويتأخر وهو هو في الحالين .

ومن المستند إليه ما سُمي بالفاعل ، وهو المستند إليه في الجملة الفعلية ، وللفاعل في الجملة الفعلية موضع لغويًّا مأولاً ، هو أن يلي الفعلَ مباشرةً ، فإذا طرأ عليه ما يقتضي تقديمِه قُدْمًا ، ولم يخرجه تقديمِه عن كونه فاعلاً ، ولم يغيِّر التقديم صفتَه التي كان عليها ، كما لم يخرج الجملة المقدَّم فيها الفاعل عن كونها جملة فعلية .

إن تقديم الفعل على الفاعل شائعٌ شيئاً لا يسمح للتحوى أن يتعدد في قبولة ، وقد مرّ بنا تقديمِه على فعله من الأمثلة ما زاه يكفي لتفريجه وتنبيهه .

الجملة الفعلية

بحث في الفعل وأقسامه ووظيفته ودلالته

الجملة الفعلية

هي الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً ، وهي كافية جملة تتالف من ركبتين رئيسين ، هما :

(١) الفاعل ، وهو المسند إليه .

(٢) الفعل ومتصلقاته ، وهو المسند

نحو : تساقطت الأوراق في الخريف .

تساقطت ، فعل ماض ، والتاء للتأنيث .

الأوراق : مسند إليه ، فاعل مرفوع .

في الخريف : في : أداة إضافة . الخريف : مضارف إليه بالأداة ، وعبارة

(تساقطت في الخريف) هي المسند ، والجملة فعلية ، لأن المسند فيها فعل .

ونحو : الأوراق تساقطت في الخريف .

الأوراق : مسند إليه فاعل مرفوع ، قدم للاهتمام به .

تساقطت : فعل ماض . والتاء للتأنيث .

في الخريف : أداة إضافة ، ومضارف إليه ، وعبارة (تساقطت

في الخريف) هي المسند ، والجملة ماتزال فعلية ، لأن المسند فيها فعل .

إذا أريد لهذه الجملة أن تنطوي في شرط ، وتقترن بإحدى أدواته ،

انطوت فيه ، واقتربت بالأداة ، ولم يُلحظ فيها أن الأداة ، أعني أداة الشرط ،

في غير سياقها ، لأن الجملة فعلية ، كما تقدم ، وذلك قولنا : إذا الأوراق

تساقطت ، فاستعد لمواجهة الشتاء .

الفاعل في الجملة الفعلية :

الفاعل في الجملة الفعلية نوعان :

(١) فاعل يفعل الفعل اختياراً ، نحو خرج خالد من داره ، وارتاحل

الضييف أمن ، وأقبل عمرو من سقره ، وروى الرأوى هذا الخبر ، ونحو ذلك .

(٢) وفاعل يقوم به الفعل ، على حد تعبير النحاة ، أو ينافي الفعل ، وينفعل
به ، ولا اختيار له في أن يفعل الفعل ، أو لا يفعله ، نحو : نزل المطرُ غزيراً ،
وسقط الحَجْرُ من عَلِيٍّ ، وانكسر الإبريقُ ، وكسر الإناء ، وغَفَّا بَكْرُ ،
وسُرَّ عمرو ، وغضِّب خالدٌ ، ونحو ذلك .
ويعرب كل من المرفوعات في هذه الأمثلة فاعلا ، لأنَّه مسند إليه ،
ولا يمنع من ذلك كون بعضها مما ليس له اختيار ، أو مما يمتنع عقلاً صدور
ال فعل عنه ، لأنَّ المسألة إنما تعالج لغوياً لا فلسفياً .

نظام الجملة الفعلية :

الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ، وبليه الفاعل ، ثم متعلقات
ال فعل من مفعول أو ظرف ، أو مضاد إليه بالأداة ، نحو :
أَكْرَمَ خالدَ ضيْفَهُ . « الفعل ، ثم الفاعل ، ثم المفعول ».
وقف الفارسُ أمامك . « الفعل ، ثم الفاعل ، ثم الظرف ».
قفز الصَّبَّيُ في الماء . « الفعل ، ثم الفاعل ، ثم المضاد إليه بالأداة ».
إلا أن هذا النظام ليس ثابت ، فقد يحول دونه ضرورة ، وقد يُحيط
بعض أجزاء الجملة باهتمام المتكلم ، فيفارق موضعه إلى الصدر .
قد يتقدم الفاعل على الفعل ، نحو : خالد ينام مبكراً ، ونحو : أزيدَ يقوم
أم عمرو ، ونحو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ».
وقد يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، نحو قوله تعالى : « وإذا ابْتَلَى
إِبْرَاهِيمَ رَبِّهُ » ، وقد يتقدم على الفعل والفاعل جميعاً ، نحو قوله تعالى : « فَرِيقَا
هَذِي » وقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ».
وقد يتقدم الظرف ، نحو قوله : عندَ الامتحان ، يُكْرَمَ المرءُ أو يُهان .
وقد يتقدم المضاد إليه بالأداة ، نحو قوله : بالبِرِّ يُسْتَعْبَدُ الْحُرُّ .
والأمثلة على هذا ونحوه كثيرة ، لاتقع تحت حصر .

لزوم تقدم الفاعل :

يلازم الفاعل موضعه في الجملة قبل المفعول ، وقبل المتعلقات الأخرى في حالتين :

الأولى : أن يؤدي تأخيره عن المفعول إلى شبهة ، وذلك أن يكون كل من الفاعل والمفعول مما يلازم حالة واحدة ، بحيث لا يتبيّن الفاعل من المفعول ، كقولهم : زار هؤلاء أُولئك . أُولاء ملائمة حالة واحدة هي الكسر ، فإذا آخر الفاعل عن المفعول لم يعرف الفاعل من المفعول ، لذهب الحركة المميزة . وكقولهم : زار موسى عيسى ، موسى وعيسى كلاهما ملازم للألف ، والألف ساكنة أبدا . فلو قدم (عيسى) على (موسى) لاشتبه أمرهما ، ولما عرف الفاعل من المفعول .

فالفاعل في مثل هذا وذلك يلازم موضعه قبل المفعول ، ويعتبر المتقدّم منها هو الفاعل ، انتفاء مثل الشبهة .

الثانية : أن يكون المفعول مقصورا عليه ، أو مخصوصا ، على حد تعبير السَّحَّاهَةَ ، كقولهم : ما أَكْرَمَ خَالِدًا إِلَّا مُحَمَّدًا . ومعنى هذا أن إكرام خالد مقصور على محمد ، لا ينعدّه إلى غيره ، ولو آخر خالد . فقيل : ما أَكْرَمَ مُحَمَّدًا إِلَّا خَالِدًا فات القصد ، وصار معناه أن إكرام محمد مقصور على خالد ، لا يكرم محمد غير خالد ، وليس هذا هو المراد .

ومثل هذا أن يقال : إنما أَكْرَمَ خَالِدًا عُمَرًا . فإكرام (خالد) هنا مقصور على (عمر)، كقتصره على (محمد) في المثال السابق ، أعني قصره بما وإلاً .

ويتقدم الفاعل على الفعل والمفعول جيغا .

(١) إذا كان الفاعل استفهاما ، نحو :

مَنْ جَاءَ زِيدًا أَمْسِرْ؟ أَيْ : أَيْ إِنْسَانٌ جَاءَ زِيدًا أَمْسِرْ؟

من : كناية عن الفاعل ، ويُكْنَى بها عن العاقل غالباً . وقدم لأنه استفهام .

جاء : فعل ماض .

زيداً : مفعول منصوب .

أمس : ظرف زمان .

ونحو : ما جاء بك إلى هنا ؟

ما : كناية عن الفاعل ، ويُكْنَى بها عن غير العاقل غالباً . وقد لأنه استفهام .

جاء : فعل ماض .

بك : الباء : أداة إضافة . الكاف كناية عن المضاف إليه .

إلى : أداة إضافة .

هنا : إشارة إلى المكان .

(٢) إذا كان شرطاً ، نحو : « من يَعْمَلْ خِيرًا يُجْزَءَ بِهِ » ، ومن يَقْرُمْ ، أقم معه .

من : كناية عن العاقل ، وقد تضمنت معنى (إن) في الشرط ، فاستعملت استعمالها ، وقدرت الكناية عن الفاعل هنا ، لأنها شرط .

يعمل : فعل الحاضر ، أو الفعل المضارع ، مجزوم .

خيراً : مفعول منصوب . وعبارة (يَعْمَلْ خِيرًا) هي : عبارة الشرط

يُجْزَءَ : فعل الحاضر ، أو الفعل المضارع ، مجزوم .

به : الباء : أداة إضافة . إذاء : كناية عن المضاف إليه .

(٣) إذا كان الفاعل موضع اهتمام المتكلم ، فيقدمه بادئاً به الجملة ،

ليثبتنه في نفس السامع ، أو ليشوّقه بذلكه أولاً ، وذلك نحو : خالد صديقك

زارني أمس .

خالد : مسند إليه فاعل مرفوع ، قدّم للاهتمام به .

صديقلك : بيان تابع مرفوع .

زارني : زار : فعل ماض . النون: وقاية . الباء: كناية عن المفعول ..

أمس : ظرف زمان .

لزوم تقديم المتعلقات :

يجب تقديم متعلقات الفعل ، من مفعول وغيره في حالات :

(١) أن يكون المفعول استفهاما ، نحو : أىَ رجُلٌ زرْتْ ؟ . (أىَ رجل) :

مفعول مقدم ، لأنَّه استفهام والاستفهام له صدر الكلام

(٢) أن يكون شرطا ، نحو : أىَ رجُلٌ تَرَزَّ أَزْرُ . (أىَ رجل) : مفعول

مقدّم ، لأنَّه شرط .

(٣) أن يكون الفاعل مقصوراً عليه ، أو مخصوصاً ، نحو :

ما أَكْرَمَ عَمْرًا إِلَّا خَالدٌ (في القصر بما وإلا) .

ومثله القصر بـ(إنما) ، نحو : إنما أَكْرَمَ عَمْرًا خَالدٌ .

فالمعنى هنا واجب التقديم ، فلو أُخِرَ لغيرت الدلالة ، وفاسد القصد .

(٤) أن يكون في الفاعل ضمير يعود على المفعول ، أى يُشار به إلى

المفعول ، نحو قوله تعالى : «وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ» ، فلو وضع الفاعل في

موقعه بعد الفعل مباشرة ، والمفعول في موقعه بعد الفاعل مباشرة ، لعاد

الضمير على متاخر ، والضمير إنما يعود على متقدم في الذكر .

ومثل تقديم المفعول هنا : تقديم المتعلقات الأخرى ، نحو : بـأى الكتاين

أيضاً ؟ ، نحو : إنما يجلس خالدُ أجلس . فقد قدم المضاف إليه بالأداة :

«بـأى الكتاين» لأنَّه استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، وقدّم

(إنما) وهو ظرف ، أو كناية عن الظرف ، لأنَّه شرط ، والشرط له صدر

الكلام أيضاً .

مطابقة الفعل الفاعل :

جرت العربية على مطابقة الفعل الفاعل في العدد ، وفي النوع .

أما المطابقة في العدد :

فإذا كان الفاعل مُفرداً بقى الفعل مجرداً مما يدل على الاثنين ، أو الاثنين
أو الجماعة نحو :

سافرَتْ هند ، وأقبلَ خالد .

وإذا كان الفاعل مُثنى ، أو جماعاً سلكت العربية فيه طريقين :

(١) فإن كان الفاعل متأنراً عن الفعل جرى الفعل معه مجرهاً مع المفرد ،
نقول : جاء الرجلان ، جاءت البنتان . جاء الرجال . جاء الزيدون .
جاءت النساء .

وجاز على قلة إلحاد علامة الثنوية ، أو علامة الجمع بالفعل ، وهو لغة
قديمة ما زالت لها آثار في الاستعمال ، وذلك كقوله تعالى : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا »

أَسْرُوا : فعل ماض . والواو علامة الجمع ، ألحقت بالفعل ليطابق
الفاعل في عدده .

النَّجْوَى : مفعول ، مبني على الألف .

الذين : كناية موصولة بجملة .

ظلموا : فعل ماض . الواو علامة الجمع . وفاعل (أَسْرُوا) هو :
(الذين ظَلَمُوا) .

وك قوله (ص) « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهر » .
يتعاقبون : يتعاقب فعل الحاضر . الواو : علامة الجمع ، ألحقت بالفعل ،
ليطابق الفاعل المجموع .

فيكم : في أداة إضافة . (كُمْ) ضمير المخاطبين ، كناية عن المضاف إليه .

ملائكة : فاعل مرفوع .

وأما المطابقة في النوع :

فهي مطابقة الفعل الفاعل في التذكير والتأنيث .

إذا كان الفاعل مذكراً ، مفرداً كان أو متى أو مجموعاً ، بقى الفعل بلفظ المذكر ، دون أن يلحّقه ما يدل على التأنيث ، وإذا كان الفاعل مؤنثاً لحقت الفعل علامة التأنيث ، وهي تاء ساكنة تلحق الفعل الماضي من آخره ، نحو : أقبلتْ هندٌ .. أو تاء متحركة تلحق الفعل المضارع من أوله ، نحو : تُقبلْ هندٌ ، وتَذهبْ فاطمة .

والفاعل المؤنث نوعان :

(١) مؤنث حقيقة .

(٢) مؤنث استعمالاً .

المؤنث حقيقة :

إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقةً متصلًا بالفعل ، وجب تأنيث الفعل ، أي : إلحاد علامة التأنيث به ، نحو : أقبلتْ هندٌ تهادى ، وسافرتْ فاطمة على عجل .. الفاعل في المثال الأول مؤنث حقيقة وهو : هند متصل بالفعل لم يفصله عنه فاصل ، لذلك وجب إلحاد التاء وهي علامة التأنيث بالفعل ، ليطابق الفعل الفاعل في التأنيث . وكذلك الفاعل في المثال الثاني ، أعني : (فاطمة) ، لما كان مؤنثاً حقيقةً ، غير مفصول عن الفعل بفاصل ، لحقت بالفعل علامة التأنيث ، ليطابق الفعل الفاعل في النوع .

وإذا كان الفاعل المؤنث حقيقةً مفصولاً عن الفعل بفاصل ، جاز إلحاد

الناء بالفعل ، وعدم إلهاقها ، فيقال : أقبلت اليوم فاطمة باسمة ، وأقبل لليوم فاطمة باسمة ، ولكن إلهاق الناء بالفعل أكثر .

المؤنث استعمالاً :

وإذا كان الفاعل مؤنثاً استعمالاً ، نحو : العين . البَرُّ . الشَّمْسُ في قولنا :
تفجرتِ العَيْنُ ، وامتلأَتِ الْبَرُّ ، وطلَعَتِ الشَّمْسُ ، جاز إلهاق الناء بالفعل ،
كهذه الأمثلة ، وعدم إلهاقها به ، كقولنا : تفجر العَيْنُ ، وامتلأَ الْبَرُّ ، وطلع
الشَّمْسُ ، إلا أن إلهاقها أكثر .

* * *

هذا كله إذا كان الفاعل متأخراً عن الفعل ، فإذا قدم الفاعل على الفعل
وجب مطابقة الفعل إليه :

- (١) في العدد ، إفراداً وثنية ، وجماً ، نحو :
خالدٌ ذهبَ مُغاضِبًا ، والخالدان ذهبَا مُغاضِبَيْنِ .
والخالدون ذهَبُوا مُغاضِبَيْنَ ، والنَّسْوَةُ ذهَبْنَ مُغاضِبَاتِ .
لا يقال غير ذلك .
- (٢) وفي النوع ، سواءً كان الفاعل مؤنثاً حقيقة أم استعمالاً .
مثال الفاعل حقيقةً : فاطمة سافرتْ على عجل .
ومثال الفاعل استعمالاً : الْبَرُّ امتلأَتْ .

وما حُجِّلَ على المؤنث استعمالاً : جموع التكسير ، فقد جرَتْ في العربية
مجرى المؤنث استعمالاً ، في جواز المطابقة في النوع ، نحو : جاءتِ الرجالُ ،
وجاءتِ النَّسْوَةُ ، وفُتِحَتِ الأَبْوَابُ . وعدم المطابقة ، نحو : جاء الرجالُ ،
وجاء النَّسْوَةُ ، وفُتِحَ الأَبْوَابُ .

تعدد الفعل والفاعل :

تتألف الجملة الفعلية الصغرى من : فاعل مسند إليه ، و فعل مسند ، ولكن مناسبات القول ، و متضيّبات الأحوال قد تقتضي أن يكون للفعل أكثر من فاعل واحد ، أو أن يكون للفاعل أكثر من فعل واحد .

قد يتعدد الفاعل في جملة ، ويكون الفعل واحدا ، كأن يكون في الكلام فعل واحد أحدهما أكثر من فاعل واحد ، نحو قولنا : **أَقْبَلَ خَالِدٌ وَعَلَىٰ** .

أَقْبَلَ : فعل ماضٍ .

خَالِدٌ : فاعلٌ مرفوع .

الواو : أداة تشيريك ، أو عطف .

عَلَىٰ : فاعل أيضاً مرفوع .

وقد نصّت الواو هنا على أنّ الفعل (**أَقْبَلَ**) شركة بين **خَالِدٌ** و **عَلَىٰ** ، أي : أن كلاً من **خَالِدٌ** و **عَلَىٰ** كان قد أحدث الفعل ، فيكون كلّاً منها مسندًا إليه ، أو فاعلاً ، وبهذا كان في هذه الجملة الفعلية فعل واحد وفاعلان .

وقد يتعدد الفعل في جملة ، ويكون الفاعل واحدا ، كأن يكون في الجملة فعالان يليهما فاعل واحد كان قد أحدثهما جميعا ، نحو : **ذَهَبَ وَرَجَعَ عَلَىٰ** .

ذَهَبَ : فعل ماضٍ .

الواو : أداة تشيريك أو عطف .

رَجَعَ : فعل ماضٍ .

عَلَىٰ : مسند إليه ، أو فاعل للفعالين جميعاً .

وقد نصّت الواو هنا على أنّ (**ذَهَبَ**) ، و (**رَجَعَ**) شريكان في الفاعل ، أي : نصّت على أن الفاعل كان قد أحدث الفعالين جميعاً ، فهو فاعل لهما جميعاً .

وليس هناك ما يمنع لغة أن يُسند أكثر من فعل واحد إلى فاعل واحد . ولا حاجة بنا إلى إضمار في أحد الفعلين ، ليكون المضمر فاعلا له ، ويختص بالفاعل الظاهر . وإذا ورد في شيء من هذا نحو : **يُحسنـان** و^{يـ}**سـيـءـانـكـ** ، فهو أدل على ما قلنا من أن الفعلين جمِيعاً مسندان إلى الفاعل المذكور ، لأن إلْحاقُ الْفَلَفَـيـنـ في **(يُحسنـانـ)** ثبـيتـ للـقـوـلـ بـأـنـ الـفـاعـلـ هـوـ : **(ابـنـكـ)** ، لأن الْأـلـفـ الـثـيـنـ في **(يُحسنـانـ)** نصـ على أن الفاعل اثنان ، وليس الْأـلـفـ فـاعـلـ ، لأنـهاـ مـخـضـ كـتـيـاتـ تـسـتـخـدـمـ لـنـصـ عـلـىـ المـطـابـقـةـ بـيـنـ الـفـعـلـ وـالـفـاعـلـ فـيـ الـعـدـدـ ، كـالـلـاوـ وـفـيـ قـوـلـهـ : **يـحسـنـتـونـ وـيـسـيـءـ بـنـوـكـ** ، وهذه الْأـلـفـ في **(يُحسنـانـ)** . والـلـاوـ فـي **(يُحسـنـونـ)** هي الْأـلـفـ وـالـلـاوـ فـيـ التـيـنـيـةـ وـجـعـ الـمـذـكـرـ السـالـمـ .

المتعدد واللازم

إذا قلت : **دَحْرَجْتُ الْكَرَةَ** ، و**فَتَحْتُ الْبَابَ** ، أو **أَخَذْتُ الْكِتَابَ** ، ثم أَنْعَمْتُ النَّظَرَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي هَذِهِ الْجَمْلَةِ ، رأَيْتُ أَنَّ الْأَحْدَاثَ الْمُبَرَّرَةُ عَنْهَا بِالْأَفْعَالِ لَا تَقْتَصِرُ عَلَىِ الْفَاعِلِيْنِ ، وَلَكِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَىِ غَيْرِهِمْ . فَالدَّحْرَجَةُ الْمُبَرَّرَةُ عَنْهَا بِدَحْرَجَ ، وَالْفَتْحُ الْمُبَرَّرَ عَنْهُ بِفَتْحَ ، وَالْأَخْدُ الْمُبَرَّرُ عَنْهُ بِأَخْدَ أَحْدَاثَ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَىِ الْفَاعِلِيْنِ ، وَلَكِنَّهَا تَعَدُّهُمْ إِلَىِ الْكَرَةِ ، وَالْبَابِ ، وَالْكِتَابِ .

إذا قلت : **نَجَحَ الطَّالِبُ** ، و**بَكَ الْطَّفَلُ** ، و**سَقَطَ الْحَجَرُ** ، فَالنَّجَاحُ الْمُبَرَّرُ عَنْهُ بِنَجَاحٍ ، وَالبَكَاءُ الْمُبَرَّرُ عَنْهُ بِبَكَّ ، وَالسَّقْطُ الْمُبَرَّرُ عَنْهُ بِسَقْطٍ : أَحْدَاثٌ اقْتَصَرَتْ عَلَىِ الْفَاعِلِيْنِ ، وَلَمْ تَتَجَازُهُمْ إِلَىِ غَيْرِهِمْ . فَالْفَعْلُ الَّذِي يَعْبُرُ بِهِ عَنْ حَدَثٍ يَقْتَصِرُ عَلَىِ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَتَجَازُهُ إِلَىِ غَيْرِهِ ، يُسْمَى بِالْفَعْلِ الْلَّازِمِ . وَالْفَعْلُ الَّذِي يَعْبُرُ بِهِ عَنْ حَدَثٍ يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَىِ غَيْرِهِ يُسْمَى بِالْفَعْلِ الْمُتَعَدِّدِ : وَمَا يَتَعَدَّ إِلَيْهِ الْحَدَثُ يُسْمَى بِالْمَفْعُولِ .

فالأفعال إذن في ضوء هذا نوعان :

للنوع الأول : مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَيُسَمَّى بِالْفَعْلِ الْلَّازِمِ .

وَلِلنَّوْعِ الثَّانِي : مَا يُحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَيُسَمَّى بِالْفَعْلِ الْمَتَعْدِيِّ .

وَقَدْ تَنَاهَى النَّحَاةُ هَذَا الْمَوْضِعَ ، وَأَفَاضُوا فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ ، وَلَكِنْهُمْ

تَنَاهُلُوهُ عَلَى أَسَاسٍ مِّنْ رَأْيِهِمْ فِي الْفَعْلِ بِوَصْفِهِ عَامِلًا فِي الْأَسْمَاءِ بَعْدِهِ ، فَالْمَتَعْدِي

عَنْهُمْ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا ، وَالْلَّازِمُ مَا لَمْ يَنْصَبْ مَفْعُولًا .

وَإِذْ أَرَادُوا إِلَى التَّفَرِيقِ بَيْنَ الْفَعْلِ الْمَتَعْدِيِّ وَالْفَعْلِ الْلَّازِمِ ، عَمِدُوا إِلَى تَفْرِيقِ

لِفْظِيِّ ، لَا يَنْجُلُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ هَاتِينِ الطَّائِفَتَيْنِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكَ :

عَلَامَةُ الْفَعْلِ الْمَعْدَى أَنْ تَصِلَّ (هَا) غَيْرُ مَصْدِرِهِ بِنَحْوِ عَمَلٍ

فَالْمَتَعْدِيُّ عَنْهُمْ : مَا جَازَ أَنْ تَصِلَّ بِهِ الْهَاءُ لِلْمَاعِدَةِ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدِرِ ،

نَحْوُ : شَيْلٌ ، وَعَمَلٌ ، فَيُقَالُ : شَيْلَهُ ، وَعَمَلَهُ . وَالْلَّازِمُ : مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، نَحْوُ :

ظَرْفٌ ، وَشَرْفٌ ، فَيُقَالُ : شَرْفَهُ وَظَرْفَهُ ، وَلَكِنَ الْهَاءُ فِي هَذِينِ إِنَّمَا تَعُودُ

عَلَى الْمَصْدِرِ ، أَنِّي : شَرْفُ الشَّرْفِ ، وَظَرْفُ الظَّرْفِ .

الفعل اللازم :

الْفَعْلُ الْلَّازِمُ : هُوَ الْفَعْلُ الَّذِي يَعْبُرُ بِهِ عَنْ حَدِيثٍ ، أَوْ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ

لَا يَتَجَاوزُهُ إِلَى غَيْرِهِ .

كَالْأَوْصَافِ الْمَلَازِمَةِ لِلْفَاعِلِ ، مِنْ جُبْنٍ وَشَجَاعَةٍ فِي قُولُنَا : جُبْنٌ وَشَجَاعَةٌ .

وَكَالْأَوْصَافِ الْطَّارِئَةِ عَلَى الْفَاعِلِ ، كَالْمَرْضِ وَالْكَسْلِ فِي قُولُنَا : مَرِضٌ

وَكَسْلٌ ، وَكَالنَّظَافَةِ ، وَالظَّهَارَةِ ، فِي قُولُنَا : نَظُفٌ وَظَهَرٌ .

وَكَالْأَفْعَالِ الَّذِي تُسَبِّبُهُ :

(١) عوامل داخلية ، كالغثيان في (غَصِيبٍ) ، والحزن في (حَزَنَ) ،

والفرح في (فَرَحَ) .

(٢) أو عوامل خارجية ، كالامتداد في الجبل ، والانكسار في الزجاج ، في قولنا : امتدَّ الجبل ، وانكسرَ الزجاجُ ، فقد مَدَ إنسانَ الجبل ، فانفعلَ الجبلُ ، فامتدَّ ، وكسرَ إنسان ، أو غيره الزجاج ، فانفعلَ الزجاج ، فانكسر . وكالتعلم في التلميذ في قولنا : تعلمَ التلميذُ ، فقد عَلِمَ المعلم ، فانفعلَ به ، فتعلَّم .

وكالطريق في الباب ، في قولنا : طرِقَ البابُ ، فقد طرقَه طارق ، فانفعلَ به فطُرِق .

وكالضرب في (ضرِبَ خالدَ) ، فقد انفعلَ خالدَ بضربِ عمرو ، أو غيره أياه ، فضرِبَ خالدَ به .

وضاعفت الحسابَ ، فانفعلَ ، فتضاعَفَ . وشققت الثوب ، فانفعلَ ، فانشقَّ ، ودرجت الكرة ، فانفعلَت ، فتدحرَجَت .

وليس المراد بالانفعال في جميع هذه الأمثلة واحدا ، فيفيها من ينفعل حقا ، كعلمتُه فتعلَّم ، ودرَبْته فتدرَّب . وفيها من ينفعل ، فيعكس انفعاله مطاواحة وامتلاها ، كدَحْرَجَت الكرة فتدحرَجَت الكرة .. وكَسَرَتْ الزجاجَ فانكسرَ الزجاجُ ، وضرَبَتْ زيدا ، فضرِبَ زيد ، وأغلقتَ البابَ فأغْلَقَ الباب ، وَقَضَيْتِ الإبلَ النبات ، فَقُضِيَ النبات .

والأنفعال التي تعبَّر عن الانفعال نوعان :

(١) نوع سماعي ، غير مُطردٍ بناؤه ، كتعلَّم ، وانكسر ، وامتدَّ .

(٢) نوع قيامي ، مُطردٍ بناؤه من كل فعل ، وهو ما سماه النحاة بالبنياني لالمجهول ، وسموا فاعله بالناصب عن الفاعل .. ويصاغ من (فعل) و (يَفْعُل) .

وصوَّره من (فَعَلَ) ، أي : الفعل الماضي ، بأن يُضمَّ أوله ، ويُكسر ما قبل آخره ، نحو : عُلَمَ ، دُخُرَجَ ، قُدُّمَ ، أَكْرَمَ .

فإذا كان (فعل) مبدوءاً بالثاء ، نحو : تَعْلَمَ ، و تَخَاصِّمَ ، ضُمَّ ثالثة
أيضاً ، فيقال : تُعْلَمَ . تُخُوصِّمَ .

وإذا كان (فعل) مبدوءاً بهمزة وصل ، نحو : انْطَلَقَ . انتَفَضَ .
استَغْفَرَ ، ضُمَّ ثالثه أيضاً ، فيقال : انْطَلِقَ . انتَفَضَ . أَسْتَغْفِرَ .

وإذا كان (فعل) معتملاً العين ، وحرف العلة فيه هو الألف ، قُلْبَتْ أَلْفَهُ بَاءَ :

فقيل في : باع و قال : بِيعَ . قَبِيلَ .

وقيل في أَفَادَ و أَثَارَ : أَفِيدَ و أَثِيرَ .

وقيل في انْقادَ و اصْنَاطَادَ : أَنْقِيدَ و أَصْنَاطِيدَ .

وقيل في اسْفَادَ و اسْتَرَاحَ : أَسْتَفِيدَ و أَسْتَرِيحَ .

وصوغه من (يفعل) ، أي : فعل الحاضر ، بـأَنْ يُضْمَّ أَولَهُ ، ويفتح ما قبل آخره ، نحو : يُكْتَبُ . يُعْلَمُ . يُقَاتَلُ . يُدَخِّرُ . يُنْطَلِقُ . يُسْتَخْرِجُ .

فإذا كان (يفعل) معتملاً العين بالواو أو الباء ، نحو : يقول . بِيعَ . يُفِيدَ .
يَسْتَغْيِثُ ، قلبَتَا أَلْفَا . فيقال : يُقَاتَلُ . يُبَاعُ . يُفَادُ . يُسْتَغَاثُ .

وإذا كان (يفعل) معتملاً العين بالألف ، نحو : ينْقادَ . يُختَارُ : بقيت
الألف على حالي ، فيقال : يُنْقادُ . يُختَارُ .

* * *

ولا يمنع لزوم الأفعال أن يجيء بعدها منصوبات هنَّ من متعلقات الأفعال ،
كالمصدر ، والمكان ، والزمان ، وغيرها ، فليست هذه مفعولات تتعذر إلىها
الأحداث ، بل مكملات للمعنى المعتبر عنه في الجملة ، وذلك كقولنا : نَمَتْ
نُوماً عميقاً ، وسَرَتْ سيرًا حثيثاً ، وَهَوَى عَلَيْهِ هُوَ الصقر ، واستلقى تحت
الشجرة ، ووصل من السفر ظهراً .

فَنَامَ ، وَسَارَ ، وَهَوَى ، واستلقى ، ووصل : أفعال لازمة ، لحقها منصوبات
أدت وظائف غير التي يؤديها المفعول به : بعد الفعل المتعدد .

ال فعل المتعدي :

ال فعل المتعدي : هو الذي يعبر به عن حدث لا يقتصر على الفاعل ، بل يتجاوزه إلى المفعول ، نحو : كتبتُ الرسالة وسلّمتُ الجائزة ، وأغلقتُ الباب ، وشربتُ الماء .

فالكتابه والتسليم ، والإغلاق ، والشرب أحدهما لم تلزم الفاعل ، وليس من شأنها أن تلزميه ، وتقتصر عليه ، ولكنها تجاوزته إلى : الرسالة ، والجائزة ، والباب ، والماء .

وبتتبع الأفعال المتعدية في الاستعمال ، وملاحظة ما تتعدي إليه من أجزاء الكلام ، يبدو لنا أنها نوعان :

(١) نوع يتعدى إلى مفعول واحد ، نحو :

أخذت الكتاب ، وكسرت الزجاج ، ودحرجت الكرة .

(٢) نوع يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد ، نحو :

ظننت الجو صنو ، وحسبت القمر طالعا ، وعلمت خالدا شاعرا ،
وخللت النسيم هابا ، وأعطيت خالدا درهما ، ومنحت التلميذ جائزة .

ولإذا انعمنا النظر بأمثلة النوع الثاني ، أعني الأفعال التي تتعدى إلى أكثر من مفعول واحد ، رأينا أن ما تتعدي إليه نوعان :

(١) النوع الأول : مفردات منفصل بعضها عن بعض ، كالтельمذ والجائزة ،

في قولنا : منحت التلميذ جائزة ، وكالدرهم وخالد ، في قولنا : أعطيت
خالدا درهما .

(٢) والنوع الثاني : نسبة بين مفردتين ارتبطا في الذهن بالإسناد ، كارتياط
الصحو ، بالجو في قولنا : ظننت الجو صنو ، وكارتياط الشاعرية بخالد ،
في قولنا : علّمت خالدا شاعرا ، فظن ، وعلم ، وهما ههنا الفعلان المتعديان ،

لم يتعديا إلى مفردات ، ولا يمكن أن يتعديا إلى مفردات ، لأنهما مظهران من مظاهر النسبة القائلة بين صورتين في الذهن ، أو من مظاهر الإسناد بين المبتدأ والخبر ، ولا يتعلقان بالمبتدأ وحده ، ولا بالخبر وحده ، وإنما يتعلقان ، كما قلنا ، بنسبة الخبر إلى المبتدأ .

وهذا كان للظن والعلم ، وأمثالها استعمالات :

(١) تستعمل كسائر الأفعال المتعدية ، فيُنصب المفعولان بعدها ، وهما طرفا الإسناد ، على أساس أنَّ الظنَّ مثلاً ، بتعلقه بالنسبة يتعلق بطرف فيها تبعاً ، فيُنصب الطرفان ، نحو : ظننت خالداً أديباً ، وحسبتُ عمراً نائماً ، وعلمت الآدبَ فنّاً .

(٢) وتسعمل استعمال الأفعال اللازمـة ، فلا يظهر بعدها مفعول منصوب ، باعتبار أن الظن معنى يقوم في نفس الظـان ، ويتعلـق بالنسبة بين شـيئـين ، لا بالشيئـين أنفسـهما ، وذلك في حالـتين :

الأولى : أن تتأخر عن الجملة ، نحو : **الشمس** طالعة ظننت ، و**خالد** نائم حسبت ، والأدب فن علمت .

والثانية : أن تتوسط الجملة : كأن تقول : **الشمس** ظننت طالعة .

والرفع في الحالتين هو الأكثر ، ولا يكثير النصب إلا إذا تقدم الفعل ، نحو:
 ظننت الجُوَّ صَحًّا ، وقد صَحَّ الكوفيون ، والأخفش وأبو بكر الْبَيْدَىَّ أن
 يقال : ظننت الجُوَّ صَحًّا ، على الأساس الذي يَبْنَاه ، أعني : أن الفعل إنما يتعلق
 بمضمون الجملة ، لا بطرفها .

المفعول :

وقد ذكر البصريون من المعمولات : المفعول به ، والمفعول المطلق ،
والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول معه . وعدوا هذه الموضوعات كلها

مفعولات منصوبات بالفعل ، وفرقوا بين هذه الموضوعات بما ألحقوها من قيد لفظية : به ، لأجله ، فيه . معه .

أما الكوفيون فسموا ماعدا المفعول به من هذه المنصوبات بأشباه المفعولات ، وكانوا يطلقون على المفعول به : اسم (المفعول) مجرداً من القيد .

الواقع أن الجدير بأن يسمى (المفعول) إنما هو ما سمى بالمفعول المطلق ، لأنّه هو الحدث الذي يحدثه الفاعل ، أما غيره فليس جديراً بهذه التسمية ، ولكنّها اصطلاح ، ولا مانع من أن نصطلح على تسمية ما يتعدى إليه فعل الفاعل بالفعل .

أما الموضوعات الأخرى فتعلاقات الفعل ، لأنّه ، فعلاً ، يتعلقنَ به تعلقاً يراد به إلى توكيده ، أو تعليله ، أو بيان مكان إحداثه ، أو زمانه ، وهنَّ جميعاً منصوبات ، لأنّهنَّ خارجات عن الإسناد ، والتفريق بينهنَّ ينبغي أن يقوم على أساسٍ من إدراكٍ ماهنٍ من وظائف .

متعلقات الفعل :

كثيراً ما يذكر في الجملة الفعلية بعد تمام الإسناد كلمات تؤدي وظائف لغوية يبني عليها تمام المعنى ، وتكون هذه الكلمات مكمّلات للمعنى المعبّر عنه بأصل الجملة ، فيبعنُّ في الجملة حياة لم تتأتَّ لها بدونهنَّ .

وتتميز هذه المتعلقات بعضها من بعض ، بما لها من وظائف لغوية ، نيط بها

أداؤها ، ومن هذه المتعلقات :

(١) المصدر :

ويذكر المصدر بعد الفعل ، ليؤدي عدّة وظائف منها : أن يؤكد الفعل توكيداً يشبهه أن يكون توكيداً لفظياً ، وذلك لأن المصدر المذكور يتضمن المعنى الذي عبرَ عنه بالفعل ، ويحتوى على حروفه ، نحو : أكرمتُ الضيفَ إكراماً .

أكرمت : فعل ماض ، والتاء : كنایة عن الفاعل .

الضيف : مفعول منصوب .

إكراما : مصدر للفعل ، منصوب أيضا ، لأنه لم يدخل في إسناد .

ومنها : أن يبيّن صفة الحدث الذي عُبَرَ عنه بالفعل . نحو : نِمْتُ نوما

عميقا ، وسرت سَيْرَا وتَيْدَا ، فنوما عميقا ، وسيرا وتيدا ، من متعلقات الفعل ،
وظيفتها هنا : بيان الصفة التي تَمَّ بها إحداث الفعل .

إن المصدر الذي يبيّن الصفة ، أو النوع هو المصدر المخصص بالنعت ،
كهذين المثالين ، أو بالإضافة ، كقولنا : صبرت على الأذى صبر الرجال ،
وسلكت الطريق سلوك الخبر .

ومنها : أن يبيّن عدد المرات التي أحدث فيها الفعل ، كقولنا : لـكَمَ البطل
خضمته لـكَمْتَيْنِ ، أو ثلث لـكَمَاتِ ، وطرقت الباب طرقة واحدة .

قولنا : لـكَمْتَيْنِ ، جاء لبيان عدد الـكَمَاتِ التي سَدَّدَهَا للبطل خضمته ،
و (طرقة واحدة) ، لبيان أن الباب طرق مرة واحدة .

ومنها : أن يبيّن علة إحداث الفعل ، كقولنا : قت لك إجلالا ، وجئت
إليك رغبة في رؤيتك ، فعد جيء بالمصدرين : إجلالا ورغبة ، لبيان السبب
الذى من أجله أحدثت الفعل ، فالإجلال في المثال الأول علة القيام ، والرغبة
في المثال الثاني علة الحبىء .

(٢) والمكنى به عن المكان والزمان :

ووظيفته في الكلام بيان المكان الذي أحدث فيه الفعل ، أو الزمان الذي
تَمَّ فيه إحداث الفعل ، كقولنا : وقفت أمام الملعب الكبير ، وجلست خلف
الباب ، ورأيت الملال بَيْنَ السحاب . وكقولنا : زرتك ضَحَى ، واقت
في الرياض عاماً ، و قوله تعالى : « وجاءوا أباهم عشاً ي يكون » .

فأمام ، وخلف ، وبين : كنایات عن الأمكانة التي حدث فيها الفعل .
والضھی ، والعام ، والعشاء : كنایات عن الأزمنة التي تمّ فيها إحداث
الفعل .

وھي التي سمیت ظروفاً ، ومفهولاً فيها ، وقد تجنبنا مثل هذه التسمیة ،
لأنها تسمیة عقلیة ، لا مجال لمثلها في البحث اللغوی .
وما يکنی به عن المکان والزمان نوعان :

- (١) نوع يتصرف تصرف الأسماء ، فيسند إليه ، ويضاف إليه ، مباشرة
أو بواسطة أداة الإضافة ، نحو قولنا : يوم الجمعة يوم استجمام .
يوم : مسندٌ إليه ، مبتدأ مرفوع .
الجمعة : مضافٌ إليه ، مخوض .
استجمام : مضافٌ إليه ، مخوض .
ونحو : مرّ خالدٌ من أمام البيت . (أمام) هنا مضافٌ إليه بالأداة ، مخوض .

- (٢) نوع يلازم استعمالاً واحداً ، نحو :
(قطًّ) و (أبداً) ، في قولنا : ما رأيته قطًّ . أى : ما رأيته في زمن
مضي . وفي قولنا : لن أراه أبداً . أى : لن أراه في زمن آتي .
والكنایات المركبات ، نحو : صباحَ مساءَ ، وبينَ بينَ .
ثم إنَّ ما يُکنی به عن الزمان أو المکان ، منه :

- (١) كنایات مسموعات ، لا قیاس فيها ، ولا اشتراق ، كأسماء الجهات :
أمام . وراء . عین . شمال . فوق . تحت ، من المکان . وحين ، ومدة ، ويوم ،
وأسبوع ، وشهر ، وعام ، وقبل ، وبعد ، من الزمان .
(٢) وأبنية مطردة الاشتراق من مواد الأفعال ، نحو : مذهب ، ومرمى ،
ومرأى ، و مجلس ، ومورد ، ومخرج ، ومتلقٍ ، ومستخرج ،
ومستشفى .

تقول : ذهبت مذهبَ خالد ، وجلست مجلسيه ، ورميت مرماه .
وانطلقت مُنطلقة . قال تعالى : « وأنّا كنا نقعدُ منها مقاعدَ لسمع » : وهذه
الأبنية تصلح للزمان وللمكان .

تدخل هذه السكتنات التأليف ، لتؤدي وظيفتها اللغوية ، من بيان المكان
الذى أحدث فيه الفعل ، أو الزمان الذى تم فيه إحداثه .

(٣) التمييز :

وهو اسم يجاء به لبيان إبهام ، أو توضيح غموض .
والمبهم المبين نوعان :

(١) نسبة ، كقوله تعالى ، « واشتعل الرأس شيئاً » ، وك قوله تعالى :
« وفجرنا الأرض عيوناً » .

ومنه ما يجيء في التعبّر ، نحو : ما أحسّه منظراً ، وما أشجعه
رجالاً ، وأكّرم به صديقاً ، والله دره فارساً !

ومنه ما يجيء في التفضيل ، نحو : خالد أعظم قدرًا ، وعمرو
أقوى عزيزة .

فالشّيّب ، والعيون ، والمظهر ، والرجل ، والصديق ، والفارس ، والقدر ،
والعزيمة ، كلها جاءت لتوضيح نسب مهمات ، كنسبة الاشتغال إلى الرأس مثلاً :
(٢) مفرد : نحو : عندي خاتم فضة . واشتريت منورين تمران .

والمفرد الذي يراد إلى تمييزه :

١ - وقدر : نحو : شبرٌ أرضًا ، وكيلٌ بُرًّا ، ورطلي عسلًا ، ونحو
سنتاً ، و « متنقل ذرة خيراً » ، وهو ذلك .

فالأرض ، والبُرّ ، والعسل ، والسمن ، والخير جاءت كلها لتوضيح
مهمات سابقات من المقادير : مساحة ، أو زناً ، أو كيلاً ،
أو ما يشبه ذلك .

بـ - وَعَدَ ، نحو : « سَبْعَ لِيَالٍ وَثَمَانِيَّ أَيَامٍ » ، وَ « أَحَدَ عَشَرَ كُوكِبًا » ، وعشرون كتابا ، ومنة سنة ، وألف شهر .

فليالي ، وأيام ، وكوكب ، وسنة ، وشهر : جاءت كلها لتوضيح
مبهمات سابقات من أسماء الأعداد .
ولما تمييز العدد من أهمية في الكلام ، ولتعقد أحکامه ، واحتلaf
أحواله نوعاً وعددًا في علاقته بالعدد ، يحسن بنا أن نقف عنده قليلاً :

الثلاثة والعشرة وما بينهما :

هذه الأعداد تختلف تمييزها تأنيثاً وتذكيراً ، فإن كان التمييز مؤنثاً ذكر
العدد بمحضه والتأنيث منه ، نحو : عندى خمس ورقات . وإن كان التمييز
مذكراً أنت العدد ، نحو : عندى خمسة كتب .
وتمييز هذا العدد جمع مخوض . قال تعالى : « سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لِيَالٍ
وَثَمَانِيَّ أَيَامٍ » .

العدد المركب :

وهو : أَحَدَ عَشَرَ وَتَسْعَةَ عَشَرَ وَمَا بَيْنَهُما ، إِلَّا اثْنَيْ عشرَ .
يختلف جزءاً هذا العدد في علاقتها بالتمييز ، فالجزء الأول منه على عكس
التمييز في التذكير والتأنيث ، فإن كان التمييز مذكراً أنت الجزء الأول ، وإن
كان التمييز مؤنثاً ذكر . والجزء الثاني منه وفقه ، فإن كان التمييز مذكراً ذكر ،
وإن كان مؤنثاً أنت ، وذلك كقوله : عندى خمسة عشر كتابا ، وعندى
خمس عشر دواة . أما (اثنا عشر) فتوافق التمييز في التذكير والتأنيث بجزءها
جبيعا . تقول : عندى اثنا عشر كتابا ، وعندى اثنتا عشر دواة .
وتمييز العدد المركب مفرد منصوب ، كما رأينا في هذه الأمثلة .

اللفاظ العقود :

وهي : عشرون : وتسعون ، وما بينهما .

تلازم هذه الألفاظ حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، ويكون تمييزها مفرداً منصوباً ، تقول : عندى عشرون كتاباً ، وعشرون دواة . ومنحته ثلاثين درهماً ، وكلمتُ له ثلاثين كيلولة .

المئة والألف :

بلازمان حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، وتمييزُها مفرد محفوض . نحو :
عندى مئة كتاب ، وألف درهم ، واشترت مِئة دواة وألف ورقة .

* * *

إن التمييز الذي يُعدَّ من متعلقات الأفعال هو ما كان تمييزاً للنسبة ، لأنَّه إنما يجاء به لبيان إبهام يتعلق بنسبة الفعل إلى المسند إليه ، أو إلى المفعول .
أما ماعداه من تمييز المقدار ، أو تمييز العدد فليس من متعلقات الفعل ، وإن شارك ما كان من متعلقاته في وظيفته ، أعني تبيين المبهم وتوضيحه .
ولإنما ينصب ما ينصب من تمييز المفرد ، أو تمييز النسبة ، لأنَّه ليس من اسم ما قبله ، ولا من صفتة ، فتحققه أن ينصب ، نحو : عندى عشرون درهماً .
فقد نصب الدرهم ، لأنَّه ليس هو العشرين ، ولا من صفتة .

وبحكم كون التمييز مبيناً مُبهمًا سابقاً كان موضعه في الكلام بعد المميز ،
ولا يجيء التمييز متقدماً إلا في الاضطرار ، كقول الشاعر :

أتهجرُ ليلى للفارق حبيبها وما كان نفساً بالفارق تطيبُ

(٤) الحال :

إذا قيل : أقبل خالدٌ مُبسمًا . فإنَّ (مبسمًا) جاءت لبيان هيئة (خالد)
حين أقبل ، أو لبيان حالة التي كان عليها إذ أقبل . وكل ما جاء من أجزاء

الكلام ، ليؤدي مثل هذه الوظيفة ، يسمى بالحال . فالحال إذن : ما يبيّن هيئة أو حالاً .

ولا يشترط في الحال أن تكون مشتقة ، ولا مُنتَقلة [المنتقل : ما يبدل على تغيير وتعدد] ، فقد تأتي مشتقة ، نحو : رأيت خالدا ضاحكا ، وقد تأتي جامدة ، نحو قوله : كرّ زيدَ أَسْدَا ، وخرج خالد بَعْثَةً ، وبعثه يَدِيْ بَيْدِيْ ، وكلمته فاه إلى فيّ ، ودخل الناس رجالاً رجالاً ، وهو جاري بيتَ بَيْتَ . وقد تأتي مُنتَقلة ، نحو : جاءني زيد راكباً ، وذهب خالد مسرعاً ، وقد تأتي غير مُنتَقلة ، كقوله تعالى : « ويوم أَبْعَثُ حَيَا » ، وكقولهم : خلق الله الزرافه يَدِهَا أَطْوَلَ من رجلها .

وما يؤدى وظيفة الحال في العربية نوعان :

(١) مُفرد ، نحو : جيء بالبطل محمولاً على الأعناق ، ودخل الرجل

غاصباً ، ورأيت الهلالَ بين السحاب ، و « خَرَجَ على قومه في زِينته » .

(٢) وجملة ، نحو : جاءني خالد وعليه جبة خزّ ، ومررت بالقوم

يَهَامِسُون ، قوله تعالى : « خَرَجُوا من ديارِهِمْ وَهُمْ أَلْوَفُ » ، قوله

تعالى : « اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » .

إذا وقعت الحال جملة اشترط فيها ما يشترط في الخبر الجملة ، والنتيجة ، مما يربطها ب أصحابها . والرابط هنا هو : الضمير وحده ، أو الضمير والواو جميعاً .

والحال الجملة قد تكون جملة فعلية ، وقد تكون جملة اسمية :

الجملة الفعلية :

فإذا كانت الجملة فعلية فصدرها إِمَّا (فعل) : أَيْ : فعل ماض ، أو (يَفْعَلُ) ، أَيْ : فعل الحاضر ، فإن كان صدرها (فعل) :

(١) فإن وقع بعد (إلا)، أو قبل (أو) ارتبطت الجملة بالضمير وحده، نحو قوله تعالى: «ما يأتِهم من رسول إلا كانوا به يسْتَهِنُون»، وقول الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَازَ أَوْعَدَلَا وَلَا تُشَحِّجَ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخَلَا

(٢) وإن لم يقع بعد (إلا)، ولا قبل (أو) فالأكثر اقترانه في الإثبات بالواو و (قد) جميعاً، نحو قوله تعالى: «أَفَتَطْمِعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ»، ونحو قوله: «أَمْطَرَتِ السَّيَّاءُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ». وإن كان صدرها (يُفعل)، مثبتاً ولم يقرن بـ(قد)، ارتبطت الجملة بالضمير، وحده، كقوله: «جاء خالد يصححك»، وأقبل على يفوح منه الطيب.

وإن كان منفياً ارتبطت بالضمير وحده، أو بالواو والضمير جميعاً، نحو قوله تعالى: «وَمَا لَنَا لَا نَوْمَنُ بِاللَّهِ»، وقوله تعالى: «فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ لَمْ يَمْسِسْهُمْ سُوءٌ»، ونحو قوله تعالى: «أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُوَحِّ لِيَ شَيْءٌ». وكقول النابغة:

سَقْطُ النَّصِيفِ وَلَمْ تَرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتُهُ وَاتَّقَنَتُهُ بِالْيَدِ

الجملة الاسمية:

وإذا كانت الجملة اسمية فالأكثر ارتباطها بالواو والضمير جميعاً، كقوله تعالى: «أَلَمْ تَرِيَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمُ الْأَوْفُ حَذَرَ الْمَوْتُ».

وقد يستغني عن الواو، كما في قوله تعالى: «وَقُلْنَا اهْبِطُوا بِعِضِّكُمْ بِعِضٍ عَلَوْ»، وقول الشاعر:

ثُمَّ رَاحُوا عَيْقَ الْمَسْكَ بِهِمْ يُلْسِحُونَ الْأَرْضَ هَدَابَ الْأَرْزَ

موضوع الحال في الجملة :

مَوْضِعُ الْحَالِ فِي الْجَمْلَةِ بَعْدِ صَاحِبِهَا ، وَلَكِنْهَا لَا تُلَازِمُ هَذَا الْمَوْضِعَ ،
فَقَدْ يَطْرُأُ عَلَيْهَا مَا يَدْعُوا إِلَى تَقْدِيمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا وَحْدَهُ ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْفَعْلِ
جِيَعاً ، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ الصَّدْرِ .

وَيُجَبُ تَقْدِيمُهَا إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، أَوْ طَرَأَ عَلَى الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي
تَقْدِيمَهَا ، كَأَنْ تَقْصُرَ هِيَ عَلَى صَاحِبِهَا ، كَمَا قَوْلَنَا : مَا جَاءَ رَاكِباً
إِلَّا خَالِدٌ .

مَا : أداة نفي .

جَاءَ : فعل ماضٍ .

رَاكِباً : حال منصوبة .

إِلَّا : أداة قصر .

خَالِدٌ : فاعل مرفوع ، وهو صاحب الحال ، وقد وجب تأخيره عن
الحال ، لأنها قصرت عليه ، فلو قُدِّمَ عليها ، وقيل : ما جاءَ خَالِدٌ إِلَّا
رَاكِباً ، لتغير المعنى ، وذهلت القصد .

ويجب أن تلازم الحال موضعها ، بعد صاحبها ، إذا كان صاحبها مقصوراً ،
كأن يقال : ما جاءَ خَالِدٌ إِلَّا رَاكِباً ، فإنَّ (رَاكِباً) هنا : حال ، و (خَالِدٌ) :
صاحبها ، وقد لزم تأثيرها عن صاحبها ، وملازمتها موضعها ، لأن صاحبها :
(خَالِدٌ) مقصورٌ عليها ، والمقصور في الكلام قبل المقصور عليه .

وللحال ، في غير ذلك ، أن تقدم على صاحبها ، أو على الفعل ، ما دعت
الحاجة إلى مثل ذلك . ولا فرق إذ ذاك ، بين أن يكون صاحبها فاعلاً ، وأن
يكون مفعولاً ، وأن يكون مضافاً إليه .

وقد تردد كثير من النحاة في جواز تقدمها على صاحبها المضاف إليه ،

ولكنها جاءت متقدمة عليه في نصوص صحيحة كثيرة ، لا مجال للشك فيها ،
ولا تحلها على الضرورة ، كقوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافراً للناس » ،
وكقول الشاعر :

تَسَلَّيْتُ طُرُّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِ اَكُمْ حَتَّىٰ كَانُكُمْ عَنِّي
فِكَافَةٌ : حال تقدمت على صاحبها المضاف إليه ، وهو : (الناس) ،
و(طراً) حال تقدمت على صاحبها المضاف إليه أيضاً ، وهو ضمير المخاطبين
في (عنكم) .

ومن تقدم الحال على صاحبها المضاف إليه ، قول الشاعر :

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمُنْيَةَ لِلْمَرِءِ فَيَدْعُّى، وَلَا تَحِينَ إِبَاءَ
فقد تقدمت الحال هنا : (غافلاً) . على صاحبها : (المرء) ، وهو مضاف
إليه بالأداة .

حذف الفعل قبل الحال :

ولا يمنع كون الحال من متعلقات الفعل غالباً ، أن يُحذف الفعل مدولاً
عليه بذكره في الكلام ، كوقوع الحال جواباً عن السؤال بكيف ، كقولك :
راكباً ، من قال لك : كيف جئت؟ ، فقولك (راكباً) هنا : حال بيّنت
حالك حين مجئك ، ولم يذكر الفعل معها ، لذكره أثناء الخطاب .

وكقولك : راشداً مهدياً ، من تراه متهيأ للسفر . فراشداً ومهدياً :
حالان يبيّنان هيئة المخاطب وحاله ، وهو يتهيأ للسفر ، على نحوٍ من التفاؤل ،
أو الدعاء ، ولم يذكر الفعل هنا اكتفاء بما يدل عليه حال المخاطب من تهيؤ
وامتناعه للسفر .

وكقولك : هنئاً مريئنا ، من يشرب أمامك ، فقد ذُكرت الحال هنا ،
ولم ذكر معها الفعل : تشرب ، لأن ماتراه من عمل يقوم به صاحبك ، وما

يُحيط بك وبِصاحبك من مُلابسات ، يُغْنِي عن التصريح بلفظ الفعل ، بل إنَّ
التصريح به من فضول القول .

* * *

والمعنى معه ما شأنه ؟

أما ماسمي بالمعنى معه فأمره مختلف ، لأنَّه ليس من متعلقات الأفعال ،
وليس له علاقة بالفعل ، أو ما يشبهه ، فقسميته بالمعنى لم تقم على أساس مفهوم
إلا ما أمعناه فيه من قول بالعامل ، وزعم بأنَّ الحركات آثار للعامل ، بحيث
صاروا لا يتصورون اسمها منصوباً إلا وهو معمول لفعل ، أو شبيه بالفعل .
وحقيقة هذا الموضوع ، أعني موضوع ماسمه بالمعنى معه : أنَّ يُذكَر
اسم بعد (واو) لم تؤدِّ الوظيفة التي نُبِطَ بها أداؤها ، وهي الدلالة على التشيريك
أو العطف ، فينتصب هذا الاسم ، لأنَّه لم يُعَدْ شريكاً لما قبل الواو ، فيما يحمل
من معنى إعرابي ، لأنَّ الواو التي سبقته ليست هي الواو التي تنص على أنَّ
ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتب عليه .

لأنَّنا إذا قلنا : لَعِبَ الْأَطْفَالُ وَضَفَّةُ النَّهْرِ ، فقد جئنا بـ (واو) لأنَّه على
التشيريك ، وباسم بعدها لا يشارك ما قبلها ، لأنَّ (الضفة) لا تشارك (الأطفال)
في اللعب ، ونذلك لم ترتفع (الضفة) ، كما ارتفع (الأطفال) لأنَّها لم تكن
مسندًا إليه . ولم تخفيض : لأنَّها ليست بمضاف إليه ، فلم يبق إلا النصب ،
وقد أمرَّ بـ (النَّصْبَ) فعل لازم ، ولأنَّ الاسم ، أعني : (الضفة) ليس مفعولاً

بتعدَّى إليه فعل الفاعل ، لامباشرة ، ولا بالواسطة .
ومثله : قوله : كيف أنت وقصة من ثريد .

الاسم الذي جاء بعد هذه الواو ، وهو (قصة) : منصوب ، لأنَّه سُبِّقَ

بوا وليست للتشريك ، ولو كانت للتشريك لكان القَصْعَة مسؤولاً عن حالها أيضاً ، وليس ذلك مما يقصد إليه من يُرسل مثل هذا الكلام ، فلا بد من نصب (القصعَة) ، لخالقها ما قبل الواو ، ونحو وجهاً مما دخل فيه ما قبل الواو ، ولم تُنصَب هنا بفعل ، ولا شبيه بالفعل ، ولم يستقم فيه تقدير فعل ، أو شبيه بالفعل .

ومثله قوله : ما شأنك وزيداً .

تُصِّبُ (زيداً) هنا ، لأنَّه وقع بعد الواوِ لا تدلُّ على التشريك ، ولا يصح رفعه عطفاً على (الشأن) ، لأن الشأن مسؤول عنه ، و(زيداً) خارج عن السؤال ، فليس من غرض المتكلِّم أن يسأل عن الشأن وعن زيد ، ولم يُسبِّق (زيداً) بفعل ، ولا شبيه بفعل ، فنصبه إذن لم يكن ليكون إلَّا على أساس أنه خارج مما دخل فيه الشأن .

* * *

الجملة الفعلية في الاستفهام :

الاستفهام عن الجملة ، أي : عما تمَّ فيها من إسناد ، إنما يتمُّ باستعمال المهمزة و (هل) ، وهما الأصل في الاستفهام .

الاستفهام بالهمزة :

للإستفهام بالهمزة نحوان :

الأول : أن يُستفهم بها عن مفرد ، نحو : أزيد يقوم أم عمرو؟ ونحو :
أيقوم زيد أم يقعُد؟

ففي المثال الأول كان الاستفهام عن القائم أزيد هو أم عمرو ، وفي المثال الثاني كان الاستفهام عن الفعل الذي أحدثه زيد ، فهو القيام أم القعود .
والاستفهام في كلتا الحالين لم يتعلَّق بالإسناد ، لأن الإسناد مفروغ
من تحقُّقه .

الثاني : أن يُستفهم بها عن نسبة ، نحو : أَيْقُومْ زِيدٌ ؟ . أَزِيدُ أخْرُوكَ ؟
لم يكن الاستفهام هنا عن القيام وحده ، ولا عن زيد وحده ، وإنما
كان عن النسبة بين القيام وزيد ، وبين الأخوة وزيد ، أي : اتصف زيد
بالقيام في المثال الأول ، واتصف زيد بالأخوة في المثال الثاني .
والهمزة في استعمالها الثاني إنما يُستفهم بها عن الجملة الفعلية ،
والجملة الإسمية .

الاستفهام بـ (هَلْ) :

(هَلْ) لا يستفهم بها إلا عن النسبة ، ويستفهم بها عن جملة فعلية ، نحو :
هل يقوم خالد ؟ وعن جملة اسمية ، نحو : هل خالد عندك ؟ وهل عمرو أخوك ؟
إلا أن الغالب في استعمالات (هَلْ) أن يليها الفعل ، وإذا استُفْهِمَ بها
عن الجملة الفعلية ، فإنما يعني أن تكون هذه الجملة في نظامها المألف :
« الفعل ثم الفاعل ، ثم متعلقات الفعل ». فإذا تقدم الفاعل نحو : خالد يزور
بكرا : أو تقدم المفعول ، نحو : يزوره خالد ، امتنعت (هَلْ) ، لأن
الاستفهام إنما يكون استفهاما عن مفرد ، و(هَلْ) لا يستفهم بها إلا
عن نسبة .

وذلك لأن تقدم أي جزء من أجزاء الجملة لا يتم إلا بعد تحقق النسبة ،
فتقدم الفاعل ، أو المفعول يعني الانتهاء من تحقق النسبة ، فلم يبق مجال
للإستفهام عنها .

الجملة الفعلية في التَّنْـيـ :

إذا أردنا أن نبني جملة عَمَدْنَا إلى أدوات التَّنْـيـ نستعين بها في ذلك .
وأدوات التَّنْـيـ في العربية :

(١) مفردات ، وهي : ما . لا ، وهما الأدوات الأصيلتان في النفي ،
وتحمل عليهما : إن ، وهل .

(٢) مركبات ، وهي : ليسَ لَمْ لَمَّا لَنْ .

بعض أدوات النفي مشتركة بين الجمل الفعلية والجملة الاسمية ، وهو :
ما ، ولا ، وإن ، وهل من الأدوات المفردات ، و (ليس) من الأدوات
المركبات .

وبعضها خاص بالجمل الفعلية ، وهو : لمْ ولَمَّا ولَنْ ، و(لا)
في النفي .

وبعضها خاص بالجملة الاسمية ، وهو : (لا) للتامة للجنس .

نفي الجملة الفعلية بما :

(ما) هذه تدخل على (فعل) ، أي : الفعل الماضي ، وعلى (يفعل)
أي : فعل الحاضر ، نحو قول الشاعر :

« ما قال لا قَطُّ إِلَّا فِي تَشَهِّدِهِ »

ونحو قوله تعالى « ما ضلَّ صاحبُكَمْ وَمَا غَوَى » ، و « ما كَذَّبَ الْفَوَادَ
مَارَأَى » ، ونحو قوله تعالى : « وَمَا عَلِمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ » ، وقوله تعالى :
« مَا نَبْدُّلُهُمْ إِلَّا لِيَقْرُبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى » .

نفي الجملة الفعلية بلا :

تنفي (لا) فعل ، فتُنكِّر ، نحو قوله تعالى : « فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ».
وتنفي (يُفعل) كما قال الشاعر :

وَلَا يُقْرِيمُ عَلَى ذُلْلٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانُ عَيْرُ الْحَىِ وَالْوَتَدُ
وكقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا » ، وقوله تعالى : « لَا يُسْمِنُ
وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ » .

وتستعمل (لا) نهيا ، فتختص بفعل ، نحو قوله تعالى : « **وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ** » : ونحو قول الشاعر :

لَا تَهُنَّ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْيِيْدُ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيم

نفي الجملة الفعلية بيان وهل :

تنفي (إن) و (هل) الجمل الفعلية والجمل الاسمية ، وأكثر استعمالها في القصر ، فمن النفي بيان قوله تعالى : « **وَتَظَنُّونَ إِنْ لَيْسُمْ إِلَّا قَلِيلًا** » ، وقوله تعالى : « **إِنْ أَرْدَنَا إِلَّا مُحْسِنِي** » ، وقوله تعالى : « **إِنْ يَدْعُونَ مَنْ دُونَهُ إِلَّا نَانَاثًا** » ، وقوله تعالى : « **إِنْ لَيْسُمْ إِلَّا قَلِيلًا** » . ومن النفي بهل قوله تعالى : « **هُلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ** » .

نفي الجملة الفعلية بليس :

تدخل (ليس) على الجملة الفعلية، فيليها الفعل، وتستعمل معه استعمال أدوات النفي ، نحو: ليس خلق الله مثلكم ، أى مخلق الله مثلهم ، وكقول أبي الطيب: **وَزَارَةٌ كَانَ بِهَا حَيَاةٌ** فليس تزور إلا في الظلام . أى: لا تزور إلا في الظلام . وكقول الآخر: **وَالنَّجَفُ الْأَعْلَى وَنَاهِيكَ بِهِ** من بلد ليس يصاهيه بلد . أى: لا يصاهيه بلد .

وليس في (ليس) في هذا ونحوه إضمار ، وإنما هي بمنزلة أدلة النفي معنى واستعمالا .

نفي الجملة الفعلية بلم ولما ولن :

تنفي (لم) و (لمما) و (لن) يفعل خاصة ، متصلة به اتصالا مباشرا ، وتحتفل هذه الأدوات معنى واستعمالا ، وإن كانت (لا) النافية قدراء مشتركة بينها .

(لم) : فلمْ تُنفِي (يَفْعُلُ) ، وتدلُّ معه على نفي الحَدَث في المَاضِي
منقطعاً ، نحو : لم يذهب خالد إلى الجامِعَة ، أى : ما ذهب
إلى الجامِعَة .

(لما) : ولما ، تُنفِي (يَفْعُلُ) ، وتدلُّ معه على نفي الحَدَث في المَاضِي
متصلًا بالحَاضِر ، نحو قوله تعالى : «لَمَّا يَقْضِي مَا أُمِرَّهُ» ،
وَنَحْوُ قَوْلِكَ : لَمَّا يَذْهَبْ خالدًا إلى الجامِعَة ، أى ما ذهب
حتَّى الآن . ولذلك كانت (لما يَفْعُلُ) نفياً لقد فعل .

(لنْ) : ولنْ تُنفِي (يَفْعُلُ) أيضًا ، وينتصب الفعل بعدها للدلالة
على المَسْتَقِبِ ، نحو : لن يخرجَ علىَّ من بيته . ولن يزورَكَ
خالد ، أى : في المَسْتَقِبِ .

الجملة الفعلية في التوكيد :

الأداة التي توَكِّدُ بها الجملة الفعلية ، مخصوصةً بها ، هي : نون التوكيد ،
وهي النون التي تلحق (يَفْعُلُ) ، و (افْعَلُ) من آخرهما ، نحو قول الشاعر :
لأَسْتَهْلِكُ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنْتَهِي فَإِنْقادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لصَابِرٍ
وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «تَاهَ لَهُ لَا كِيدَنَ أَصْنَامَكُمْ» .

ولا يُؤَكِّدُ (فَعَلَ) بهذه النون ، لأنَّ الفعل يخلص معها للاستقبال ،
فلا مجال لانصافها بـ (فَعَلَ) .

وهي مُشَدَّدةٌ ومحفَّفةٌ ، فإذا خففت فأنت مؤكَّد ، وإذا شدَّدت فأنت
أشدُّ توكيداً .

وتصاحب النون اللامُ في الفعل الذي يقع جواباً لقسم مذكور ، أو مدلول
عليه بسياق القول . فالمذكور نحو : وَالله لَا سَافِرٌ مَعَكَ ، قوله تعالى :
«نَاهِلُ لَهُ لَا كِيدَنَ أَصْنَامَكُمْ» . والمدلول عليه بـ (لَا) قوله تعالى : «ثُمَّ لَنْزَعَنَّ

من كل شيعة أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وقوله تعالى : كَلَّا لِيُنْبَدَنَّ ، ونحو قول الشاعر :
لَا سَتَهَلَنَّ الصَّعْبُ أَوْ أَدْرَكَ النَّى فَإِنْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابَرَ
وإذا كان الفعل المتصل بهذه النون مجرداً مما يدل على الثنوية أو الجمع ،
أو المخاطبة ركب مع النون ، وفتح آخره ، نحو : لِيُنْبَدَنَّ ، لَا كَدَنَّ .
وإذا كان معه شيء من ذلك ، لم يفتح آخره ، وذلك نحو قوله في :
يَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُنَّ ، وَتَفْعَلِينَ : يَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُنَّ ، وَيَفْعَلُنَّ ،
وَتَفْعَلِينَ .

تحذف النون بعد ألف الثنوية في (يَفْعَلَانِ) ، نحو قوله تعالى : « ولا تبعانْ
سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » .

وتحذف الواو والنون من (يَفْعَلُونَ) ، ويضم آخره ، للدلالة على ضمير
الجمع ، نحو قوله تعالى : « لَتَبْلُوُنَّ فِي أُمُوْلِكُمْ » وقوله تعالى : « وَلَا يَصُدُّكُمْ
عَنْ آيَاتِ اللَّهِ » .

وتفصل نون النسوة عن نون التوكيد بـألف ، فتقول في (يَفْعَلُنَّ) يَفْعَلَنَانِ ،
نحو : وَاللَّهِ لَتَذَهَّبَنَانِ .

وتحذف الياء والنون من (تَفْعَلِينَ) ، وتبقى الكسرة في لام الفعل ، للدلالة
على الياء الحذوفة ، نحو قوله تعالى : « فَإِمَّا تَرَيَّنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » ، ونحو
قول الشاعر :

هَلَّا تَمَنَّ بَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهَدْتَكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلْمَ

هذا في (يَفْعُلُ) : فإن كان الفعل على (افْعُلُ) جرى مجرى (يَفْعُلُ)
في اتصاله بنون التوكيد ، نحو : اكْتَبَنَ درسَكَ يا هَذَا ، واكْتَبَنَ درسَكَ
يا هَذَا ، واكْتَبَنَ دروسَكَ ، يا هَذَا أَوْ يا هَاتَانَ ، واكْتَبَنَ دروسَكَ يا هَؤُلَاءِ ،
واكْتَبَنَانَ دروسَكَنَ يا هَؤُلَاءِ .

الجملة الفعلية في الشرط :

إذا قلت لصاحبك : إن تجتهد تنجح ، فقد علقت نجاحه على اجتهاده
على وجه لا يتحقق معه إلا بتحقق الاجتهد ، وتعليق شيء على شيء ، على هذا
النحو ، هو الشرط . وقد مرّ بنا تفصيل ذلك في الفصل الخاص بالأدوات .
والذى نريد أن نعرض له هنا هو أمور أجملت هناك ، وما زال تفتقر
إلى مزيد من التفصيل .

(١) أن أدوات الشرط : إنْ ؛ وإذا ، ولو ؛ ليست على حال واحدة ؛ فلكل منها استعمال خاص .

أما (إنْ) فيلها (فَعَلَّ)، نحو قوله تعالى : « وإنْ كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرْتُ إِلَيْهِ مَيْسَرَةً »، ونحو قول الشاعر :

فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمَرْأَةَ جَهَةً ضَيَّعَهُ
وَقَدْ وَلَيَ (إِنْ) هُنَا (يَفْعُلُ) مَقْرُونًا بِلَمْ ، وَإِذَا اقْتَرَنْ (يَفْعُلُ) بِلَمْ
كَانْ بِمَنْزِلَةِ (فَعَلَ) دَالًا عَلَى الْمَاضِي :

وilyha (يُفْعَل)، نحو قوله تعالى: «إِن يَسْرُقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلِ». وقوله تعالى: «إِن تُبْدِلُ الصِّدْقَاتِ فَنِعْمَةٌ هِيَ».

وأَمَّا (إِذَا) فالغالب أن يليها (فعَلَ)، كقوله تعالى : « إِذَا جاءَ نَصْرَ اللَّهِ » ، وقول الشاعر :

فإذا غلبت فغالبٌ ملِكٌ زاهٍ به المغلوبُ يفتحُ
وقد يليها (ي فعل) قليلاً ، نحو قول الشاعر :
« وإذا تُصْبِّيكَ خَاصَّةً فتَجَمَّلَ » .

وأمّا (لو) فلا يليها في الاختيار إلا (فعل) ، نحو قول الشاعر :
اللهم كنْتُ من مازِنٍ لَمْ تُسْبِحْ أَبِيلٍ بنو القبيطة من ذُهْلٍ بن شَيْبَانَا

ونحو قول أبي تمام :
 لو سَعْتُ بقعةً لِاعظامِ نَعْمَى لَسْعى نَحْوَهَا الْمَكَانُ الْجَدِيدُ
 وقوله تعالى : « قل لَئِنِ اجْتَمَعَ الْإِنْسَانُ وَالْجَنُّ » ، وقوله تعالى
 « وَلَوْ شَاءَ لَهُدَاكُمْ » .

وقد يليها (يُفْعَلُ) في الشعر خاصة ، كقول أبي تمام :
 لَذَ شُوَبُوبُهَا وَطَابَ فَلَوْ تَسْتَطِعُ فَامْتَعْ فَعَانِقَتُهَا الْقُلُوبُ
 ويكثر أن يليها (أن) المفتوحة المهمزة ، المشددة النون ، كقول
 (أمرى) القيس :
 وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَافٍ، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
 وكقول الرضى :

وَلَوْ أَنَّ مُشْتَاقًا تَكَلَّفَ فَوْقَ مَا فِي وُسْعِهِ لَسْعى إِلَيْكَ الْمُنْبَرُ
 (٢) أن (يُفْعَلُ) بعد (إن) يُجزِمُ ، سواه أوقع شرطاً أم جواباً ، كقوله
 تعالى : « وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تَخْفُوهُ يَحْاسِبُوكُمْ بِهِ اللَّهُ » .
 وقع (يُفْعَلُ) هنا بجز وما في الشرط ، وهو : (تُبَدِّلُوا) وقد جُزِمَ محدودة
 منه النون .. وفي الجواب أيضاً ، وهو : (يَحْاسِبُوكُمْ) وقد جُزِمَ ساكناً .

وكقول الشاعر :
 فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلْدَ الْحَرَامُ
 (٣) إذا ورد مثل قوله تعالى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ » ، وقوله تعالى : « إِذَا السَّيْءَةُ انشَقَتْ » ، وقول أبي تمام :
 إذا مارق بالغَدْرِ حاولَ غَدْرَةً فَذَلِكَ حَرَىٰ أَنْ تَنِيمَ حَلَاثَةً

وقول أبي فراس :
 إِذَا اللَّيلُ أَضْهَوَنِي بَسَطَتْ يَدَ الْهَوَى وَأَجْرَيْتُ دَمَعاً مِنْ خَلَائِقِهِ الْكَبِيرِ

وقول طرفة :

إذا القوم قالوا مَنْ قَىْ خلَتْ أَنْتِي غُنِيتُ فلم أَكْسَلْ وَلَمْ أَبْكَلْ

وقول الشاعر :

وإذا غَايَةَ مَجْدِ رُفَعَتْ نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَاهَا

وقول حسان :

وَإِنْ بَابُ أَمْرِ عَلَيْكَ الْتَّوْيِي فَشَارَ لَبِيبَا وَلَا تَعْصِمِ
إِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ هَذَا وَنَحْوُهُ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشِّعْرِ وَالنَّثْرِ ، فَلِيُسَ فِي هَذَا
تَقْدِيرٍ ، وَلَا تَأْوِيلٍ ، لِأَنَّ أَدْوَاتَ الشَّرْطِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوُهَا وَاقِعَةٌ فِي سِيَاقِهَا،
لِأَنَّ الْجَعْلَ فِيهَا فَعْلَيَّةٌ ، وَالْمَرْفُوعُ الْمُتَقْدِمُ فِي كُلِّ مِنْهَا فَاعِلٌ لِلْفَعْلِ الْمُتَأْخِرِ عَنْهُ ،
لَا لِفَعْلِ مَحْذُوفٍ مَفْسُرٍ بِالْمَذْكُورِ .

(٤) الأصل في جواب الشرط أن يتضمن نسبة مشرّطاً وقوعها أو تحتملها
بتتحقق نسبة الشرط ، فإذا كانت جملة الجواب ذات نسبة واقعة ، أو متزوج عن
وقوعها لم تصلح أن تكون جواباً للشرط ، فإذا احتاج إلى جعلها جواباً ، لزم
اقترانها بالفاء التي يسمى بها النهاية : الفاء الواقعة في جواب الشرط . وهذه الفاء
أداة وصلٍ تُستخدم مثل هذا الغرض . وذلك :

إذا كانت الجملة اسمية ، كقول الشاعر :

فَإِذَا غَلَبْتِ فَغَالِبِي مَلِكٌ زَاهٍ بِهِ الْمَغْلُوبُ يَفْتَحُ

أَوْ كَانَتْ طَلِباً ، نحو قوله تعالى : « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » .

أو كانت إنشاء تتحقق النسبة فيها بـ تمام الكلام ، نحو قوله تعالى « إن
تَبْدِلُ الصَّدَقَاتِ فَنَعَمْا هِيَ » .

أو كانت مصدّرة بقد ، نحو قوله تعالى : « إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخَ لَهُ
مِنْ قَبْلِ » .

أو كانت مصدراً بـَلْنَ ، نحو قوله : إذا سافرت وحدك فلن أكلمك ،
ونحو قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير فلن تُكْفِرُوهُ » .

أو كانت مصدراً بما ، نحو قوله تعالى : « وإن لم تفعل فما بَلَغْتَ رسالته »
وقوله تعالى : « فإن توليت فما سألكم من أجر » .

أو مصدراً بالسين أو سوف ، نحو قوله تعالى : « وإن خِفْتَ عَيْلَةَ
سُوفَ يَغْنِيكُمُ اللَّهُ » .

فهذا وأمثاله من الجمل التي اقترنت بالفاء ، تحتوى على نِسَبَ متحققة ،
أو متوقعة للتحقق ، فلا تصلح أن تكون جواباً للشرط ، ولذلك جاءوا بالفاء
وصلأ يصلها بما قبلها ، ويُخْضِعُها للشرط .

* * *

إضمار الفعل :

الفعل من أهم أجزاء الكلام ، بل هو أهم أجزائه ، لأنَّه لا يقتصر على
الدلالة على الحدث حَسْبُ ، ولكنَّه :

(١) يحدُثنا عما فعل الفاعل ، وعما سيفعل ، نحو : سافر خالد .
سيسافر خالد .

(٢) ويعبر عن سؤال . وعن أمر ، وعن تعجب ، وعن غيرها من
متطلبات الخطاب .

(٣) ويُسْتَهِمُ لإسهاماً مهماً في الإسناد .
والجملة الفعلية أكثر الجمل شيوعاً في الاستعمال ، بل التعبير بالفعل أساس
التعبير في العربية ، وهذا يقتضي أن يكون الفعل مذكورة . ولكنَّ مناسبات
القول قد تقتضي أحياناً عدم ذكره ، لأنَّه قليل الأهمية ، بل لأنَّ كثرة استعماله
ودلالة مُلَابسات القول ومناسباته عليه ، وتَوَافُر الدلائل بذلك عليه .. تجعل من
ذكره تطويلاً .

وترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية ، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل ، ولا يراد بها إلى ذكر الفعل ، ولا يكون بالشكل حاجة إلى تقديره ، لأنها من الوضوح في منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حشوا لا جدوى فيه .

وكثيراً ما يدور الكلام بين المتخاطبين ، فيرسلون جملة فعلية لم يظهر فيها فعل ، ولم يصرح فيها بلفظه ، اكتفاء بما يدل عليه من دلائل وملابسات ، ولا يشعرون وهم يتخاطبون أنهم حذفوا أهم أجزاء الكلام ، لأنهم اكتفوا بما يدل على الفعل من سياق .

وأنت إذا رأيت صاحبك يُسَدِّد سهاماً يريد أن يرمي به غرضاً ، فقلت له : القرطاسَ القرطاسَ ، لم تذكر فعلاً ، ولا حاجة بك إلى أن تذكره ، لتقiam الدلائل على أن الحال التي عليها صاحبك هي حال من يتهم بالرمي ، فإذا قلت : القرطاسَ ، أدرك صاحبك قصدك ، وعرف أنك إنما تريد أن يرميَ هو القرطاس ، فيرميه .

وإذا رأيت إنساناً يسير في طريق ، وهو غافل عن سيارة توشيك أن تصدِّمه ، فقلت له : السيارة السيارة انتبه وأفلت من خطركان وشيكا ، وعرف من سياق الخطاب ، ومن لحن القول ، أنك إنما تريد أن تخدره من خطر السيارة ، فينجو منها ، ولم تكن به حاجة إلى أن يسمع منه لفظ الفعل : (احذر) ، ولا بك حاجة إلى أن تصرّح بلفظه .

وإذا رأيت إنساناً في حال تلوّن وتقلب ، وأردت أن توئنه قلت له : أتيميا مرة وقيسيا أخرى ؟ ! وكأنك قلت له : أتحول تيمياً مرة وقيسياً أخرى ! ! ، ولكنك لا تحس بالحاجة إلى أن تظهر الفعل ، لأن حال مخاطبك وما هو عليه من تقلب وتحوّل أغناك عن إظهاره . وممّى توافرت الدلائل على شيء من الكلام ترك إظهاره .

في ضوء هذا ونحوه يفسّر ترك إظهار الفعل في كثير من التعبيرات، ويُسْكِت عن تقدير فعلٍ بعينه. وفي ضوء هذا أيضاً يفسّر نصبَ كثير من الموضوعات التي جاءت منصوبة ولم يذكر الفعل معها.

ولكن النحاة حاروا في نصبهما، وتتكلفوا في تفسير الناصب ما تتكلفوا من تقديرات وتأويلات استحال بها الكلام إلى ضرب من العبث والفضول. ولا يفسّر نصب هذه الموضوعات التي ترك إظهار الفعل معها إلا بوقوعها في سياق فعلٍ دلت عليه مناسبات الخطاب، وقرائن القول.

الموضوعات التي جاءت منصوبة بوقوعها في سياق فعلٍ كثيرة. منها :

(١) ما وقع في سياق أمر أو نهي، كقوله تعالى : « اتهوا خيرا لكم » نصب (خيراً) هنا لوقعه في سياق فعلٍ، لأن السياق الذي وقع فيه (خيراً) سياق طلب، ولا حاجة بنا إلى أن نتكلف تقدير فعلٍ بعينه، نزد المتصوب إليه.

(٢) وما وقع في سياق فعلٍ ليس أمراً ولا نهياً، كسياق الدعاء والحمد والتعجب، نحو :

سَقِيَاً ورَعِيَاً، ونحو : حَمْدًا وشَكْرًا، ونحو : عَجَباً وَبَهْرَا، كما في قول عمر بن أبي ربيعة :

قال قوم : تَحْبُّهَا؟ قالت : بَهْرَا عدد الرمل واللحى والترب

(٣) ما وقع في سياق تحذير أو تنبية أو لَوْم أو تقرير، نحو قوله : إياك والذهب إلى هناك ، أو : السيارة ، أو نحو قول الشاعر :

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

ونحو قوله : أَقْعُوداً وقد سار الركب؟ ! ، ونحو قوله : أَمْيِمِياء مرة وقيساً أخرى !

(٤) ما وقع أمرا من المصادر النصوبية ، كالذى جاء في قول قَطْرَى
ابن الفُجَاجَةَ :

فَصَبَرَّا فِي مَحَالِ الْمَوْتِ صَبَرَّا فَإِنَّمَا نَيلُ الْخَلْوَةِ بِمُسْتَطْعَمٍ
وَإِنَّمَا نَصْبَ هَذَا الْمَصْدَرَ ، أَعْنَى صَبَرَّا ، لِأَنَّهُ أُرْسَلَ إِرْسَالَ الْأَمْرِ ، وَلَمْ
يُرَدْ بِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَتَحْدِثًا عَنْهُ .

وهنالك مواضع أخرى ينتصب فيها الاسم محمولا على فعل تُرِكَ إظهاره ،
وقد مرّ بنا إجمالاً ، ومنه قوله تعالى : « بَلَى ، قَادِرِينَ » ، فنصب (قادرين) ،
لأنه وقع في سياق فعلٍ ، مرّ بالسامع ذكره ، فقد سبق قوله تعالى : « أَبْحَسْبَ
الْإِنْسَانَ أَنْ لَنْ نَجْمِعَ عَظَامَهُ » .

ومثله قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا : خَيْرًا » أي :
أنزل خيراً ، وقد ترك إظهار الفعل هنا اكتفاء بوروده في السؤال .

وقد حلَّ التسْهِةُ عَلَى هَذَا الْبَابِ ، أَعْنَى بَابِ إِضَاحِ الْفَعْلِ ، أَوْ تَرْكِ
إِظْهَارِهِ مَسَائِلَ زَعْمُوا أَنَّهُ الْفَعْلُ فِيهَا مَضْمُرٌ ، مَتْرُوكٌ إِظْهَارَهُ ، وَجَمِيلَةُ
هَذِهِ الْمَسَائِلِ :

(١) مسألة (حذف الفعل) بعد أدلة الشرط في نحو قوله تعالى :
« وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ إِسْتَجَارَكَ » ، وقوله تعالى : « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ
تَمْلِكُونَ » .

(٢) مسألة (حذف الفعل) بعد أدوات خاصة بالفعل ، نحو قوله :
« هَلَّا زِيدَا أَكْرَمْتَهُ » .

(٣) مسألة (حذف الفعل) المجاب به شرط ، في الموضع التي يتقدم فيها
جواب الشرط ، نحو قوله : أَزُورُكَ إِنْ تَرْزُنِي .
أما المسألة الأولى : فليس فيها إضمار ، ولا تقدير ، لأن المرفوع الذي ولَّ
أدلة الشرط فاعل للفعل المتأخر عنه ، والجملة ما تزال فعلية ، وأدلة الشرط

واقعة في سياقها ، فلا حاجة بنا إلى أن نتكلّف ما تكلّفه النحاة من تقدير فعل واجب الحذف ، مفسّر بالفعل المذكور ، فيصير تقدير الكلام : وإن استجارتك أحد من المشركين استجارك ، وقد مرّ بنا ذلك .

وأما المسألة الثانية فليس فيها إضمار ولا تقدير أيضاً ، لأن الاسم المنصوب بعد (هلا) في المثال المذكور ، مفعول مقدم للفعل المتأخر ، ولا يمنع من كونه مفعولاً له اتصاله بضميره ، أو اشتغاله عنه بضميره ، على حدّ تعبير النحاة .
وأما المسألة الثالثة فليس فيها إضمار ، ولا تقدير كذلك ، لأن قولنا : أزورُك إن ترْنَى شرطية تامة ، تحتوى على الشيئين اللازم توافرهما في كل جملة شرطية ، أعني : عبارة الشرط ، وعبارة الجواب .
أما عبارة الشرط فقولنا : (ترْنَى) .
وأما عبارة الجواب فقولنا : (أزورُك) .

وليس هنا ما يمنع من تقدم ذكر الجواب ، ما دامت الجملة حاوية كل مقوّماتها . ففيها أداة الشرط ، وفيها عبارة الشرط ، وفيها عبارة الجواب ، وفيها فوق ذلك ما في آية جملة شرطية من تعليق أمر على أمر ، فقد علق المتكلّم زيارته على زيارة الخاطب ، بحيث لا تتحقق زيارة المتكلّم إلا بتحقق زيارة الخاطب ، وهذا مدلول عليه في هذه الجملة ، في وضوح وجلاء . فلا مجال حينئذ إلى أن تتحمّل ، كما تتحمّلوا ، تقدير فعل مدلول عليه بالفعل السابق الأداة .

أفعال الوجود :

أفعال الوجود في العربية : كان . أصيغ . أمسى . أنسى . ظلّ . بات .
ما زال . ما انفك . ما برح . ما فتى .

وهي ثلاثة أقسام :

(١) ما يدل على الكينونة العامة ، أو الوجود العام ، وهو : كان .

ومثلها في الدلالة على الوجود العام : وُجِدَ .

(٢) ما يدل على الكينونة الخاصة ، وهو : أصبح . أمسى . أضحي .
ظل . بات . وذلك لأن :

- أصبح : تدل على الوجود في الصباح .
- وأمسى : تدل على الوجود في المساء .
- وأضحي : تدل على الوجود في الضحى .
- وظل : تدل على الوجود في النهار .
- وبات : تدل على الوجود في الليل .

وينبغي أن يكون مثمناً : (غداً) ، لدلالتها على الوجود في الغدأة ، نحو : غداً الجو جيلاً .

(٣) ما يدل على الكينونة المتصلة أو الدائمة ، وهو : ما دام ، مازال ،
ما برح ، ما انفك ، ما فتى ، نحو : قلود الأطيار بأوكارها ما دام المطر
يهلل ، مازال المطر ينهمر . ما برح المطر ينهمر . ما انفك المطر ينهمر .
ما فتى المطر ينهمر .

وكلها تعبّر عن معنى واحد ، هو الكينونة المتصلة أو الدائمة .
وأكثر أفعال الوجود دوراناً في الاستعمال هو : كان ، لدلالتها على الوجود
العام المطلق ، وظا في العربية استعمالات مختلفة :

(١) تستعمل كسائر الأفعال اللاحزة ، نحو قوله تعالى : « وإن كان
ذو عسرة فنظره إلى ميسرة » :

كان : فعل ماض ، من أفعال الوجود .

ذو عسرة : مستند إليه ، مرفوع بالواو ، أو بالضمة الممطوظة .

(٢) وتستعمل ملحقة بمنصوب انعقدت عليه فائدة الخبر ، حين
يكون الإخبار بها وبفاعليها إخباراً ليس بذى فائدة ، لوضوحه ، نحو :
كان الجو صحو .

(٣) و تستعمل أدلة دالة على الزمان ، مفرغة من الدلالة على الحدث أو الوجود ، وذلك في الموضع التي قالوا فيها بزيادتها ، كقولهم : ما (كان) أَفْضَلَ خالداً ، وما (كان) أَحْلَى الربيع ، وكقول أم عقييل بن أبي طالب :

أنت (تكون) ماجد نبيل إِذَا تَهَبَ شَمَاءً بَلِيلَ

أنت : كنایة عن المسند إليه : المبتدأ .

ماجَدُ : خبر المبتدأ ، مرفوع .

تسكون : حَشْوُ ، دال على الزمان .

وكقول الشاعر :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا (كانوا) كرام .

كانوا : حشو ، جيء به للدلالة على الزمان .

كرام : نعت لجيران ، مخوض .

(٤) و تستعمل ضميمة لفعل ، لتدل معها على ماضٍ منقطع ، نحو :

كَانَ فَعَلَ .

كَانَ قَدْ فَعَلَ .

قَدْ كَانَ فَعَلَ .

فليس لـ كان مع (فعل) دلالة على شيء ، ولكنها ضميمة تدل هي والفعل بعدها على انقطاع الحدث في الماضي ، كقول أبي تمام :

قدْ كان بوآه الخليفة جانباً من قبليه حرماً على الأقدار

و تمتاز (كان) عن سائر أفعال الوجود بأنها تامة التصرف والاشتقاق .

فلها صيغة الماضي : (كان) . و لها صيغة الحاضر : (يكون) ، و لها صيغة الدائم (كائن) ، و لها صيغة الطلب : (كن) .

افتقارها إلى منصوب :

إن الإخبار بفعل الكنونة والكائنات إخبار لا يصح السكوت عليه غالباً، لأنها إنما تدل على الوجود، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة، أو معدومها، لذلك يُستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث عنه يجعلها الخطاطب.

وينبغي ما يبين الحال منصوباً، لأنه خارج عن الإسناد لأن الإسناد قد تم بين فعل الوجود والوجود نفسه، فإذا يُعرَّب المنصوب؟

إذا قلنا : كان المطر غزيراً، أو مازال المطر منمراً، أو بات المطر طلاً، فالإسناد كان قد تم بين فعل الوجود، والوجود نفسه. أي : بين (كان) والمطر، و (ما زال) والمطر، و (بات) والمطر. أما المنصوب فحال تبين هيئة الوجود، سواء أكان وجوده مطلقاً كالكون المعتبر عنه بـ(كان)، أم مقيداً بمجال زمنيٍّ خاص، كالصباح في (أصبح)، والليل في (بات)، أم متصلة مستمراً، كالكون المعتبر عنه بما زال وما انفكَ، وما برح، وما فتى، وما دام.

وقد يسأل المرء نفسه : هل يكون خبر (ـكانـ) دائمانكرة فيعرب حالاً؟
ألا يجوز أن يكون معرفة نحو : كان محمد الأولـ؟

ولتكن لا يندم الجواب عن هذا بعد استعراض (الحال)، واستعمالاتها المختلفة : فقد جاءت الحال، معرفة في استعمالات واسعة، وفي نصوص صحيحة. ولا يمسَّ ورود (الحال) معرفة ما اعترض به النحو، وما تكلفوه من تأويلها بالنكرة :

فقد جاءت الحال معرفة بــأنـ، نحو : ادخلوا الأولىـ فالـأولـ، وجاءوا الجمـاء الغـيـرـ. وأرسلـها العـراـكـ.

وجاءت معرفة بالإضافة، نحو : جلس زيدـ وحدهـ، ورجع عودـه على

بدنه ، وفعل ذلك جهده وطاقتة ، وجاءوا قَضَّهم بقضيضهم ، ونفروقاً أيديَّاً
سبَا ، وجاءوا ثالثتهم وأربعتهم وخمسمتهم ، إلى عشرتهم ، في لغة أهل الحجاز :
ولو صَحَّ تأويل هذا كله وغيره بالنكرة ، ملافت السائل أن يقول
(الأول) في قوله : كان حمْدُ الأول ، بالنكرة أيضاً ، وحيثند تصحَّ القاعدة ،
ويطرد الأصل .

إضمار كان :

ولدلالة (كان) ، وما يتصرف منها: (يكون ، كائن ، كن) ، على الوجود العام المطلق ، كان لها أثر ملحوظ في ثبيت الإسناد وتحقيقه ، وخاصة في المسندات الجوانيد ، كزید في قوله : هذا زید ، والجديد معدن . ولكثرة ذلك في الاستعمال ووضوحه ، يستغنى عن ذكرها : اكتفاء بدلالة القرآن ومناسبات القول ، فإذا قيل : زید أخوك ، أو زید في الدار ، أو زید أمامك ، فإن التعبير يدل التزاما على السكونية العامة ، التي تربط المسند بالمسند إليه .

وقد يصرّح بفعل الوجود بين المبتدأ والخبر ، توكيدا وثبتا ، لتحقق النسبة
ببينهما ، كقول أم عَقِيل :

أنت تكون ماجد نبيل إذا نهب شمال بليل
وهو استعمال قليل ، وقد يكون للضرورة يدُّ في التتصريح به . فقد استغنت
العربية عن ذكره اكتفاء بما يدل على تحقق الإسناد ، وهو الرفع المرموز به
بالضمة ، ولذلك كان عيناً أن يقدر فعل الكينونة في العربية ، فإذا أردت إلى
أعراب مثل قولنا : زيد أمامك ، أو (في الدار) قيل :

زید : مسنـد إلـيـه مـبـتـداً ، مـرـفـوع

أمامك : خمر المبتدأ .

ولا يحتاج العرب إلى أن يعلق هذا الخبر بشيء مقدر ، هو الوجود العام المعبّر عنه بلسان العربين بكلّه أو استقرّ أو بكتّان ، أو مستقرّ ، وذلك لوضوحة بوجه يصير التقدير معه لغوا وعبثاً وتطويلاً .

الأفعال الشاذة

فـالعربية كما في غيرها ، أفعال شاذة متخلّفة ، جَمِدت على حال واحدة ، وـلم تتصـرـف تصرـف الأفعال ، وهي في جملتها :

(١) فعل الرجاء : عَسَى .

(٢) فعل المدح والذم : نِعْمَ ، وَيَئِسَ .

(٣) أفعال مركبة ، تألف كل واحد منها من أصلين ، تلزّما في الاستعمال ، ونُزِّلا منزلة الكلمة الواحدة ، ومنها : ليس ، حَبَدا ، وَحَيَّهُل .

(٤) أفعال بــدائية متخلّفة ، سماها النحاة المناطقة بأسماء الأفعال ، نحو : هــيــهــات ، وــشــتــان ، وــأــفــ ، وــأــوــهــ ، وــصــةــ ، وــمــهــ ، وــنــزــالــ ، وــتــرــاــكــ ، وــأــمــاثــلــهــ .

عَسَى :

فعل شاذ جامد ، تختلف عن الأفعال المتطرّفة ، وانتهــى بــتــخــلهــ إلى أن يتخلــى عن دلالــتهــ ، واستعمل استعمال الأدوات للدلالة على الرجاء ، مثل : « لــعــلــ » ، نحو : عــســى زــيــدــ قــائــمــ (١) .

إن الســكــلامــ بدون (عــســى) هو : زــيــدــ قــائــمــ ، وهو مبتدأ وخبر ، وجــيــءــ

(١) روى أبو العباس ثعلب أنهم يقولون : عــســى زــيــدــ قــائــمــ .

بعسى للدلالة على الرجاء ، ولم يطرأ على الجملة بعدها ما يغير حكم المبتدأ فيها ،
أو حكم الخبر .

ونحو قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسِيَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجُّ قَرِيبٍ
وَأَصْلَ الْكَلامُ هُنَا ، كَالْمَثَالُ السَّابِقُ : الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسِيَ فِيهِ يَكُونُ
إِلَغٌ . . . ثُمَّ دَخَلَتْ عَسَى لِلدلَّةِ عَلَى أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ هُنَا
مَرْجُوَّةً وَمُتَوقَّعَةً .

وتدخل عسى على جملة اسمية ، كما مر في المثال والبيت ، وعلى جملة
فعلية . ودخولها على الجمل الفعلية أكثر في الاستعمال . وإذا دخلت على الجمل
ال فعلية ، وكان الفعل فيها يليها ، فُصِّلت عنـه بـأـنـ ، نحو قوله تعالى : « وَعَسَى أـنـ
تـكـرـهـواـ شـيـئـاـ وـهـوـ خـيـرـ لـكـ ، وـعـسـىـ أـنـ تـحـبـواـ شـيـئـاـ وـهـوـ شـرـ لـكـ » .
(عسى) هنا للدلالة على الرجاء ، وقد ولتها الفعل ؛ تـكـرـهـونـ ، وـتـحـبـونـ ،
وـ(ـأـنـ) : وـأـصـلـ ، استخدم هنا لإيصال الرجاء إلى الجملة ، ولتخليص الفعل
للاستقبال ، ولفصل (عسى) عن الفعل ، لأن العرب لم يؤلفوا جملة يتـوالـيـ فيها
فعلان بلا فصل .

أما نحو قوله : عسى زيد أن يقوم ، فأصل الجملة بغير (عسى) : زيد
يقوم ، وهذه الجملة فعلية ، تقدم فيها المسند إليه ، وهو الفاعل ، ولم يمنع
من كونها فعلية تقدّم الفاعل ، وابتداء الكلام به ، مادام المسند فعلا ، لأن كون
المسند فعلا هو الذي يفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

و (عسى) في هذا المثال مثل (لعل) ، وأن : وـأـصـلـ ، وليس (زيد) :
اسـمـاـ لـعـسـىـ ، كما قال التحاة ، ولـسـكـنـهـ فـاعـلـ الفـعـلـ المـتأـخـرـ ، وجـيـءـ (ـأـنـ)ـ فيـ هـذـهـ
الجملـةـ يـشـيرـ إـلـىـ كـوـنـهـاـ فـعـلـيـةـ ، لأنـهـ لـوـ كـانـ الـاسـمـ المتـقدـمـ مـبـتـداـ لـماـ صـحـ أـنـ يـكـونـ
خـيـرـ :ـ أـنـ ،ـ وـفـعـلـ ،ـ وـهـمـ مـؤـولـانـ بـالـمـصـدـرـ ،ـ وـلـاـ يـخـبرـ عـنـ الـذـاتـ بـالـمـصـدـرـ ،ـ

ولا يسعنا أن نقبل تقديرات النحاة هنا ، لأنها تفسد المعنى . وإذا كان الاسم المقدم هو الفاعل لل فعل المتأخر ولا مبتدأ ، كانت الجملة فعلية ، وكان تقدير الكلام قبل أن يتقدم الفاعل هو : عسى أن يقوم زيد .

وربما استعملتْ (عسى) استعمالَ الفعل المتصرف ، فاتصلت بها التاء .

كتنائية عن الفاعل ، كقول الشاعر :

أكثُرَتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَكْثِرَنَّ إِنِّي عَسِيْتُ صَائِمًا
وربما استعملت استعمال (لعل) ، فتتصل بها الضمائر التي تتصل ببلع ،
نحو: لعلَّ ، لعلَكَ ، لعلَه ، فيقال : عسايَ ، وعساكَ ، وعساهُ ، وهي
في مثل هذا الاستعمال — عند سيبويه — حرف كَلَعَلَّ .

نعم وبئس :

وهما فعلان شاذان جامدان مختلفان عن سائر الأفعال ، فليس في أمثلة
الأفعال ، وأبنيتها ، مثال على (فعل) .

وقد يستعملان استعمال الأفعال المتصرفة في الاتصال بتاء التأنيث الساكنة
حين يكون الفاعل مؤنثا ، نحو : نعمتِ المرأة هند ، وبئستِ الحالُ الحاجةُ .
وإذ خلقتْ (نعم وبئس) عن سائر الأفعال أخذتا أسلوباً خاصاً ، واستعمالاً
خاصاً ، فهما تستعملان في العربية لتأدية معنى جديد ، وهو المدح والذم ،
وتحتاجان في هذا الاستعمال إلى :

(١) فاعل .

(٢) ومحصوص بالمدح في (نعم) ، وبالذم في (بئس) .

نحو : نعم الطالبُ خالدُ ، وبئس الرجلُ زيدُ .

أما فاعلهما فمعروف بألف في أغلب الاستعمالات ، كما مرّ ، وكقوله تعالى :
«نعمَّ الْمَوْلَى ونعمَ النَّصِير» . أو مضارف إلى معرفة بألف ، كقولهم ، نعمَ عَقْبَى
الْكَرَمَاء ، وكقوله تعالى : «ولنعمَ دارَ المُتَّقِين» .

وقد يضم فاعلها ، فلا يصرّح بذلك ، ويُفسّر بسکرة منصوبة ،
كقوله تعالى : « بَئْس لِلظَّالِمِينَ بَدْلًا » ، وكقول الشاعر :
لَنْعَمْ مَوْئِلًا الْمُولَى إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاءَ ذَى الْبَغْيِ وَاسْتِلْأَةَ ذَى الْمَحَنِ
وقد يجيء فاعلها على غير ما ذكر ، نحو قوله تعالى : « إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ
فَنِعِمَّا هِيَ » ، ونحو قوله تعالى : « بَئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ » ، ففاعلها
في هاتين الآيتين هو : (ما) الموصولة بجملة .

وأما المخصوص بالمدح أو الذم ، فهو اسم مرفوع يأتي بعد فاعل (نعم)
أو (بئس) ، ويقوم مقام عطف البيان ، في توضيح فاعلها وتفسيره ، نحو
قولهم : نعم الرجل خالد ، وبئس الرجل زيد : فالحال ، وزيد هنا ، هما :
المخصوصان بالمدح والذم ، وقد جيء بهما لتفسير عام قبلهما ، وهو : الرجل ،
لأن (أل) فيه ليست للتعریف ، ولذلك ليبيان الجنس ،
وقد درج النّحاة على أن يعربوه :

(١) مبتدأ ، والجملة قبله (نعم وفاعلها ، أو بئس وفاعلها)
خبراً مقدماً .

(٢) أو خبراً لمبتدأ محدود ، تقديره : المخصوص بالمدح ، أو المخصوص
بالذم ، وهو أسوأ الإعراقين .

ويبدو أن إعرابه عطف بيان يتفق مع ما للمخصوص بالمدح أو الذم
من وظيفة لغوية ، وهي كونه مفسّر الماقبلة ، ومبينا لها .

الأفعال المركبة :

وهي أفعال قليلة ، منها : ليس ، وحبيدا ، ولا حبذا ، وهلم .

(١) ليس :

وهي كلمة مركبة من (لا) أداة نفي ، و (أيّسَ) فعل كينونة قديم .
و (ليس) في استعمالاتها تدل على نفي الوجود .

تَخْلُفُ هَذَا الْفَعْلُ : (أَيْسَ) عَنْ سَائِرِ أَفْعَالِ السَّكِينَةِ، وَجَمَدَ مِرْكَبًا مَعَ (لا) فِي النَّفِيِّ، وَخَصَّهُ الْاسْتِعْمَالُ بِأَسْلُوبٍ خَاصٍ، وَاسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَدْوَاتِ، فَانْتَهَى فِي هَذَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَدْلِلُ إِلَّا عَلَى مَا تَدْلِلُ عَلَيْهِ (لا) فِي النَّفِيِّ، وَإِنْ احْتَفَظَ بِخَصَائِصِ الْفَعْلِ الْأُولَى، مِنْ اتِّصَالِ بَنَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِضَمَارِ الرَّفْعِ، نَحْوُ : لَيْسَتْ ، لَسْتْ ، لَيْسَا ، لَيْسُوا ، لَسْنَ .

وَهُوَ إِنَّمَا يُسْتَخْدِمُ غَالِبًا فِي نَفِيِّ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ، نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدُ قَائِمًا . وَالْجَمْلَةُ الْمُثَبَّتَةُ هِيَ : زَيْدُ قَائِمٌ . وَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ مُسْتَدَلٌ إِلَيْهِ مَرْفُوعٌ، وَ (قَائِمٌ) خَبْرٌ، وَوُصْفٌ لِهِ فِي الْمَعْنَى، فَيُرْتَفِعُ بِأَرْتِفَاعِهِ، وَالْخَبْرُ إِنَّمَا يُرْفَعُ إِذَا كَانَ وَصْفًا لِلْمُبْتَدَأِ، أَوْ كَانَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ كَأَنَّهُ هُوَ .

فَإِذَا قَلْتَ : لَيْسَ زَيْدُ قَائِمًا، فَقَدْ نَفَيْتَ أَنْ يَكُونَ (قَائِمًا) وَصْفًا لِلْمُبْتَدَأِ، فَلَذِلِكَ نَصِيبُ الْخَبْرِ، وَنَصِيبُ الْخَبْرِ هُنَا كَنَصِيبِ الْخَبْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « مَا هَذَا بَشَرًا »، فَالْخَبْرُ هُنَا مَنْصُوبٌ، لَأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ وَصْفًا لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، تَابَعَاهُ لِهِ فِي الرَّفْعِ، لَأَنْ (ما) هُنَا وَفِي غَيْرِ هَذَا الْمَسْكَانِ، نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْخَبْرَ لَيْسَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى، لَوْ ذَهَبْتَ مِنْهُ (ما) لِكَانَ الْكَلَامُ : هَذَا بَشَرٌ بِرْفَعِ الْخَبْرِ .

حَبَّدَا، وَلَا حَبَّدَا :

(حَبَّدَا) : فَعْلٌ مِرْكَبٌ جَامِدٌ، لَيْسَ لَهُ إِلَّا اسْتِعْمَالٌ وَاحِدٌ، فَقَدْ أَلْحَقَتْ بِهِ (ذا) وَصَارَ الْفَعْلُ مَعَ (ذا) بِمِنْزَلَةِ الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَاسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ (نعم) فِي إِرَادَةِ الْمَدْحِ؛ وَلَمْ تَتَصَلُّ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، كَمَا تَتَصَلُّ بِنِعْمَ حِينَ يَكُونُ فَاعِلَّهَا مُؤْنَثًا، نَحْوُ : نَعَمْتِ الْمَرْأَةُ زَيْنَبُ، لَأَنَّ فَاعِلَّ (حَبَّدَ) هُوَ (ذا)، وَهُوَ مَذْكُورٌ دَائِمًا، لَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَفْرَدٍ مَذْكُورٍ . وَلَمْ تَتَصَلُّ بِهِ ضَمَارِ الرَّفْعِ، كَمَا اتَّصَلَتْ بِلَيْسٍ، لَأَنَّ فَاعِلَّهُ مَعَهُ دَائِمًا، وَهُوَ (ذا)، وَهُوَ كَالْجَزِءِ مِنْهُ .

و (لا حبذا) : هو : حبذا ، مسبوقة بأداة النفي ، ولذلك يستعمل استعمال (بئس) في إرادة الذم ، ولم تصل به تاء التأنيث الساكنة ، كما اتصلت ببئس ، لأن فاعله مذكر دائمًا أيضًا ، وهو : ذا .

ويلحق « حَبَّذَا وَلَا حَبَّذَا » باسم مرفوع أيضًا ، يسمى بالخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم ، ووظيفته توضيح ما في فاعلهما من إبهام ، فهو بمنزلة عطف البيان في تفسير المعطوف عليه ، وتبيينه ، وذلك لأن (ذا) في الإشارة كنایة عامة مبهمة ، يشار بها إلى كل مفرد مذكر على حدة ، عاقل وغير عاقل ، ولا بد لإزالة الإبهام منها ، وتعيين المشار إليه ، من إشارة حسية ، وقد قام المخصوص بالمدح في (حبذا) ، والخصوص بالذم في (لا حبذا) مقام الإشارة الحسية في توضيح المشار إليه .

وقد درج النحاة على أن يعربوا المخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم بعد (حبذا) و (لا حبذا) :

- (١) إما مبتدأ مؤخراً ، و (حبذا) أو (لا حبذا) خبراً مقدمًا .
- (٢) وإما خبراً لمبتدأ محنوف ، تقديره : المخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم ، وهو أسوأ الإعرابين . والظاهر : أنه عطف بيان ، كما مر في نعم وبئس ،

هَلْمٌ :

هَلْمٌ : فعل مركب ، يدل على تركيبه بناؤه وتأليفه ، وهو مركب من (ها) في التبييه ، و (لم) . ومعنى (هلم) : أُقْبِلَ ، أو : إِيْتَ ، أو أَحْضِرَ .
وطَلَمْ في العربية استعمالان :

- (١) يستعمل استعمال الفعل الجامد ، فيلزم حالة واحدة مع المفرد والمشتهر والجمع ، ومع المذكر والمؤنث ، فيقال : هَلْمٌ يَا خَالِدَةً ، وَهَلْمٌ يَا خَالِدَان ،

وَهُلْمٌ يَا خَالِدَتَانِ ، وَهُلْمٌ يَا خَالِدَوْنِ ، وَهُلْمٌ يَا خَالِدَاتِ ، وَهُلْمٌ لِّمَجْةِ أَهْلِ السَّجَاجِزِ .
وَبِهَا جَاءَ التَّزْرِيلُ . قَالَ تَعَالَى : « قُلْ هُلْمٌ شَهَدَأَكُمْ » أَى : إِيْتُوا شَهَادَتَكُمْ ،
أَوْ أَحْسَرُوهُمْ . وَقَالَ تَعَالَى : « وَالْقَائِلِينَ لِإِخْرَاجِهِمْ هُلْمٌ إِلَيْنَا » أَى :
إِيْتُوا إِلَيْنَا .

(٢) ويستعمل استعمال الفعل المتصرف ، فيطابق النحو انتظاماً في الإفراد
والثنائية والجمع ، وفي التذكير والتأنيث . فيقال : هُلْمٌ يَا خَالِدٌ ، وَهُلْمٌ
يَا خَالِدَةٍ ، وَهُلْمٌ يَا خَالِدَانِ وَيَا خَالِدَتَانِ ، وَهُلْمَوْنٌ يَا خَالِدَوْنِ ، وَهُلْمُمْنٌ
يَا خَالِدَاتِ . وهى لمحة بنى تميم .

و (هُلْمٌ) فعلٌ في كُلِّ الْهَجَجَيْنِ ، لأنَّها تدلُّ على ما يدلُّ عليه سائر أفعال
الأمر ، من طلب إحداث الفعل ، ولكنه فعل جامد مركب شاذ ، جاءَ على
مثَالٍ ليس من أمثلة الأفعال .

الأفعال المختلفة :

هي أفعال شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها ، وفي استعمالاتها ، فهي على
أمثلة ليست من أمثلة الأفعال ، ولا يتصل بها ما يتصل بالأفعال من خصائص ،
ولا تتصل بها تاء التأنيث الساكنة حين يجيء الفاعل بعدها مؤثراً .

وقد سمّاها النحاة البصريون بأسماء الأفعال ، لأنَّها عندهم ليست أفعالاً ،
 وإن تضمنت معانيها ، لدخولها ميختص بالأسماء عليها أحياناً ، وهو التشون .
وليسَت أسماء ، لأنَّها تدلُّ على حدث يقترب بزمان . فهي عندهم بمنزلة بين
الأسماء والأفعال ، ولذلك سموها بأسماء الأفعال .

ويقسمونها ثلاثة أقسام :

- (١) اسم الفعل الماضي ، نحو : هيئات ، وشنان .
- (٢) واسم الفعل المضارع ، نحو : أَفْ ، وَأَوْ ، وَأَوَّاهٌ ، وَوَئِنْ .

(٣) واسم فعل الأمر ، نحو : صَهْ ، وَمَهْ ، ونحو : حَذَارِ ، وَنَزَالْ ،
ونحو : إِلَيْكَ ، وَمَكَانِكَ .

هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقة ، كما قال الكوفيون ، ولكنها تختلفت
عن سائر الأفعال ، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرفيها ، ولا في صياغتها ،
ولا في اتصالها باللواحق ، من ضمير وفاء تأنيت .

أما تنوين بعض هذه الأفعال ، نحو : صَهْ ، وَمَهْ ، وَأَفْ ، وَآهْ ، وهو
ما تمسّك به البصريون في تسميتها بأسماء الأفعال ، فلم يخرجها عن فعليتها ،
لأنه ليس تنوين التشكير الذي هو من خصائص الأسماء ، ولكنه تنوين يلحق
بعضها مما كان على حرفين ، كما مثلاً ، لشکير أصواتها ، وإلحاقها بالثلاثي
الذى صار الوحدة الكمية في العربية ، ولذلك لم ينون مثل ديهات ، وستنان ،
ونزال مما زاد بناؤه على حرفين .

هذا ويبدو أن النحاة أدخلوا في هذا الباب ما ليس منه ، وذلك شيئاً :
أولها : ما كان على (فعال)، كـحذار ، وـنـزال ، وـتـراك ، بمعنى :
احذر ، ونزل ، وترك .

وثانيها : ما كان ظرفاً ، أو مضافاً إليه بالأداة ، نحو : دونك ،
ومكانك ، وإليك ، وعليك .

أما ما كان على (فعال) فليست بشاذ ، لأنه مطرد صوغه من كل
فعل ثلاثي ، وكونه مطرداً يتعارض مع ما عليه هذه الأفعال من جمود
وتحفّظ .

و (فعال) : طلب كـأـفـعـل ، وهو لطلب إحداث انتعل فوراً ، وهو
صيغة أخرى لفعل الأمر ، وكان فعل الأمر يحيى على صيغتين :
الأولى : صيغة : (أـفـعـل) .
والثانية : صيغة : (فـعـالـ) .

وَكَلَّا هُمَا مَصْرُدٌ صَوْغَهُ مِنِ الْثَّلَاثَىٰ ، وَكَلَّا هُمَا دَالٌ عَلَى طَلْبِ إِحْدَاثِ
الْفَعْلِ ، إِلَّا أَنْ يَنْهِمَا فَرْقًا ، هُوَ أَنَّ (أَفْعَلْ) يَطْابِقُ الْمَخَاطِبَ أَوَّلَ الْمَأْمُورِ ،
فِي الْإِلْفَرَادِ وَالشَّتَّىْةِ وَالْجَمْعِ ، وَفِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيْثِ . تَقُولُ : اكْتَبْ دَرْسَكَ
وَاكْتَبْيْ دَرْسَكَ ، وَاكْتَبَا دَرْوِسَكَ ، وَاكْتَبُوا دَرْوِسَكُمْ ، وَاكْتَبُنَّ
دَرْوِسَكُنَّ .

وَأَنَّ (فَعَالٍ) يَلْزَمُ حَالَةً وَاحِدَةً ، هِيَ الْبَنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ ، فِي جَمِيعِ
تَلْكَ الْأَحْوَالِ ، فَيَقُولُ : حَذَارٌ يَا خَالِدٍ ، وَحَذَارٌ يَا هَنْدٍ ، وَحَذَارٌ يَا خَالِدَانِ ،
وَحَذَارٌ يَا هَنْدَانِ ، وَحَذَارٌ يَا رِجَالٍ ، وَحَذَارٌ يَا نِسَاءَ .

وَأَمَّا مَا كَانَ ظَرْفًا ، أَوْ مَضَافًا إِلَيْهِ بِالْأَدَاءِ فَلِيُسَمِّيْنَ الْأَفْعَالَ . وَلَا مِنْ
أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَلِسْكَنَهَا ظَرُوفٌ تَرَدَّدَتْ كَثِيرًا فِي الْاسْتِعْمَالِ ، فَاسْتُغْنَيَّ مَعْنَاهَا
عَنْ ذِكْرِ الْفَعْلِ ، وَصَارَتْ تَقْدِيْمَ مَا يَؤْدِيهِ الْفَعْلُ مِنْ دَلَالَةٍ فِي أَقْصَرِ لَفْظِهِ ،
وَأَسْرَعِ دَلَالَةِ .

وَلِمَذْهَ أَمْثَالُ قَالَ النَّحَاةُ بِنِيَابِهَا عَنِ الْفَعْلِ ، كَمَوْلُومُمْ : أَفَ الدَّارُ زِيدٌ؟
أَوْ رَاءُكَ عُمْرُ؟ قَالُوا : إِنَّهُمَا نَابَا عَنِ الْفَعْلِ ، وَلَذِكَ رَفَعُوا الْأَمْمَ بِعِدَهُمَا
فَاعْلَانِمَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَفَ اللَّهُ شَكَّ ». *

* * *

وَقَدْ احْتَفَظَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِمَا لِلْأَفْعَالِ الْمُتَطَوَّرِ مِنْ أَحْكَامٍ ، فَأَسَنَتْ إِلَى
الْفَاعِلِ ، كَمَا يَسِّنُ الْفَعْلُ الْمُتَطَوَّرَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فَهِيَاتَ هِيَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهِيَاتَ خَلُّ الْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ
وَقَوْلُ الْآخِرِ :

شَتَّانَ مَا يُوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أُخْنِي جَارِ
فَهِيَاتَ : فَعْلٌ ماضٌ . وَالْعَقِيقُ : فَاعِلٌ . وَشَتَّانَ : فَعْلٌ ماضٌ ، وَيُوْمِي
فَاعِلٌ . وَمِنْهُ (هِيَاتَ) : بَعْدَ ، وَمِنْهُ (شَتَّانَ) : افْتَرَقَ .

الحملة الاسمية

الجملة الاسمية

الجملة الاسمية : هي الجملة التي يكون فيها المنسد دالاً على دوام انتسابه إلى المنسد إليه . أو هي : الجملة التي لا يكون فيها المنسد فعلاً .

وهي كأيّة جملة ، تتألّف من ركنتين رئيسين :

(١) المنسد إليه ، وهو موضوع الجملة المتحدث عنه .

(٢) المنسد ، وهو الحديث الذي يُتَحَدَّثُ به عن موضوع الجملة ، أو المنسد إليه .

ويسمى المنسد إليه في الجملة الاسمية : مبتدأ .

ويسمى المنسد فيها : خبراً .

وذلك نحو : خالد لطيف الحضر .

خالد : منسد إليه ، مبتدأ مرفوع .

لطيف : خبر المبتدأ ، مرفوع تبعاً .

الحضر : مضارف إليه مخنوّض .

المبتدأ :

المبتدأ في الجملة الاسمية هو المنسد إليه ، وهو موضوع الكلام المتحدث عنه .

وإذا كان المبتدأ كذلك فلا بد أن يكون معروفاً ، ليكون الإخبار عنه ، أو الإسناد إليه مقيداً ، ولذلك جاء المبتدأ معرفة بوجه من الوجود ، سواء أكان معرفة علماً ، نحو : خالد رجلٌ ظريف ، أو معروفاً بأيّ ، نحو : الرجلُ الطريفُ عندنا ، أو موصولاً بجملة ، نحو : الذي كان عندنا أمّنْ رجلُ

فاضل ، أو غير ذلك من المعارف ، أم كان نكرة عامة ، كالنكرة الواقعة
في سياق نفي ، نحو : ما رجل عندنا .
ما : أداة نفي .

رجل : مبتدأ مرفوع ، وإنما جاز الابتداء به ، أو الإسناد إليه ،
لأنه دل على العموم ، وقصد به إلى الإحاطة والشمول ، وقد اكتسب
بهذه الدلالة تحديداً جعله من مواضع التعريف .
عندنا : عند : كنایة عن المكان ، و (نا) : ضمير المضاف إليه ،
و (عندنا) : خبر .

أو في سياق استفهم ، والاستفهام كالنفي يُكتسب النكرة بعده إحاطة
وшиولا ، وذلك نحو قولنا : هل رجل في الدار ؟

هل : أداة استفهام .

رجل : مبتدأ مرفوع ، وهو نكرة دالة على العموم .
في : أداة إضافة .

الدار : مضاف إليه بالأداة . (في الدار) : هو الخبر .
أم كان نكرة مخصوصة ، وتحصيص النكرة يمنحها بعض التحديد ،
ويضيق دائرة إطلاقها ، والتحديد تعريف .
وتحصيص النكرة بطريقتين :

الأولى : الإضافة إلى النكرة ، نحو : خمس صلواتٍ كتبهنَ الله .

خمسٌ : مبتدأ مرفوع ، وهو نكرة مخصوصة بالإضافة ، ولذلك صع
الابتداء بها .

صلوات : مضاف إليه مخوض .

كَبِّهْنَ : كتب : فعل ماض . (هن) كناية عن المفعول ، يعود على
(نفس) .

الله : فاعل مرفوع . وخبر المبتدأ : عباره (كَبِّهْنَ الله) .
والثانية : النعت ، وإذا ثُعْتَ الشكرة فقد تحدَّت ، وشخصَّت ،
وذلك نحو : « ولعبد مؤمن خيرٌ من مشرك » .
لعبد : اللام أداة توكيـد . عبد : مبتدأ مرفوع .

مؤمن : نعت لعبد ، طابقه في الإفراد والتشكير والتذكير ، فتابعه
في الرفع .

خيرٌ : خبر المبتدأ ، مرفوع .
من : أداة إضافة .

مشرك : مضاف إليه بالأداة ، خفوض .
وإنما ابتدئ بالشكرة هنا : (عبد) ، لأنها شخصَّت بنت .

الخبر :

الخبر : ماتتم به الفائدة ، أو هو ما يُتَحَدَّث به عن المبتدأ .

وبالرغم من أهمية المبتدأ في الكلام ، لأنَّه موضوع المحدث عنه ، فإنَّ
الخبر يؤدّي وظيفة مهمة في الكلام ، لأنَّه تتمة الكلام التي يتم بها معناه ،
ولأنَّه مَعْقِدُ الفائدة من الإخبار .

ويرتفع الخبر إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، نحو : العلم نور . الحياة
جَيْلَهُ . الشَّمْسُ مشرقة . النَّجْمُ متألِّهٌ . كل هذه الأخبار أو صفات للمبتدآت
في المعنى ، بل هي والمبتدآت كأنَّه شئ واحد .

وإذا ارتفع الخبر لم يكن رفعه بعامل ، كما قرر النحاة ، لا بالابداء ،

ولا بالمبتدأ ، ولا بالابتداء والمبتدأ جمعا ، وسيجيء تفسير رفعه في الفصل
المعقود للتتابع ، على اعتبار أن الخبر تابع خاص بالمبتدأ .
وينتصب الخبر إذا لم يكن كذلك ، كقولنا . البيت أمّا النهر .

البيت : مبتدأ مرفوع .

أمام : كنایة عن المكان ، خبر المبتدأ . منصوب ، لأنّه ليس وصفا
للمبتدأ في المعنى .

النهر : مضاف إليه ، مخوض .

ومثله قولنا : ما خالد شاعرا . وليس الرجل ظريفا .

وقد انتصب الخبر في هذين المثالين ، لأنّه لم يعد وصفا للمبتدأ في المعنى ،
لأن النبي فيما نصّ على عدم كونه كذلك .

الخبر مفردا وجملة :

قد يكون الخبر مفردا ، كما مرّ من أمثلة ، وقد يكون مضافا إليه بالأداة ،
نحو : خالد في الدار ، وقد يكون كنایة عن مكان ، نحو : عمرو عندنا ،
والملال بين السحاب .

وقد يكون الخبر جملة ، أو عبارة في تعبير أدق ، نحو : خالد أخوه ذكي .

خالد : مبتدأ مرفوع .

أخوه ذكي : خبر المبتدأ ، لأنّ الحديث الذي تحدثنا به عن المبتدأ .

والخبر الجملة نوعان :

(١) جملة فعلية ، كقولك : النخل يكثُر غرسه في العراق .

النخل : مبتدأ مرفوع .

يَكْثُر : فعل الحاضر .

غرسه : فاعل (يكثُر) مرفوع ، والماء كنایة عن المضاف إليه .

في العراق : في : أداة إضافة . العراق : مضاد إليه بالأداة ، مخصوص .
وجملة (يكثر غرسه في العراق) ، وهي جملة فعلية : خبر المبتدأ
(النخل) .

(٢) جملة اسمية ، كقولنا : خالد قلمه مكسور .
خالد : مبتدأ مرفوع .

قلمه مكسور : جملة اسمية ، خبر المبتدأ .
إذا كان الخبر جملة ، اسمية أو فعلية ، فلابد أن يكون فيه ما يصله بالمبتدأ ،
أو يرتبط به معه ، وهذا الرابط :

(١) ضمير يطابق المبتدأ في إفراده وتشذيبه وجمعه ، وفي تذكيره وتأنيه ،
نحو : الرجل أبوه كريم ، والرجلان أبوهما كريم ، والرجال أبوهم كريم ،
والبنات أبوهن كريم .

(٢) أو اسم إشارة يربط الجملة بالمبتدأ ، نحو قوله تعالى : « ولباس
القوى ذلك خير » ، فالخبر هنا هو (ذلك خير) ، وقد ارتبط بالمبتدأ
باسم الإشارة .

(٣) أو احتواء المبتدأ معنى الجملة الواقعه خبرا له ، نحو : نطق الله حسي .
نطقى : مبتدأ ، والباء : ضمير المضاف إليه .
(الله حسي) : ضمير المبتدأ .

وإنما صح الإخبار بهذا ، وليس فيه رابط يصله بالمبتدأ ، لأنه هو المبتدأ
في المعنى ، لأن قولي : (الله حسي) هو مضمون (نطقى) ، لأن ما نطقت به
هو قولي : الله حسي .

نظام الجملة الاسمية :

تألف الجملة الاسمية من مبتدأ يقع في صدر الكلام ، ومن خبر يليه ،
ثم ما يتصل بالخبر من متعلقات ، كقولنا : الأدب فنٌ جميل ، والكتاب خير .

صديق ، والشهر ثلاثون يوما ، ونحوها . وقد وقعت المبتدأت في الصدر ، وهي : الأدب والكتاب والشهر ، ووليتها الأخبار ، وهي : فن ، خير ، ثلاثون . ثم ما لحق بالخبر من نعت وتميز .

ولكن هذا الوضع غير ثابت ، فقد يطرأ على الخبر ما يستدعي تقديميه من ضرورة ، أو حُظْوة باهتمام المتكلم ، أو نحو ذلك .

ملازمة المبتدأ موضعه :

يلازم المبتدأ موضعه في حالات منها :

(١) أن يكون الخبر منحصرا ، أي مقصورا عليه ، نحو : إنما خالد شاعر ، وما خالد إلا شاعر . ومعنى هذا هو : قصر خالد على نظم الشعر ، والادعاء بأن نظم الشعر صفتة الوحيدة ، وأنه ليس له صفة أخرى . فلو أخر المبتدأ عن الخبر ، فقيل : إنما الشاعر خالد ، وما شاعر إلا خالد ، لتغيير المعنى ، وصار له معنى آخر يخالف المعنى الأول ، لأنه صار قصرا لعمل الشعر على خالد ، وادعاء بأن الشاعر هو خالد لا غيره من الأشخاص .

(٢) أن يكون المبتدأ مقتربنا بلام الابتداء ، كما يسميه النحاة ، أو لام التوكيد ، كما ينبغي أن تسمى ، نحو :

لَحَمْدٌ كَاتِبٌ قَدِيرٌ ، ونحو : « ولعبد مؤمن خير من مشرك » لأن لام التوكيد هذه لا تدخل إلا على المبتدأ .

(٣) أن يكون المبتدأ استفهاما ، نحو : ما بك ؟ ومن لي غيرك . فما ، و (من) هنا : كنایتان عن المبتدأ ، وإنما وقعا صدرا ، لأنهما استفهام ، والاستفهام له الصدر في الكلام .

تقدّم الخبر على المبتدأ :

يتقدّم الخبر على المبتدأ إذا اقتضت الضرورة تقدّمه ، أو حظى باهتمام التسليم ، نحو ، تَعْيِمِي أَنَا ، وقَبْسِي خَالِدٌ ، ونحو : مَا تَعْيِمَ إِلَّا أَنْتُ ، وَمَا قَبْسَ إِلَّا خَالِدٌ ، ونحو : إِنَّمَا تَعْيِمِي أَنَا ، وَإِنَّمَا قَبْسِي أَنْتُ .

فقد تقدّم الخبر في هذه الأمثلة حقيقاً لقصره على المبتدأ .
ويتقدّم الخبر إذا كان استفهاماً ، نحو : أَينَ مُحَمَّدٌ؟ ومتى اللقاء . (أين) :
كتابية عن المكان ، وهو خبر ، و (متى) كتابية عن الزمان ، وهو خبر ، وقد
قدّما على المبتدأين ، لأنهما استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام .

حذف المبتدأ والخبر :

كل ما يعلم فمحذفه جائز ، اكتفاء بدلالة القرآن ، والعربية أميل إلى الإيجاز والاختصار ، وعلى هذا يحذف كلّ من المبتدأ والخبر : على حِدة ، إذا
علمَ ودلّت عليه القراءة .

فن حذف المبتدأ قول الشاعر :

أَخْيَاءٍ هُمْ أَحْسَابِهِمْ وَوْجُوهُهُمْ دُجَى اللَّالِيلِ حَتَّى نَظَمَ الْجَزْعَ نَاقِبَهُ
نَجْوَمٌ سَمَاءٌ كَلَمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأَوَى إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ
أى : هم نجوم سماء . فنجوم : خبر لمبتدأ محذوف ، وهو المتحدث عنه
بالبيت السابق .

وقوله تعالى : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعلها » أى : فعله لنفسه ، وإساءته عليها ، ولم يتقدّم هنا ذكر للمبتدأ ، ولا إشارة إليه ، ولكنه منه يوم من السياق ، ولذلك استخلص المبتدأ فيما تقدّم من كلام استخلاصاً .
ويضمّن المبتدأ في جواب السؤال بكيف ، فإذا قيل لك : كيف أنت ؟
قلت في الجواب : عليل ، أو صحيح أو نحوه ، ومنه قول الشاعر :
قليل : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن طويلاً

فعليل : خبر المبتدأ المضمر المفهوم من سياق القول ، أى : أنا عليل ؛
 ومن إضمار الخبر قوله : خرجت فإذا السبع ، أى : موجود ، أو قريب ،
 أو في الباب ، أو نحو ذلك . وإنما أضمر الخبر هنا للعلم به ، لأنك كون واستقرار
 فهو مان من قرائن القول ، ومن المفاجأة المدلول عليها فإذا .

ونحو قول الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عَنَدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عَنَدْكَ راضٍ ، والرأي مختلف
 أى : نحن بما عندنا راضون ، وقد حذف الخبر هنا ، أو أضمر ، للعلم
 به . ودلالة القول عليه .

ويضمر الخبر كثيرا إذا وقع جوابا للسؤال بمَنْ ، نحو : مَنْ عَنَدَكَ ؟
 فالجواب : زيد ، أو عمرو ، أو غيرهما . وتقدير الكلام ، كما يدل عليه سياق
 القول : زيد عندي .

ويضمر الخبر وجوها إذا كان كونا عاما : كقولهم : لولا خالد لا يكرمنك .
 ومعنى الكلام ، كما يدل عليه استعمال (لولا) : لولا وجود خالد لا يكرمنك ،
 أو لولا أن خالدا موجود لا يكرمنك .

إنما يجب إضماره لوضوحه ، وظهوره ، وعدم ما يدعوه إلى ذكره ،
 ونحو ذكر الخبر هنا لكان زيادة وتطويلا .

تعدد المبتدأ والخبر :

قد يكون المبتدأ مفردا ، والخبر مفردا أيضا ، نحو : هؤلاء الرجال أذكياء .
 هؤلاء : كنایة عن المبتدأ ، وهو مفرد ، أى : غير متعدد .

الرجال : بيان ، تابع مرفوع .

أذكياء : خبر المبتدأ ، وهو مفرد أيضا .

وقد يكون المبتدأ متعددا والخبر واحدا ، نحو : خالد وعمرو وكريمان .

الواو : مبتدأ مرفوع . خالد : أداة تشريك .

عمرو : مبتدأ أيضا ، لأنه شريك خالد في الخبر ، بدلالة الواو .

كرمان : خبر خالد وعمرو ، ولذلك ثُنِي ، ولو كان خبرا لأحد هما لأفرد .

وقد يكون المبتدأ مفردا ، والخبر متعددا ، وذلك على وجهين :

الوجه الأول : أن يتعدد الخبر بأداة التشيريك ، أو العطف ، نحو :
خالد شاعر وكاتب .

خالد : مبتدأ مرفوع .

شاعر : خبر المبتدأ ، مرفوع تبعا .

الواو : أداة تشيريك ، تدل على أن ما بعدها شريك لما قبلها في كل
ما يترتب عليه .

كاتب : خبر خالد أيضا ، مرفوع .

الوجه الثاني : أن يتعدد الخبر بدون أداة تشيريك ، نحو قوله تعالى :
« وهو الغفور ، الودود ، ذو العرش ، المجيد ، فعال لما يريد » .
هو : كناية عن المبتدأ .

الغفور : خبر المبتدأ مرفوع .

الودود : خبر ثان للمبتدأ ، مرفوع أيضا .

ذو العرش : ذو : خبر ثالث للمبتدأ ، مرفوع بالواو ، أو بالضمة
المطولة . العرش : مضارف إليه ، مخفوض .

فعال : خبر رابع ، مرفوع أيضا .

وليس من تعدد الخبر قوله : الرَّمَان حلوٌ حامضٌ ، لأن تعدد الخبر يعني
تعدد الأوصاف التي يتصرف بها المبتدأ ، والخبر هنا إذا كان متعددا لفظا فهو
مفرد في المعنى ، وكلتا السكلمتين بمثابة وصف واحد للمبتدأ ، لأن الحلو وحده
ليس خبرا ، لأن الرمان ليس حلو ، والحامض وحده لا يصلح أن يكون خبرا

لأنَّ الرَّمَانَ لِيُسَ حَامِضًا ، فَالْخَبَرُ هُوَ الْكَلْمَتَانِ جَمِيعًا ، لِأَنَّهُمَا كُلَّتِيهِمَا تُؤْدِيَانِ
عَنِي وَاحِدًا فَقَطْ ، وَهُوَ : (مُزَّ) ، فَالرَّمَانُ إِذْنَ لِيُسَ حَلْوًا فَقَطْ ، وَلِيُسَ
حَامِضًا فَقَطْ ، وَلِكُنْهِ : (حَلْوٌ حَامِضٌ) .

الجملة الاسمية في الاستفهام :

لَأَعْنِي بِهَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ اسْتَفْهَاماً ، نَحْوُ : مَنْ جَاءَكَ أَمْنِ؟ ، أَوْ أَنْ
يَكُونَ الْخَبَرُ اسْتَفْهَاماً ، نَحْوُ : أَيْنَ بَيْتَكِ؟ فَإِلَيْسَ هَذَا اسْتَفْهَاماً عَنِ الْجَمْلَةِ ،
وَلِكُنْهِ اسْتَفْهَاماً عَنْ أَحَدِ طَرَفَيِ الْجَمْلَةِ .

الَّذِي نَعْنِيهُ هُوَ اسْتَفْهَاماً عَنْ مَضْمُونِ الْجَمْلَةِ الْأُسْمَيَّةِ ، أَوْ عَنِ النَّسْبَةِ بَيْنِ
الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ : وَلَا يَسْتَفْهِمُ عَنِ النَّسْبَةِ إِلَّا بِالْمَهْمَزَةِ وَ(هَلْ) ، وَهُمَا الْأَدَاتَانِ
الْأَصْيَلَتَانِ فِي اسْتَفْهَاماً ، إِلَّا أَنَّ اسْتَعْمَالَ (هَلْ) فِي الْجَمْلَةِ الْأُسْمَيَّةِ أَقْلَى مِنْ
اسْتَعْمَالِهِ فِي الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْتَفْهَاماً فِي الْغَالِبِ سِيَاقُ فَعْلٍ ،
وَلِذَلِكَ يَكْثُرُ الْفَعْلُ بَعْدَ اسْتَفْهَاماً .

وَتَقُولُ فِي اسْتَفْهَاماً عَنِ الْجَمْلَةِ الْأُسْمَيَّةِ بِالْمَهْمَزَةِ : أَزِيدُ أَخْوَكَ؟ أَخَالَدَ
فِي الدَّارِ؟ أَبَيْتَكَ أَمَّا مَنَّ الْنَّهَرِ .

وَتَقُولُ فِي اسْتَفْهَاماً عَنِ الْجَمْلَةِ الْأُسْمَيَّةِ بِهَلْ : هَلْ زَيْدُ أَخْوَكَ؟ هَلْ خَالَدُ
فِي الدَّارِ؟ هَلْ بَيْتَكَ أَمَّا مَنَّ الْنَّهَرِ؟ .

وَإِذَا أَرِيدَ اسْتَفْهَاماً عَنِ الْجَمْلَةِ الْأُسْمَيَّةِ بِالْمَهْمَزَةِ أَوْ بِهَلْ فَلَا بدَ أَنْ تَكُونَ
الْجَمْلَةُ مُسْتَفْهَمَةُ عَنْهَا فِي نَظَامِهَا الْغَوْرِيِّ الْمَأْلُوفُ ، فَإِذَا تَقْدَمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ
امْتَنَعَ اسْتَفْهَاماً بِهَلْ ، وَجَازَ اسْتَعْمَالُ الْمَهْمَزَةِ ، إِلَّا أَنَّ اسْتَفْهَاماً بِالْمَهْمَزَةِ مَعَ تَقْدِيمِ
الْخَبَرِ لَيُسَ اسْتَفْهَاماً عَنِ الْجَمْلَةِ ، بَلْ اسْتَفْهَاماً عَنِ الْمَفْرَدِ .

فَإِذَا قَلْتَ : أَفِي الدَّارِ زَيْدُ؟ فَالْاسْتَفْهَامُ هُنَا عَنِ الْمَكَانِ ، لَا عَنِ النَّسْبَةِ ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ ، أَوْ تَقْدِيمَ أَيِّ جَزءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْجَمْلَةِ ، لَا يَمْمَأِ إِلَّا بَعْدَ تَعْمَامِ
النَّسْبَةِ وَتَحْقِيقِهَا ، فَإِذَا كَانَتِ النَّسْبَةُ مُحْقَقَةً ، لَمْ يَمْمَأِ لِلْاسْتَفْهَامُ عَنْهَا وَجْهٌ .

ومن أجل هذا من النحاة الاستفهام بـهـل عن جملة اسمية خبرها فعل
ـ على حد زعمهم ـ نحو : هل زيد يقوم ، ولكن النحاة قرروا هذا وتركوه
ـ بلا تعليل ، لأنهم لو عللوه لوقعوا في مشكلة تنقض كثيراً من أصولهم .

وتعليق ذلك : أن « زيد يقوم » ليس بجملة اسمية ، كما زعموا ، ولو كانت
جملة اسمية لجاز الاستفهام عنها بـهـل ، ولكنها جملة فعلية تقدم فيها الفاعل ،
ـ وإذ تقدم الفاعل لم يبق للاستفهام بـهـل وجه ، لأن (هل) إنما يستفهم بها عن
ـ النسبة فقط . وتقدم الفاعل في هذه الجملة يعني الفراغ من تحقق النسبة و تمامها ،
ـ فلم يبق للاستفهام عن النسبة مجال ، ولذلك امتنع السؤال عنها بـهـل ، وجاز
ـ السؤال عن مثلها بالهمزة ، لأن الهمزة يستفهم بها عن النسبة ؛ ويستفهم بها
ـ عن المفرد .

ـ فإذا قيل : أزيد يقوم ؟ فليس هذا استفهاماً عن نسبة ، لأن النسبة واقعة
ـ بدليل تقدم الفاعل ، ولكنه استفهام عن مفرد ، أعني : طلب تعيين فاعل
ـ للقيام ، أزيد هو أم غيره ؟

ـ فالاستفهام عن الجملة الاسمية ، نسبتها ومضمونها إذن ، إنما يتم إذا كانت
ـ الجملة الاسمية في نظامها اللغوي المألوف ، بأن يتقدم المبتدأ ، ويليه الخبر ،
ـ ثم ما يتعلق بالخبر ، وإذا ذاك يستفهم عنها بـهـل والهمزة جميعاً .

ـ فإذا طرأ على نظامها المألوف تغيير بتقدم أحد أجزائها على المبتدأ امتنع
ـ السؤال بـهـل ، وجاز السؤال بالهمزة ، ولكن السؤال بالهمزة حينئذ ليس سؤالاً
ـ عن النسبة ، بل عن الجزء المتقدم ، أي المفرد .

الجملة الاسمية في النفي :

ـ تُنفي الجملة الاسمية بما ، ولا ، وهـل من الأدوات المفردة . وبليس
ـ ولات ، من الأدوات المركبات .

(م) :

تنفي الجملة الاسمية بما ، ولها معها استعمالان :

أحدهما : أن ينصب الخبر ، وهو لهجة قريش ، وما والاها من القبائل ، وبها جاء التنزيل ، كقوله تعالى : « ما هذا بشر » . وتنسجم لهجة قريش هذه مع الأصل القائل بأن الخبر يرتفع إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، وينصب إذا كان مخالفاً له ، وزنى الجملة نصًّا على المخالفة ، وعلى أنَّ الخبر لم بعد وصفاً للمبتدأ ، ولذلك جاء الخبر منصوباً .

وثانيهما : أن يبقى الخبر مرفوعاً ، كما كان ، نحو : ما خالد شاعر ، وما زيد أخوه ، وهو لهجة تيم وما والاها من القبائل .

(لا) :

ونفي الجملة بلا على نحوين :

الأول : أن يليها معرفة ، فتسكرر (لا) ، نحو : لازيد في الدار ولا عمرو ، ونحو قول الشاعر :

• لا أنت أنت ولا الديار ديار •

والثاني : أن يليها نكرة فتركب معها ، وتبني معها على الفتح ، نحو قوله تعالى : « ذلك الكتاب ، لا ريب فيه » ، ونحو قولنا : لا شك فيها تقول ، ونحو : لاحول ولا قوَّة إلا بالله .

إنْ هَلْ :

ونفي إنْ وهَلْ ، الجملة الاسمية أيضاً ، وأكثر ما تستعملان في القصر .

فنـ النـقـيـ بـإـنـ قولـهـ تـعـالـيـ : « إنـ هـذـا إـلـا مـلـكـ كـرـيمـ » ، ونـحـوـ قولـ الشـاعـرـ :

إنـ هوـ مـسـتـوـلـيـاـ عـلـىـ أـحـدـ إـلـاـ عـلـىـ أـضـعـفـ الـجـانـينـ

ومنـ النـقـيـ بـهـلـ قولـهـ تـعـالـيـ : « هلـ جـزـاءـ إـلـاـ إـلـحـانـ » ، ونـحـوـ

قول الفَرَزْدَقُ :

يقول إذا أقْلَوْتَ عليها وأَقْرَدْتَ أَلَا هُلْ أَخْوَ عِيشَ لِذِيدَ بَدَأْمَ
أَيْ مَا أَخْوَ عِيشَ لِذِيدَ بَدَأْمَ .

ليس :

وتُنفي (ليس) الجملة الاسمية أيضاً . وإذا ولتها الجملة الاسمية تُنصب الخبر فيها ، كما ينتصب بعد (ما) ، نحو قول الشاعر :
«فليس مَوَاء عَالَمٌ وَجَهَولٌ» .

وقولهم : ليس خالد شاعراً ، وليس على أخاك ، ونحو قول زهير :
بدالي أني لست مُدركَ مامضي ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

• • •

إن نفي الجملة يعني نفي الإسناد وإبطاله ، فإذا قال قائل : الشمس كوكب ،
وأردنا أن نبطل هذا القول ، قلنا : ما الشمس كوكباً . فليس النفي هنا نفياً
للشمس ، ولا نفياً للكوكب ، ولكنه نفي لاتصاف الشمس بأنها كوكب .

الجملة الاسمية في التوكيد :

التوكيد تثبيت الشيء وتقريره ، وهو من المعانى العامة التي تطرأ على الجمل ،
وتؤدى بالأدوات . وتوكيد الجملة يعني توكيـد الإسنـاد الذى تم بين طرقـى
الجملـة . فإذا أردنا أن نؤكد قولـنا : خالد ظـريف ، وهو جـلة اسـمية ، فإنـا نـريد
إلى أن نـؤكد تعلـق الظرـافة بـخالـد ، أو اتصـاف خـالـدـ بها .

أداة التوكيد في الجملة الاسمية :

الأداة التي تختص بتوكيد الجملة الاسمية هي : (إن) المكسورة المهمزة ،
المشدةـةـ النـونـ ، وهـيـ التـيـ يـسمـيهـاـ النـحـاةـ بالـحـرـفـ المشـبـهـ بالـفـعـلـ ، وهـيـ تـسـميـةـ
تـقـومـ عـلـىـ توـهـمـ أـنـ هـذـهـ الأـداـةـ إـنـاـجـيـهـاـ لـتـنسـخـ حـكـمـ الـمـبـدـأـ وـالـخـبرـ ، وـلـتـعـملـ

فِيهَا بَعْدَهَا نَصْبًا وَرَفِيعًا . أَمَّا دَلَالَتِهَا عَلَى التَّوْكِيدِ ، وَأَمَّا وَظِيفَتِهَا الَّتِي تُؤَدِّيَهَا فِي الْكَلَامِ ، فَفِي الْحَلَالِ الْثَّانِي عِنْدَهُمْ .

إِذَا أُرِيدَ إِلَى تَوْكِيدِ الْجَمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ لِحَقْتِهَا (إِنَّ) هَذِهِ مِنْ أَوْلَاهَا ، فَقَيْلَ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ : إِنْ خَالِدًا ظَرِيفٌ ، وَإِذَا أُرِيدَ إِلَى تَقْوِيَةِ التَّوْكِيدِ جِيءُ بِاللَّامِ بَعْدَهَا مَفْصُولَةٌ عَنْهَا ، فَقَيْلَ : إِنْ خَالِدًا لَظَرِيفٍ .

وَإِذَا اتَّصلَتْ (إِنَّ) بِالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ تَفْصُلْ عَنْهُ بِفَاصِلٍ ، ثُمَّ كَثُرَ اتِّصالُهَا بِهِ ، وَطَالَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، صَارَ إِبْنَزَةَ الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ الْمُرْكَبَةِ ، وَكَانَ الْعَرَبُ يَسْتَرِيخُونَ إِلَى الْفَتْحِ فِي الْمَرْكَبَاتِ ، فَفَتَحُوا الْمُبْتَدَأَ بَعْدَهَا ، فَفَتَحَهُ عَلَى هَذَا مَبْنَى عَلَى أَسَاسٍ صَوْنَى ، لَا عَلَى أَسَاسٍ مِنْ عَمَلٍ مَوْهُومٍ .

وَ(إِنَّ) وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ إِبْنَزَةُ الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَحَقْتُهَا الرُّفعُ ، وَقَدْ جَاءَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ هَذَانِ لِسَاحِرَانِ » ، وَعَطَّفَ عَلَيْهِ بِالْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالْمُصَارِيِّ » . فَالصَّابِئُونَ هُنَّا مَرْفُوعٌ عَطَّافُهُمْ عَلَى (الَّذِينَ) الْمُتَّصِّلَةُ بِأَدَاءِ التَّوْكِيدِ ، أَعْنِي (إِنَّ) . وَمَمَّا يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِتَرْكِيهَا مَعَ الْمُبْتَدَأِ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا فُصِّلَ عَنْهَا جَازَ رُفْعَهُ ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَسْمَاءُ الْمَفْصُولَةُ عَنْهَا مَرْفُوعَةً ، فَيَأْتِي رَوَاهُ الْخَلِيلِ ، مِنْ « أَنْ نَاسًا يَقُولُونَ : إِنْ بَكْ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ » ، وَفِيهَا حِكَاهُ الْفَرَاءِ مِنْ قَوْفِهِمْ : « إِنْ فِيكَ زَيْدٌ لِرَاغِبٍ » ، وَكَانَ يُرَى أَنَّ (زَيْدَ) رُفْعٌ ، لَأَنَّهُ بَعْدَ عَنْ (إِنَّ) .

وَأَكْبَرُ الظُّنُونُ أَنَّ ارْتِفَاعَ الْمُبْتَدَأِ الْمَفْصُولِ عَنْ (إِنَّ) بِفَاصِلٍ ، فَيَأْتِي رَوَاهُ الْخَلِيلِ ، وَحِكَاهُ الْفَرَاءِ ، وَفِيهَا مَثَلُهُمَا يَنْبَنيُ عَلَى ذَهَابِ التَّرْكِيبِ بِالْفَصِيلِ ، فَيُرْفَعُ الْمُبْتَدَأُ عَلَى الْأَصْلِ .

وَمِنْ طَرَائِقِ تَوْكِيدِ الْجَمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ طَرِيقَةُ التَّوْكِيدِ بِالْقُصْرِ ، سَوَاءً أَكَانَ الْقُصْرُ بِالتَّقْدِيمِ ، نَحْوُ قَوْلَنَا : تَعْبِيَّ مُحَمَّدٌ ، وَقَيْسَيُّ خَالِدٌ ، أَمْ بِأَدَانِي الْقُصْرِ ، وَهُمَا :

(١) إنما ، نحو : إنما خالد أخوك ، وإنما أخوك خالد . الأول : قصر المسند إليه على المسند ، والثاني : قصر المسند على المسند إليه .

(٢) (النفي وإلا) ، نحو : ما خالد إلا أخوك ، وما أخوك إلا خالد . الأول : قصر المسند إليه على المسند ، والثاني : قصر المسند على المسند إليه . ومنه قولنا : هل خالد إلا أخوك . وهل أخوك إلا خالد . إن خالد إلا أخوك . إن أخوك إلا خالد .

أم باللام الداخلة على الجملة الاسمية من أوصافها ، وهي اللام التي يسمى بها النهاة : لام الابتداء ، نحو : لزيد أخوك . وكقوله تعالى : « ولعبد مؤمنٌ خيرٌ من مشركي ». وكقولنا : لعمري لأسافرن ، وقول الشاعر :
لَعْمَرُكَ إِنِّي لأحِبُّ دارا تَحْلَّ بِهَا سُكِينَةُ الرَّبَابِ

هذه اللام يسمى الكوفيون : لام القسم ، سواءً أكانت واقعةً بعد قسم ملفوظ ، أم لم تكن كذلك . واعتبار الكوفيين هذه اللام لام القسم لا يبعد عن الاعتبار الذي أخذنا به في تسمية هذه اللام بلام التوكيد ، وقعت في جواب قسم مذكور ، أم لم تقع ، لأن وظيفتها التي تؤديها في كلتا الحالين هي : التوكيد .

الحملة الظرفية

الجملة الظرفية

الجملة الظرفية هي الجملة التي يكون فيها المسند ظرفاً ، أو مضافاً إليه بالأداة ، والظرف والمضاف إليه بالأداة من متعلقات الفعل غالباً ، نحو : صعدت على السطح ، جلس على أمامك ، وجاء بكر يوم الجمعة .

وقد كثُر استعمالها مع الفعل ، حتى إنهم كانوا يستغنون عن ذكر الفعل ، اكتفاء بالتراتن وبالصلة الوثيقة المفهومة بينه وبين متعلقاته ، وخاصة إذا كان هذا الفعل كيّونة عامة ، أو وجوداً عاماً ، لأن الكيّونة كثيرة الاستعمال ، فكانوا يستغنون عن ذكره ، ويكتفون بذكر ما يتعلّق به من ظرف ، أو مضاف إليه بالأداة ، وكثير استعمالها بدون الفعل ، حتى نُسِيَ الفعل ، وصار يشيران إليه ، ويدلّان عليه ، فاستغنى بهذه الدلالة عن ذكر الفعل ، وصار الظرف ، والمضاف إليه بالأداة كأنهما يتضمنان معنى الفعل ، وهو الكيّونة . وهذا هو ما كان التحاة يقصدون إليه حينما يقولون بنيابة الظرف ، أو المضاف إليه بالأداة عن الفعل .

وذلك ، نحو : في الدار رجل ، وعلى الشجرة عصفوري ، وأمام البيت جدول ، وعندي درهم . . . وبملاحظة هذه الأمثلة : وغيرها نرى أن المسند إليه فيها هو ما تأخر من نكرات ، وأن المسند ما تقدم من ظرف أو مضاف إليه بالأداة .

فهذه الجمل ليست بالجمل الاسمية ، لأن نظام الجملة الاسمية في العادة أن يتقدم المبتدأ المعرف ، أو الخصّص ، ويتأخر عنه خبره ، ولا يتقدم الخبر إلا إذا دعت الضرورة إلى تقديمها ، أو كان للمتكلّم اهتمام خاصّ به ، ولا يكون التقديم للأهتمام إلا إذا كان المقدم قد غيّر موضعه المألوف .

فثل قولنا : محمد أخوك : جملة اسمية في نظامها المألوف ، والمألوف في الجملة الاسمية أن يتقدم المسند إليه ، ويتأخر عنه المسند ، فتقديم المسند إليه هنا في هذا المثال ، لا يعني الاهتمام به بحال ، لأنه في موضعه المألوف . ومثل قولنا : أقبل خالد من سفره ، جملة فعلية في نظامها المألوف أيضا ، وتقديم الفعل في الجملة الفعلية لا يعني الاهتمام به ، لأن موضعه اللغوي في العادة هو صدر الجملة .

أما هذه الجمل فنظامها المألوف يقوم على أساس تقديم الظرف ، أو المضاف إليه بالأداة ، وتأخير المسند إليه النكرة . ولم يكن تقديم المسند هنا يعني الاهتمام به ، لأن مكانه هو صدر الجملة .

ودليل ذلك أنه لم يُسمع مثل قوله : رجل في الدار ، وعصفوري على الشجرة ، وجداول أمامك ، ودرهم عندي ، على أساس أن يكون الاسم فيها مبتدأ ، والظرف خبرا ، لأن الاسم هنا لا يكون مبتدأ ، لأنه نكرة ، ولا فائدة في الإخبار عن نكرة ، فليس هذا الاسم مبتدأ ، لأنه لو كان مبتدأ لكان موضعه صدر الكلام ، ولم يكن له مثل هذا الموضع في الاستعمال بحال . ولن泥土 هذه الجمل بالجمل الفعلية ، لأن الفعل في الجملة الفعلية مذكور غالبا ، والفعل المفهوم في هذه الجمل ، وهو الكينونة العامة مما لم يذكر أصلا ، وما هو مضرر ، متوك إظهاره أبدا .

هذه السمات التي اتسمت بها هذه الجمل ، هي التي دعت الدارسين إلى أن يدعوها قيمها على حدة ، ليس من قبيل الجمل الاسمية ، ولا من قبيل الجمل الفعلية .

ولإذ كان صدرها ظرفًا غالبا اصطلح عليها بالجملة الظرفية . وإذ كان الظرف فيها مفهوما معنى الكينونة ، وهي فعل أعرب المسند (١١ - في التحو للمرى)

إليه فيها فاعلاً ، وذلك نحو : عندك درهم ، ولديك كتاب ، وأمامك صعاب ،
وفوق الرف دواة ، ونحو ذلك .

إعراب الجملة الأولى : عندك درهم .

عند : كناية عن المكان ، أو ظرف مكان ، منصوب .

الكاف : ضمير المضاف إليه .

وقد تضمنت هذه السكانية معنى الكينونة ، أو دلت عليها .

درهم : فاعل بالظرف ، مرفوع .

ونحو : على الشرفة ببلل ، وفي الدار رجل ، ونحو .

إعراب الجملة الأولى : على الشرفة ببَلْلٍ .

على : أداة إضافة .

الشرفة : مضاف إليه بالأداة .

وقد تضمن المضاف إليه هنا معنى الكينونة ، أو دل عليها .

ببلل : فاعل بالمضاف إليه بالأداة ، أو بالظرف (تغليبا) ، مرفوع .

فشكل من هذه المفروقات في هذه الأمثلة مسند إلىه ، وقالوا في إعرابه :

إنه فاعل بالظرف ، لا بفعل آخر من الأفعال .

وكان السكوفيون يعربون المرفوع في هذه الأمثلة ونحوها فاعلاً . والبعريون

يشترطون في إعرابه كذلك أن يقع الظرف أو (الجار والمحور) في سياق نفي ،

أو استفهام ، نحو قوله تعالى : « أَفِ الْمُتَّكَأُ لَا يَعْلَمُ » لأن الاستفهام والنفي سياق فعل

غالبا ، فإذا وقع الظرف في سياق نفي ، أو استفهام كان كأنه صار قريبا من

كونه فعلا ، فلذلك أعربوه فاعلا .

ولما ذُكر أن الجملة الظرفية هي ما تصدر فيها المسند الظرف ، وتتأخر عنه المسند إليه النكرة ، لم يصح أن يُعد مثل قوله : في الدار زيد من قبيل الجملة الظرفية . فزيد ، وهو المسند إليه مؤخر هنا ، و (في الدار) ، وهو المسند مقدم

للامتنام به ، والجملة اسمية ، وإذا زال ماطراً على الخبر من اهتمام ، تأخر عن المبتدأ ، ورجع المبتدأ إلى موضعه ، صدر الجملة ، فقبل : زيد في الدار ، ومثل هذه الجملة اسمية أبداً .

الخبر والإنشاء

إذا سمعت قائلاً يقول : **أَمْطَرَتِ السَّيَاهُ** ، فقد أخبر بخبر ، وهذا الخبر محتمل في التحقق ، ومحتمل فيه عدم التتحقق .
وإذا قال لك قائل : **إِقْرَأْ هَذَا الْكِتَابَ** ، فقد طلب إليك قراءة الكتاب فوراً ، ولم يخبرك بخبر .

فالجملة الأولى : أعني : مجاز في نفسك أن تكون محققة النسبة ، وألا تكون محققة النسبة ، وهي قول القائل : **أَمْطَرَتِ السَّيَاهُ** ، تسمى خبراً . والجملة الثانية التي لا تحتمل الوجهين ، والتي تضمنت طلباً ، وهي قول القائل : **إِقْرَأْ هَذَا الْكِتَابَ** ، تسمى : إنشاء .

فالجملة إذن بالنظر إلى نسبتها ومحتوها نوعان : خبر ، وإنشاء .

فالجملة الخبر : ما احتمل فيه تحقق النسبة ، وعدم تحققيها .

والجملة الإنشاء : مالم يحتمل فيه ذلك :

الخبر :

الخبر في اللغة هو : الإعلام . يقال أخبرته ، أى : أعلمه .
وفي اصطلاح المتكلمين هو الذي جاز تصدقه قائله ، أو تكذيبه .
وهو عندنا : إفادة المخاطب أمراً ، ثم إحداثه في زمان ماضٍ ، أو في زمان دائم ، أو سيتم إحداثه في زمان آتٍ .

ويتألف الخبر من طرفين ، أو ركنين ، هما :

- (١) المسند إليه ، الذي يوضع ليُسند إليه ، أو يُتحدث عنه .
 - (٢) المسند الذي يتحدث به عن موضوع الخبر ، أعني : المسند إليه .
- ومن نسبة بين المسند إليه والمسند ، تعبّر عن تلبّس المسند إليه بالمسند ، أو اتصافه به ، وهذه النسبة هي التي تعقد بين طرف الخبر ؛ وهي التي بصحّ فيها التصديق ، أو التكذيب ، أو التي يحتمل تحقّقها ، أو عدم تحقّقها .

الجدوئ من الخبر :

والجدوئ من الخبر : الوصول إلى أحد شيئاً :

أولها : إعلام السامع بأمر يجهله ، كقولك : رجع خالد من سفره ، إذا أردت إعلام السامع برجوع خالد من السفر ، وهو أمر « لم يكن يعلمه من قبل » ، وهو الأصل في الخبر .

وثانيها : إعلام السامع بأنك تعرف ما يعرفه ، كقولك لخاطبك : تسلّمت الجائزة يا هذا . فالخاطب يعرف مضمون الخبر ، لأنّه كان قد تسلّم الجائزة فعلاً ، ولكنّك سقطت له الخبر ، لا لتعلمه أمراً يجهله ، ولكن لتعلمه أنك تعرف ذلك .

ولكن لكي يكون الخبر ذا جدوئ ، ينبغي أن يراعي فيه مناسبات القول ، والملابسات اللغویة المختلفة ، أو ما يصطـلـع عليه النـاحـةـ المـعـانـيـونـ بمـقـتضـيـاتـ الـأـحـوـالـ .

ومن أجمل هذا تجد أحد الخبرين في حال خطابي خاص ، يرسل الخبر خلـوا من التوكيد ، لأنـ حالـ الخـاطـبـ لـاـسـتـدـعـيهـ ، وـيرـسـلـهـ فيـ حـالـ آـخـرـ مـؤـكـداـ ، لأنـ حالـ الخـاطـبـ تـقـضـيـ التـوكـيدـ ، فـرـاعـاءـ هـذـهـ المـنـاسـبـاتـ الـقـوـلـيـةـ لـازـمـةـ لـهـامـ التـفـاهـمـ الذـىـ انـعـقـدـ عـلـيـهـ وـجـودـ الـلـغـةـ .

فلو أرسل أحد الخبرين خبراً مؤكداً ، ولم تكن ظروف المخاطب تقتضي التوكيد ، لأنَّ الكلام بصحَّةِ الكلام ، أو بفصاحتِه ، ولكن خبره خلوا من الجدوى المتطلبة من كل خبر .

وليس صحيحاً ما زعموا من أن هناك خبراً صحيحاً نحويَا ، غير صحيح أو غير صحيح بلاغياً ، لأنَّ الفصاحة البلاغية : هي الصحة النحوية ، وأنَّ ما كان شرطاً في فصاحة الكلام :

(١) من خلوصٍ من تناقض الحروف ، ومخالفة القياس ، والتعقيد الفظي والمعنوي .

(٢) ومن مطابقة لمقتضى الحال .

شرطٌ في صحة الكلام ، لأنَّ صحة الكلام مشروطة بتمام التفاهم وتحقُّقه ، ولا يتم التفاهم ، إذا لم يتحقق فيه ذلك ، ولم يراع ما يحيط بالخطاب من مناسبات قوليَّة ، اصطلاح عليها النحاة المعانيون بمقتضيات الأحوال .

الإنشاء :

وهو مالم يكن إعلاماً ، ولم يجُزْ فيه تصديق قائله وتكذيبه ، لأنَّه لم يقد المخاطب أمراً تم إحداثه في زمان ماض ، أو في زمان دائم ، أو سيتم إحداثه في زمان آتٍ .

والجملة الإنسانية قد تكون طلباً ، وقد تكون غير طلب .

الطلب :

فالطلب ما تضمن طلباً لإحداث النسبة ، نحو : أكتب يا هذا ، واقرأ يا خالد ، فاكتُب : إنشاء تضمن إحداث الكتابة . و (اقرأ) إنشاء أيضاً . تضمن طلب إحداث القراءة .

والطلب في الكلام نوعان : طلب بالفعل ، وطلب بالأداة .

أَمَا الْطَّلْبُ بِالْفَعْلِ فَهُوَ مَا يَعْبُرُ عَنْهُ :

(١) بصيغة (أَفْعَلُ) ، نحو : أَكْتُبُ ، أَنْطَلِقُ ، جَاهِدُ ، تَعْلَمُ ،
أَفْعِلُ ، اقْتَحِمُ ، اسْتَخْرِجُ وَغَيْرُهَا .

(٢) أو بصيغة (فَعَالٌ) نحو : نَزَالٌ . حَذَارٌ . تَرَاكٍ .

(٣) أو بناء المصدر نحو قول الشاعر :

فَصَبَرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبَرَا فَإِنِّي لِلْخَلُودِ بِمُسْتَطِاعٍ
فَصَبَرَا ، هُنَا طَلْبٌ جَاءَ بِلِفْظِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ فَعْلٌ فِي مَعْنَاهُ .

وَأَمَا الْطَّلْبُ بِالْأَدَاءِ :

فهو الطلب المعبّر عنه بأداة تؤديه . والأدوات التي تستخدم للأدية الطلب :

(١) أدوات الاستفهام ، وهي الممزة ، وهلْ ، وسأْرُ الـكـنـياتـ الـتـيـ يـسـتـفـهـمـ بـهـاـ ، كـتـنـىـ وـأـيـنـ ، نحو :

أَيْقُومُ خَالِدٌ ؟ هَلْ يَقُومُ خَالِدٌ ؟ أَيْنَ تَقْضِيْ أَوْقَاتَ فَرَاغَكَ ؟ مَتَى
تَلْتَقِيْ بِخَالِدٍ ؟ وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَوْمَيْضُ بِرْقِ الْأَبْيَرِقِ لَاحاً أَمْ فِي رُبْعِنِيْجِ أَرَى مِصْبَاحاً
سَوَاءً أَكَانَ الْاسْتِفَهَامُ عَلَىْ حَقِيقَتِهِ ، أَمْ خَرَجَ إِلَىْ غَيْرِ طَلْبِ الْفَهْمِ ، كَالْعَجَبِ
فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « مَالِيَ لَا أَرَى الْهَدْهُدَ » ! أَوْ الإِنْتَظَارُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
« أَفَاصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينِ » ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

« أَطْرَبَنَا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ »

وَكَفِيرُهُمَا مِنْ الْمَعْنَى الَّتِي يَعْبُرُ عَنْهَا بِطَرِيقِ الْاسْتِفَهَامِ .

(٢) أدوات الحضّ ، والتنديم ، كَقَوْلِكَ : هَلَّا تَزُورُ خَالِدًا ، وَهَلَّا
زُرْتَ خَالِدًا . وَلَوْلَا تَزُورَنَا . وَقَالَ تَعَالَى : « لَوْلَا أَخْرَتْنَاهُ إِلَىْ أَجْلٍ قَرِيبٍ
فَأَصَدَّقُ » .

وهلأ ولولا يدلان على الحض إذا ولهمَا (يَفْعُلُ)، وعلى التنديم إذا
ولهمَا (فَعَلَ) .

(٣) أدوات النفي ، وهي : ليت ، ولو ، و (هل) في بعض استعمالها ،
وذلك ، نحو قولنا : ليتك ت safر معنا ، وقول الشاعر :
ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعلَ المشيب
وقول الآخر :

ليت هنداً أبجزتنا ما تَعِدْ وشفتْ أنفسنا ما تَجِدْ
ونحو قوله تعالى : « فلو أَنَّ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ، نحو قوله
تعالى : « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةٍ » أي : ليت لنا من شفاعة .

(٤) أدوات للترجح ، وهي : لعلَّ وعسى ، نحو قول الشاعر :
أَسِرْبَ الْفَقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعْلَى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيَتْ أَطْبَرُ
ونحو قوله تعالى : « يَا هَامَانَ ابْنَ لَيْ صَرْخًا لَعْلَى أَبْلَغُ الْأَسْبَابَ » ، نحو
قولك : لعلَّ أَنْجُحُ فَأَبْتَعَثُ . ونحو قوله تعالى : « وَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوا شَيْئًا
وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَحْبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ » ، وقول الشاعر :
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسِيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ

(٥) أدلة النهي ، وهي (لا) ، وتدخل على (يَفْعُلُ) وحدها . والنفي :
طلب السكوت ، كقوله تعالى : « وَلَا تَمْنَنْ تَسْكُنْ » ، وقول الشاعر :
لَا نَهَى عن خلق ونائِي مثْلَه عَارٌ عَلَيْكِ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمً

(٦) أدلة الأمر ، وهي اللام الدالة على الأمر ، ولا يليها إلا (يَفْعُلُ) ،
نحو قوله تعالى : « وَلَيَتَلْطِفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِهِ أَحَدًا » ، ونحو قوله صلى الله عليه
 وسلم : « لَيَأْخُذُوا مِصَافَكُمْ » . واستعمال هذه اللام في أمر المخاطب قليل ،
لأنه استغنى عنها بصيغة (أَفْعَلْ) .

غير الطلب

والإثناء غير الطلب : ما يعبر به عن مدح ، نحو : نعم الرجل خالد !
ونعمت المرأة هند ، قوله تعالى : « إن تبدوا الصدقات فنعمت هي » ! وحبذا
أنت ، وحبذا هي ! ونحو ذلك . أو عن ذم ، نحو قولك : بئس الرجل عمرو ،
ولا حبذا هو ، نحو قوله تعالى : « بئس للظالمين بدلا » ! و « بئس ما اشتروا به
أنفسهم » !

وما يعبر به تعجب ، نحو قولهم : الله أبوه ! والله دره ! وقولهم :
ما أكرم زيدا ، وأنكرم بزيد ، قوله الشاعر :
« ياماً أميّلَحْ غِزْلَانَا شَدَنَ لَنَا ؟ »

وما يعبر به عن حمد ، أو شكر ، نحو قولك : أحمد الله ، وأشكر لك
ما فعلت .

وما يعبر به عن لعن أو شتم ، نحو قولهم : أخزاه الله ، لعنه الله .
وما يعبر به عن تفاؤل حتى كأنه وقع ، وأخبر به ، نحو قولك : وفقك
الله ، وحفظك الله ورعاك .

وما يعبر به عن حكم من الأحكام ، نحو قوله تعالى : « أحل الله البيع
وحرّم الربا » ، قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم » ، قوله تعالى :
« والولادات يرضعن أولادهن » .

وما يعبر به عن قسم ، نحو : اشتدتك الله ، وقولهم : عزمت عليك
لما فعلت .

وما كان عقدا ، إيجابا ، نحو : بعتك ، زوجتك ، وغيرهما . أو قبولا ،
نحو قولك : قبلت (في البيع والزواج) وغيرهما .

بين الجملة الخبرية والجملة الإنسانية :

الجملة الخبرية : هي التي يصح الإخبار بها ، أو يكثُر الإخبار بها عن المبتدأ ، نحو : خالد أخوه ذكي .
خالد : مبتدأ مرفوع .

أخوه ذكي : خبر المبتدأ ، لأنَّه الحديث الذي تحدثنا به عنه . وعبارة (أخوه ذكي) إذا نظر إليها مفصولة، فهي جملة اسمية خبرية ، وقد أخبر بها في هذا الكلام عن المبتدأ .

و نحو : هذا الرجل يسافر أبوه غداً : فعبارة (يسافر أبوه غداً) إذا فصلت عن هذا الكلام واستقللت فهي جملة فعلية خبرية ، وقد أخبر بها هنا عن المبتدأ : هذا الرجل .

وهي التي يصح النعت بها ، نحو : أقبلَ نحونا رجل يفوح منه الطيب ، فعبارة (يفوح منه الطيب) إذا استقللت عن هذا الكلام ، فهي جملة فعلية خبرية ، وقد جاءت نعتاً للرجل .

وهي التي يصح أن تقع حالاً ، نحو قوله تعالى: «اهبتو بعضكم لبعض عدو» .

وقوله تعالى : «ولا تمنُنْ تستكثُر » وقول النابغة :

سَقَطَ التصِيفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقاطَه فَتَوَلَّتْهُ وَاتَّقْتَنَا بِالْيَدِ

الجملة الإنسانية : وأما الجملة الإنسانية فلا تقع حالاً ، ولا يُنعت بها

إلا اضطراراً ، كقول الراجز :

مازلتُ أسعى نحوهم وأختبط

حتى إذا كادَ الظلامُ يختلط

جاءوا بعذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ

فقد نُعت (المُذَقُّ) بقوله (هل رأيت الذئب قط) ؟ وقد منع ذلك
القلتَه ، وأول ما ورد منه ، كما فعل الخليل بن أحمد من تأويل قول الراجز
على أساس تقدير (قول) محدود ، أى : جاءوا بمندِق يُقال فيه : هل رأيت
الذئب قط .

أما خبر المبتدأ فقد جاء على إنشاء في كثير من الاستعمالات ، كقوله تعالى :
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ، وقولنا : زيد نعم الرجل ، وزيد
أكْرِمْه ، ونحو ذلك .

الإضافة

الإضافة المباشرة والإضافة بالواسطة

الإضافة

الإضافة : نسبة وارتباط بين شيئين ، على نحو لا يعبر معه عن فكرة تامة . وإنما يضاف شيء إلى شيء ، ليرتبطا ، ويكونا بمزلاة شيء واحد ، فيكتسب الأول من الثاني ماله من صفات وخصائص ، كالتعريف ، والتخصيص .

والشيء الأول هو : المضاف .

والشيء الثاني هو : المضاف إليه .

وتتعدد العربية في الإضافة سبعين :

الأولى : سبيل الإضافة المباشرة .

الثانية : سبيل الإضافة بالواسطة .

الإضافة المباشرة :

إذا أضيفت كلمة إلى كلمة أخرى لوحظ شيئاً :

الأول : حذف التنوين من الأولى .

والثاني : خفض الثانية .

وذلك ، نحو : هذا بابُ البيتِ ، وهذه سبيلُ الخلودِ . فكلُّ من (باب) و (سبيل) في المثالين مضاف ، وكلُّ من (البيت) و (الخلود) مضاف إليه ،

وقد حذف التنوين من المضاف في المثالين ، وخُفضَ المضاف إليه فيما .

كذلك يحذف من المضاف ما كان بمزلاة التنوين ، كالنون في الثنائي والجمع .

قال تعالى : « تَبَّأْتَ يَدَأْ بَأْ لَهَبَ ». أَفْلَتَ العصفور من يدَه حالِه .

وقال تعالى : « قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ » .

فيبدا في الآية ، قبل إضافتها : (يدان) ، و (يَدَيْ) في المثال قبل

إضافتها : (يَدِين) ، و (أهْلِيكُم) في الآية قبل الإضافة : (أهْلِين) .

قال الشاعر :

بنوَنَا بنوَ أبَنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنَوْهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَادِعُ

(بنو) في الموضع الثلاثة ، أصلها : (بنون) ، جمع ابن ، محمولا على جمع المذكر السالم ، فلماً أضيفت إلى ضمير المتكلمين : (نا) ، وإلى (أبَنَائِنَا) ، وإلى ضمير النسوة : (هن) حذفت التنوين منها . وهذه هي حال التنوين في كل مُثْنَى ، وكل جمع من هذا القبيل ، يجمع بالواو والتون أو بالياء والتون .

جَدْوَى الإِضَافَةِ :

الجَدْوَى من إضافة اسم إلى آخر أن يكتسب المضاف من المضاف إليه تعرضا ، أو تخصيصا ، ولذلك يحذف التنوين من المضاف ، لأن التنوين علامة التشكير ، والإضافة علامة التعريف ، أو التخصيص ، فالتنوين والإضافة لا يجتمعان .

ولذلك أيضا لا يجوز أن يعرف المضاف بـ (أُل) ، لأن المضاف صار معرفة بالإضافة ، فلا داعي لتعريفه بأُل ، وليس في العربية اسم معرف بالإضافة ، أو مخصوص بها إلا وهو مجرد من (أُل) .

فإذا أضيف اسم إلى آخر ، فإن كان المضاف إليه معرفة اكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه ، نحو : هذا بيت خالد . فيبيت هو المضاف ، وخالد ، هو المضاف إليه ، وقد اكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه . لأنه علم ، والعلم من المعارف . والذى أنماح للمضاف أن يكتسب التعريف من المضاف إليه هو ارتباطه بـ لم ونسبة إليه .

وإن كان المضاف نكرة عامة ، والمضاف إليه نكرة خاصة ، اكتسب المضاف التخصيص من المضاف إليه ، فصار نكرة خاصة ، نحو : هذا زَيْ

رجل . فكلمة (زى) نكرة عامة ، وكلمة (رجل) نكرة خاصة ، وقد اكتسب المضاف ، وهو (زى) من المضاف إليه ، وهو (رجل) مافيه من تخصيص ، وذلك لأنّ الكلمة (زى) كانت قبل الإضافة تطلق على كل (زى) ، زى الرجل ، وزى المرأة ، ولكنّه بالإضافة إلى (رجل) اقتصر مفهومه على زى خاص ، هو زى الرجال .

وربما اكتسب المضاف التأنيث إذا كان المضاف إليه مؤنثا ، وذلك نحو قول الشاعر :

مَشِينَ كَا اهتَرْتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعْالِيَهَا مَرُّ الْرِيَاحِ النَّوَاسِمِ
تسفهت : فعل ماض . والباء : للتأنيث . (مر) : فاعل تسفهت ،
وهو مذكر ، ولكنّه أنث الفعل ، لأن الفاعل مضاف إلى مؤنث ، وهو
(الرياح) ، وصار الفاعل المذكر هنا بمنزلة المؤنث ، فطابقه الفعل ، باتصاله
بتاء التأنيث .

وربما اكتسب المضاف المصدرية ، إذا كان المضاف إليه مصدرا ، وذلك فيما زعموا أنه ناب مناب المفعول المطلق ، نحو : أكْرَمْتُهُ كُلَّ الْإِكْرَامِ ، أو بعض الإكرام ، نحو طرقـت الباب ثـلـاث طـرـقـاتـ .

فكلـ ، وبعـضـ ، وثـلـاثـ ، ليسـتـ مـصـادـرـ ، ولـكـنـهاـ مـعـدـودـةـ مـنـهاـ . وـعـلـةـ ذلكـ هوـ الإـضـافـةـ ، فـصـارـتـ يـاضـافـتهاـ إـلـىـ الـمـصـادـرـ ، وـارـتـباطـهاـ بـهـاـ بـمـنـزـلـةـ الـمـصـادـرـ . فإذاـ لمـ يـرـدـ إـلـىـ تـعرـيفـ الـنـكـرةـ ، وـلـاـ إـلـىـ تـخـصـصـهاـ ، قـطـعـتـ عنـ الإـضـافـةـ ، وـنـوـنـتـ ، غـيرـ أنـ هـنـاكـ كـلـمـاتـ مـلـازـمـةـ لـلـإـضـافـةـ لـمـ تـسـعـمـلـ إـلـاـ مـضـافـةـ ، لـعـومـهاـ وـإـبـاهـمـهاـ .

والـكـلـمـاتـ الـمـلـازـمـةـ لـلـإـضـافـةـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ :

الأولـ : ماـ يـلـازـمـ الـإـضـافـةـ إـلـىـ الضـمـيرـ ، وـهـوـ : وـحـدـكـ ، وـلـبـيـكـ ، وـدـوـالـيـكـ ، وـنـوـهـاـ .

الثاني : ما يلازم الإضافة ، ويضاف إلى الظاهر والمضمر ، ومنه : كِلَّا ، وَكِلْنَا ، وَكُلُّ وَبَعْض ، وَأَي ؛ فقول : جاءني كِلَّا الرَّجُلَيْن ، وجاءني الرَّجُلَان كِلَّاهُمَا . وجاءتني كِلَّتِي المَرْأَتَيْن ، وجاءتني المَرْأَتَان كِلَّتِهِمَا . وتقول : زارني كل أصحابي ، وزارني أصحابي كُلُّهُم ، وزارني بعض القوم ، وزارني القوم بعضهم . وقال تعالى : « ثُمَّ لَنْزَرَ عَنِّي مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » . وتقول : ادعْ أَيَّ رَجُل ، وَأَيَّ رَجُلَيْن ، وَأَيَّ رَجُال ، وَأَكْرَمْ أَيُّهُمْ رأَيْتَ ، وَأَيْسَكَمَا أَحَقُّ بِهِنَا ؟

وقد يُحذف المضاف إليه بعد (كِلَّ) و (بعض) و (أَيَّ) ، وبِعِوْض عنه بالتنوين ، كقوله تعالى : « وَكُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبِحُون » ، وقوله تعالى : « فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتْسَاعِلُون » ، وتقول : أَكْرَمْ أَيَّا جَاءَ ، وَأَيَّا رَأَيْتَ .

الثالث : ما يلازم الإضافة إلى الجمل ، وهو : حَيْثُ ، وَإِذْ . تقول : جلست حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، وذهبت حَيْثُ زَيْدٌ ذاهب . وتقول : حدث ذلك إِذْ خَالِد صَبَّى وحدث ذلك إذْ كان خالد صَبَّيا . وقال تعالى : « وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » ، وقال تعالى : « وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » .

وقد يُحذف ما تضاد إلى (إِذْ) فيَعِوْض عنه بالتنوين ، كقوله تعالى : « وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون » ، أَيَّ : ويوم إذْ تُغلِّبُ الرُّوم . وكقوله تعالى : « يَوْمَنِذٍ تُحَدَّثُ أَخْبَارَهَا » أَيَّ : يوم إذْ تزلُّل الأرض وتخرج أَنْقاَلُهَا .

والمضاد والمضاف إليه مرتبط أحدهما بالآخر ، لفظاً ومعنى ، ومنزَّلان منزلة الكلمة الواحدة ، ولا يُفصَّل بينهما بفواصل إِلَّا في مواضع قليلة ، منها : فصل المصدر المضاف إلى فاعله بالفعل ، كفراوة ابن عامر قوله تعالى : « زُرْنَّ لَكَثِيرٍ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ قُتْلُ أَوْلَادَهُمْ شَرْكَاهُمْ » ... فقد فصل هنا بين المضاف ، وهو (قتل) ، والمضاف إليه ، وهو (شركائهم) بالفعل ، وهو (أولادهم) .

وأكثُر ما يجيء الفصل بينهما في الشعر ، كقول الشاعر :
فَزَجَّ جُنْهَا عِزَّاجَة زَجَ القَلْوَصَ أَبِي مَزَادَة
فقد فصل الشاعر بينهما بالمفعول : وهو (القلوص) ، والتركيب المألوف
هو : زَجَ أَبِي مَزَادَة القَلْوَصَ . وكقول معاوية :
نَجُوتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِي سِيفَهُ مِنْ أَبْنِ شِيخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ
وقد فصل هنا بين المضاف ، وهو (أبي) ، والمضاف إليه ، وهو (طالب)
بالنعت ، أو البيان ، وهو : (شيخ الأباطح) . والتاليف المعتمد هو : من
ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح ، ولم يكن ليكون هذا الفصل لولا الاضطرار .
وكقول الراجز :

كَانَ بِرْذُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ حَمَارٌ دَقٌّ بِالْجَامِ
وقد أيد الراجز : كأن بِرْذُونَ زَيْدٌ حَمَارٌ يا أَبَا عِصَامٍ . ولكنه فصل بين
المضاف والمضاف إليه بعبارة النداء ، للضرورة .
 وإنما كثُر الفصل بينهما في الشعر ، ولم يتوسّع فيه في النثر ، لأن للشعر لغة
خاصة ، وأسلوبها خاصاً ، ويجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، وكلّ ما جاء
في الشعر من فصلٍ فرجعه الاضطرار .

الإضافة إلى ياء المتكلم :

إذا أضيف اسم إلى ياء المتكلم كُسر آخر المضاف ، وكسر آخره هنا
لازم ، لاعتبارات صوتية ، وذلك لأن ياء المتكلم مدّ ، ولا بد أن تحرّك ما قبل
المدّ بحركة تجانسه ، والحركة التي تجانس الياء هي الكسرة .
ولما يخالف هذا الأصل إلا في مواضع :

(١) إذا كان المضاف مقصوراً ، كعصاً ، وفتي ، وجئي . تقول إذا
أضفتها إلى ياء المتكلم : هذه عصاً ، وهذا جنائي . ولم يلتزم الأصل هنا ،
لأن الالتزام به يتضمن حذف الألف وكسر ما قبل الألف عند اتصاله بياء

التكلم . وحذف الألف وكسر ما قبلها هنا يذهب الدلالة على المقصور ، ولأنه لازم إبقاء الألف حرّكت الياء ، لئلا يجتمع ساكنان ، فقويت ، وزالت صفتها الأولى .

(٢) إذا كان المضاف مثيًّا ، نحو : هذان كتابيَّ ، وأعطيتك كتابيَّ ، ولا يكسر ما قبل الياء ، لأنَّ كسره يذهب بالدلالة على الشتانية .

(٣) إذا كان المضاف جمع مذكر سالماً ، نحو : هؤلاءَ بيَّ ، وأصلها بنُوئَ ، فالنقطة واو وباء ، وكانت الأولى منها ساكنة ، فقلبت الواو ياء ، (وهكذا تُقلب الواو ياء في كل كلمة التي فيها واو وباء ، وكانت الأولى منها ساكنة) ، سواء أكانت الواو متقدمة ، نحو : الطَّيْ ، لأنها من (طويت) ، أم متاخرة ، نحو : الحَيْ ، لأنها من (الحيوان) .

* * *

وقد اعتناد النحاة أن يقسموا الإضافة قسمين :

(١) إضافة معنوية ، أو محضة ، وهي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ، أو تخصيصاً . نحو : هذا صديقُ زيدٍ ، وذلك صاحبُ عمِّرو .

(٢) إضافة لفظية ، أو غير محضة . وهي الإضافة التي لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، وليس من غرضِ فيها إلا التخفيف .

وهذا هو إضافة الوصف إلى فاعله ، أو مفعوله ، والوصف هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل . وإنما يتحقق التخفيف بحذف التنوين منها . يقولون : هذا مكرم الضيف ، وهذا مُحَمَّد السيرة ، وهذا حسنُ الطلعة .

فكرم ، ومحمد ، وحسن : أوصافٌ تتضمن معنى الفعل . والضيف ،

والسيرة والطلعة (معمولات) لهذه الأوصاف ، ولا يكتسب الوصف من (معوله) تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما يضاف للتحفيف ، لأن الإضافة تذهب عنها ما فيها من تنوين .

الحق أن التحفيف ليس غرضاً تُركبُ الإضافة من أجله : وليس حذف التنوين تخفيفاً ، ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منوناً في حالٍ ، لأن كثرة الاستعمال تتطلب التحفيف ، وما دام التنوين ثقيلاً ، كما زعموا ، فيجب حذف التنوين منها دائماً ، تحقيقاً للتحفيف الذي يتطلب الاستعمال .

والحق أيضاً أن هذه الأوصاف أفعال حقيقة لها معانٍ للأفعال ، ولها دلالتها على الزمان ، ولكن الزمان المدلول عليه بها زمان دائم مستمر ، فإذا أردت إلى تخصيص زمان الوصف أضيف أو نون . فإن أضيف خلص لزمان الماضي ، وإن نون خلص للمستقبل .

إذا قلت : هذا كاتبُ الرسالة (بالإضافة) كنت قد صدّت إلى أنَّ هذا كَتَبَ الرسالة ، وإذا قلت : هذا كاتبُ رسالةً قد صدّت إلى أنه سينكتبُ الرسالة ، فليست المسألة مسألة تخفيف ، كما زعموا ، وقد مرّ بنا ذلك .

(٢) الإضافة بالواسطة :

الواسطة هنا هي : أدوات الإضافة ، وهي :
مِنْ . إِلَى . حَتَّى . عَنْ . عَلَى . فِي . الْبَاء . الْكَافِ . رَبْ .
الْوَاوِ . الْتَاءِ .

مِنْ : للابتداء ، نحو : خرجت من البيتِ .

إِلَى : للانتهاء ، نحو : ذهبتُ إِلَى السُّوقِ .

حَتَّى : لانتهاء الغاية ، نحو : « حتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » .

عَنْ : للمجاوزة ، نحو : صَدَرَتِ الْإِبْلُ عَنِ الْمَوْرَدِ .

عَلَى : للاستعلاء ، نحو : صَعَدَتُ عَلَى ظَهِيرِ السَّفِينةِ .

فِي : للظرفية ، نحو : دخلتُ فِي الْكَهْفَ .
الباء : للاستعانة نحو : تسلّقتُ الْجَبَلَ بِالْجَبَلِ .
والقسم ، نحو : أقْسِمَ بِاللهِ لِأَذْهَنَ إِلَى عَمْرَو .
اللام : للتعلّك ، نحو : الْمَالُ لَزِيدٍ ، وَأَذْنَتُ خَالِدٍ .
الكاف : للتشبيه نحو : « وَرَدَةٌ كَالْدَهَانِ » .
ربَّ : للتکثیر كثيراً ، نحو : ربَّ درهم أَنْفُقَتْهُ ، وَرَبَّ رَجُلٍ لَقِيَتْهُ .
وللتقليل قليلاً ، نحو : ربَّ ضَارَّةٍ نَافِعَةٍ .

الواو | القسم ، نحو : وَاللهِ لَا قَوْمَنْ . « تَالَّهُ لَا كَبِدَنْ أَصْنَامَكُمْ » .

هذه هي الأدوات التي تسمى : أدوات الإضافة ، وهذه هي معانيها الأولى ، التي دلت عليها أصلًا ، وقد تستعمل هذه الأدوات لتوسيع معانٍ أخرى ، وذلك يتضمن بعضها معنى بعض .

كتضمن (على) معنى (في) ، في قوله تعالى : « وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينَ غَمْلَةٍ » ، أي : في حين غفلة .

أو معنى (عن) ، كقول الشاعر :
إِذَا رَضِيْتُ عَلَىٰ بَنِيْ قَشِيرٍ لِعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاَهَا
أَيْ : إِذَا رَضِيْتُ عَنِّيْ .

وتضمن (عَنْ) معنى (بَعْدَ) ، كقوله تعالى : « لَتَرْكِبَنْ طَبِيقًا عَنْ طَبِيقٍ » ، أي : بعد طبق .

وتضمن (في) معنى (على) ، كقوله تعالى : « لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جَذْوَنِ النَّخْلِ » ، أي : على جذوع النخل . إلى غير ذلك مما يدلّ عليه السياق ، وتدلّ عليه القراءن ، وملابسات القول .

وقد أطلق الكوفيون ذلك ، وقالوا بجواز نياحة حرف عن حرف ،

وتفصّل حرف معنى حرف ، وجعلوا ذلك قياسا ، لكثرّة وروده في الكلام
شعرًا وثرا .

ومن البصريون ذلك ، بحجّة أنّ الأداة لاتدلّ إلّا على معنى واحد .
أما ما يتوهم في غير ذلك من دلالة على معنى آخر ، فرجّعه إلى تفصّل الفعل قبله
معنى فعل آخر يتعدّى به .

في قوله تعالى : «الأصلبُنُك في جذوع النخل» لم تضمن (في) معنى
(على) ، ولكنّ الفعل قبلها ، وهو (الأصلبُنُك) تضمن معنى فعل آخر
يتعدّى بـ(في) . وقد تضمن الفعل هنا – على حدّ زعمهم – معنى (حلّ) ،
وكأنّ تقدير الكلام : لأصلبُنُك حالين في جذوع النخل ، فـ(في) إذن ،
لم تدلّ هنا إلّا على معناها الأصلي ، وهو الظرفية .

وقد أخذت بعض المجامع اللغوية برأى الكوفيين ، لكثرّة ما ورد
في النصوص الصحيحة من نيابة بعض الحروف عن بعض ، وتضمن بعض
الحروف معنى بعض ، وهو رأى مقبول .

• • •

وليست هذه الأدوات سواء في الاستعمال ، فإنّ منها ما يليه الظاهر
والمضمر ، وهو :

من : نحو : «ومنك ومن نوح» .

إلى ، نحو : «إلى الله مرجعكم» ، «إليه مرجعكم» .

عن ، نحو : «لتركبَن طبقاً عن طبق» ، قوله : رضي الله عنهم .

على ، نحو : «وعليهَا وعلى الفلك تحملون» .

ف ، نحو قوله تعالى : «وفي الأرض آيات» ، قوله تعالى : «وفيها
ما شتتى الأنفس» .

الباء ، نحو : آمنوا بالله ، آمنوا به .

وإن منها مالا يليه إلا الظاهر ، وهو باقى الأدوات .

ومن هذه الطائفة التي لا يليها إلا الظاهر مالا يليه إلا لفظ الجلالة : (الله) و (رب) مضافا إلى الكعبة ، وهو (الناء) في القسم ، نحو قوله تعالى : « تَالَّهُ لَا كِيدَنْ أَصْنَامَكُمْ » ، وكقولهم : تَرَبَّ الْكَعْبَةَ لِأَذْهَبَنَ ، أى رب الكعبة لأذهبن .

ومنها مالا يليه إلا اسم نكرة ، وهو (رب) ، نحو : ربِّ رَجُلٍ لقيته وربِّ ضعيف أعتنه .

هذه الأدوات وغيرها كلمات كان لها — فيما يبدو — دلالات مستقلة على معانٍها ، ولكنها تخلت عنها في أثناء تاريختها ، ففرغت من معانٍها واستعملت أدوات . يدل على ذلك ، احتفاظ بعضها باستعماله القديم .

ومن ذلك :

عنْ : فقد تستعمل اسمًا إلى جانب استعمالها أداة ، وهي ، اسمًا ، بمعنى (جانب) ، أو ناحية ، كقول الشاعر :

ولقد أراني للرماح دريئه من عن يمئي قارة وأمامي
أى : من ناحية يمئي .

وعلى : فقد تستعمل اسمًا بمعنى (فوق) تقول : نزل الفارس من على جواده ، أى : من فوق جواده ، وكقول الشاعر :

غدت منْ عليه بعد مامَّ ظِمْوَهَا تَصِيلَّ وَعَنْ قِبْضِ بَزِيزَةِ مجَاهِلَّ
أى : غدت من فوقه . وكقول أمرى القيس :

مَكَرٌ مِفَرٌ مُقْبَلٌ مدبر معاً كِجَلْمُود صَخْرَ حَطَّ السَّيْلَ مِنْ عَلَى
أى : من فوق .

فَعَنْ وَعَلَى في هذه الأمثلة وغيرها كانتا قد احضنا بدلاتهما القديمة ، فاستعملنا اسمين ، ولذلك دخل عليهما أداة الإضافة : (منْ) ؛

حكم الاسم بعد أداة الإضافة .

إن الأسماء التي تلي أدوات الإضافة إنما تكون مخوضة ، وقد قررنا أنه لا ينخفض إلا المضاف إليه ، فما بعدهن إذن مضاد إليه ، وهو مخوض على الإضافة ، لأن «الجر» إنما يكون في كل اسم مضاد إليه ، كما يقول سيبويه ، ولأن «المحرور بحرف جرّ ظاهر مضاد إليه» ، كما يقول الشيخ الرضي . فالاسم بعد هذه الأدوات إذن مخوض ، ونخفضه بالإضافة ، والمضاف هنا هو ما قبل الأداة من فعل أو غيره .

إذا قلت : مررت بزيد فقد أضفت المرور إلى زيد . فالباء هنا أداة إضافة ، وواسطة لإضافة (مررت) إلى (زيد) .

وإنما استعين بهذه الأدوات هنا ، لأنَّ من الكلمات مالا يضاف أبداً ، كالفعل مثلاً ، فالفعل ببنائه وهيئته لا يقبل الإضافة ، فإذا احتاج إلى إضافته عُمد إلى إحدى هذه الأدوات ، ليتوصل بها إلى إضافة مالا يقبل الإضافة إلى ما بعده .

أما النحو فقد نسبوا الجرّ بعدهنَّ إليهنَّ ، وسموهنَّ جازات ، أو عوامل ، والجرّ عندهم بهنَّ ، لأنهنَّ مخصوصات بالأسماء ، وكل ما يختصَّ من الأدوات ي العمل ، وليس من جرّ في العربية إلا بهذه الأدوات . أما الجرّ في المضاف إليه فعند جمهورهم بأداة جرّ مقدرة ، نحو : هذا ثوبُ زيدٍ . وهذا خاتم فضة ، و «بل مكرُ الليل» .

وقد قدرُوا في المثال الأول (اللام) ، أي : هذا ثوبُ لزيد . ومعنى هذا أنَّ الجرّ في المضاف إليه بهذه اللام المقدرة .

وقد رأوا في المثال الثاني (من) ، أي : هذا خاتمٌ من فضة ، ومعنى هذا أنَّ الجرّ في المضاف إليه هنا بمنِ المقدرة .

وقدروا في الآية : (فِي) ، أى مكرٌ في الليل ، ومعنى هذا أنَّ الجرْف المضاف إليه هنا بفي المقدرة .

وهو محَلٌ ثقيل لسبعين :

أولها : هذا التقدير المتكلف .

وثانيهما : هذا الإبعاد في اعتبار أنَّ هذه الأدوات عوامل مؤثرة بمنزلة العلل .

ولا أظنُ الأساليب تتحمل مثل هذا .

الواقع أنَّ الإضافة إنما هي نسبة وارتباط بين شيئين على وجه لا يدل ارتباطهما معه على فكرة تامة ، ومثل هذا الارتباط واقع في هذا النوع من الإضافة ، أعني : الإضافة بالواسطة ، فإذا قلت : ذهبت إلى السوق ، كان ذهابك منسوباً إلى السوق ومرتبطاً بها ، وإذا قلت : خرجت من الدار ، كان خروجك مرتبطاً بالدار ، وإذا قلت : اعتكف إبراهيم في المسجد ، فقد كان اعتكاف إبراهيم منسوباً إلى المسجد ، ومتعلقاً به .

ولا يختلف مثل هذا الارتباط في هذه الأمثلة ، وفي هذا النوع من الإضافة عن الارتباط المفهوم من إضافة النوع الأول ، أعني الإضافة المباشرة : فإذا قيل : هذا كتاب محمد ، فقد عبرت الإضافة المباشرة هنا عن ارتباط واقع بين الكتاب و محمد ، وإذا قلت : باب الدار مغلق ، فقد عبرت الإضافة هنا أيضاً عن ارتباط واقعٍ بين الباب والدار .

كل ما هنالك أنَّ الذي يضاف إضافة مباشرة إنما هو الاسم المفرد ، لا الجملة ، فإذا احتج إلى إضافة الجملة ، ودعت الضرورة إلى ذلك استعين بأداة وصل في إضافتها إلى الاسم المضاف إليه ، وهي التي اصطلح عليها بأداة الإضافة ، وهي إحدى الأدوات التي مرَّ بنا الكلام عليها في هذا الفصل .



التوابع

بحث في المعرفات تبعاً

التابع

مرّ بنا أن الرفع علم الإسناد ، والخفض علم الإضافة ، والنصب علم ماليس
داخله في إسناد ، ولا إضافة ، وأن كل مرفوع مسندٌ إليه ، أو تابعٌ للمسند إليه
وأنَّ كل مخفوض مضافٌ إليه ، أو تابعٌ للمضاف إليه .

فما التابع في هذا وذاك ؟

التابع : ما كان وصفاً للمتبوع ، وما كان من المتبوع كأنه هو . وإذا
كان للتابع مثل هذه الصلة بالمتبع فهو إنما ينطبع على مثاله ، ويكون له
ما للمتبوع من سمات وخصائص .

ومن أبرز هذه السمات : الإعراب . فإذا كان المتبع مرفوعاً كان
التابع مرفوعاً مثله ، وإذا كان المتبع مخفوضاً كان التابع مخفوضاً مثله أيضاً .

وقد عرض التحاة للتتابع ، وكانت التتابع عندهم أربعة :

(١) النعت : مررت برجلٍ كريمٍ ، وهذا رجلٌ كريمٌ ، ورأيت
رجلًا كريماً .

(٢) العطف : وهو نوعان : عطف بيان ، نحو : جاء
أبو عليَّ محمد .

وعطف نسق ، أو عطف بالحرف ، نحو : أقبل خالدٌ وأخوه ،
ومررت بخالدٍ وأخيه ، ورأيت خالدًا وأخاه .

(٣) التوكيد ، وهو نوعان : لفظي ، نحو : أقبل خالدٌ خالدٌ .
ومعنى ، نحو : أقبل خالدٌ نفسه .

(٤) البدل ، نحو : قرأت الكتاب نصفه .

النعت :

أما النعت فهو عندهم : حقيق وسبي .

أما الحقيقة فهو الذي يطابق منعوته في التعريف ، والتشكير ، وفي التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد والثنية والجمع ، وفي الرفع والنصب والل控股 . نحو : عررت برجلي كريم ، وجاء الرجلان العاقلان ، وأقبلت البنت الذكية ، وزرت الرجلين الظريفين .

فكم ، في المثال الأول : نعت لرجل ، وقد طابق منعوته في التشكير ، والإفراد ، والتذكير ، والل控股 .

والعاقلان ، في المثال الثاني : نعت طابق منعوته في التعريف ، والتذكير ، والثنية ، والرفع .

والذكية ، في المثال الثالث : نعت طابق منعوته في التعريف ، والتأنيث والإفراد ، والرفع .

(والظريفين) ، في المثال الرابع : نعت طابق منعوته في التعريف ، والتشكير ، والثنية ، والنصب .

وإنما تبع النعت المنعوت في الإعراب ، لأنها صفة مطابقة للمنعوت ، ولأنه مثال له . فتحقق أن يتسم بكل ما اتسم به المتبوع .

وأما السبي فهو : الوصف المرفوع فاعله ، نحو : جاءني رجل كريم أبواه . وهذا رجلان كريمه صفاتهما .

فكم في المثال الأول ، وكريمة في المثال الثاني ، نعتان سبيةان ، تابعان لما قبلهما ، وإن كانا وصفين في المعنى لما بعدهما ، الذي يتصل مع ما قبلهما بسبب ، وهو الضمير العائد عليه ، فالضمير في (أبواه) يعود على الرجل ، والضمير في (صفاتهما) يعود على (رجلان) .

فإذا كان النعت على هذا النحو طابق ما قبله - عندهم - في التعريف والتنكير ، وفي الرفع والنصب واللخضن ، مطابقة التابع للمتبوع .
أما للتذكير ، والتأنيت ، والإفراد ، والثنانية ، والجمع فبحسب ما بعده ، لأن هذا الوصف كال فعل معنى واستعمالا ، ويتربّ عليه ما يتربّ على الفعل من مطابقته الفاعل في النوع والعدد .

ويبدو واضحًا أن حمل مثل هذا على النعت تكلف وتحلل ، لأنه لم يكن صفة لما قبله في المعنى ، وإنما كان صفة لما بعده ، فلا وجه لتسميته بالتابع .
والذى دعا النحاة إلى تسميته نعتا ، هو مالاحظوه من اتفاق بين إعرابه ، وإعراب ما قبله ، أما المعنى فلم يعيثوا به .

الحق أن مثل قولنا : زارني رجل كريم خلقه ، ليس من النعت في شيء ، وأن الاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتا تابعاً لما قبله ، لأنه ليس صفة له . ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة ، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات . والإتباع للمجاورة أسلوب شائع في العربية ، كقراءة بعضهم قوله تعالى : « الحمد لله » ، بضم الدال واللام ، بباتباع حركة اللام لحركة الدال ، أو قراءة بعضهم : « الحمد لله » ، بكسر الدال واللام ، بباتباع حركة المدال لحركة اللام . وقولهم : « هذا جُحرٌ ضبٌّ خَرِبٌ » بخضن (خرب) وهو خبر من حقه أن يكون مرفوعا ، ولكنهم توهموا أن (خرب) نعت للضبّ لجاؤرته إياه ، فخفضوه لخضن ما قبله .

كذلك هذا الذي سموه نعتا سبيلا ، فهو من قبيل ما ذكرنا ، فرفع (كريم) في قولنا: زارنا رجل كريم خلقه على توهم أنه نعت لرجل لجاؤرته إياه ، وهو في حقيقته صفة لما بعده ، ولكنه جاوره ، فتبعد في إعرابه .

فالتابع إذن الذي يتبع منعوته في إعرابه ، هو ما كان وصفاً لمنعوته مطابقاً لإياه في كل ما يتسم به : من تعريف وتنكير وتذكير وتأنيث ، وإفراد وثنانية

وجمع . وهو ما كان النعت يسمونه بالنعت الحقيقي ، لأن النعت الذي يعاتل منعوته في كل ماذكرنا ، هو الذي يتبع منعوته في إعرابه رفعا و خفضا ونصبا .
وليس من شروط النعت أن يكون مشتقا ، فقد جاء النعت في الاستعمال مشتقا ، نحو (عاقل) في قوله : هذا رجل عاقل ، وجاء غير مشتق جامدا أيضا ، نحو : هذا رجل عدل ، وهذا على بن الحسن ، ومررت برجل ذي علم ، ومررت بخالد هذا .

عدل ، وابن ، وذو ، وهذا : نعوت جامدة ، ولا داعي للإبعاد في التقدير ، فنقول لها بمشتق ، ما دامت تؤدي وظيفة النعت في الكلام .

النعت الجملة :

والنعت في العربية : مفرد ، كما مر من أمثلة ، وجملة ، كقوله تعالى : « وانقوا يوماً تُرْجَعون فيه إلى الله » ، وكقوله تعالى : « قوا أنفسكم وأهليكم

ناراً وقودها الناس والحجارة » .

وكقول أمير القبس :

مِكْرٌ مَقْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ معاً كجُلْمود صَخْرٌ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ

وكقول أبي دواد :

من كُلَّ جرداء قد طارت عقيقتها وكلَّ أجرد مُسْتَرْخى الأبازين

وكقول أبي تمام :

سَمَاجَةً غَنِيتَ مِنَ الْعَيْنَ بِهَا عن كُلِّ حُسْنٍ بِدَا أَوْ مَنْظَرٍ عَجَبٍ
ولا تكون الجملة نعتا إلا لذكره ، وإذا وقعت الجملة نعتا فلا بد أن
تحتوى على ضمير يعود على المنعوت ، مطابق إياها في تذكيره وتأنثه ، وإفراده
وتشتيته وجعه . وقد يكون هذا الضمير ملفوظا به في الجملة ، كما مر من آية
وبيت ، وقد يكون محنوفا ، مقدرا معناه ، كما في قوله تعالى : « وانقوا يوماً
لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » ، أي لا تجزى (فيه) .

تعدد النعت والمنعوت:

قد يتعدد النعت ، والمنعوت واحد ، نحو : مررت بزيد الأديب
الفقيه الورع .

مررت : فعل ماض . والثاء : كناية عن الفاعل .

زيد : الباء أداة إضافة . زيد : مضارف إليه بالأداة محفوض .

الأديب : نعت لزيد ، طابقه في التعريف والتذكير والإفراد ، فطابقه
في الحفظ .

الفقيه : نعت ثان لزيد ، محفوض أيضا .

الورع : نعت ثالث لزيد محفوض مثله .

وقد يتعدد المぬوت ، ويتحدد النعت ، نحو : جاء زيد ، وأقبل عمرو
الظريفان .

جاء : فعل ماضٍ .

زيد : فاعلٌ مرفوع ، لأنه مسند إليه في جملة فعلية .

الواو : أداة تشيريك وعطف .

أقبل : فعل ماضٍ .

عمرو : فاعل (أقبل) ، مرفوع .

الظريفان : نعت لزيد وعمرو ، متفرقين لفظا ، متحددين في النعت ،
مرفوع لأن (زيد) و (عمرو) مرفوعان .

ويشترط في توحيد النعت أن يتّحد المぬوت المتعدد في الإعراب :
كأن يكون كلّ منهما فاعلا ، وأن يتّحد فعلاهما ، كأن يكونا بمعنى واحد ،
كائنان المذكور .

فإذا اختلف المぬوتان إعرابا أو حكما ، لم يُجبر النعت عليهما ، فيقطع عنهما
(مرفوعا ، أو منصوبا) نحو : جاءني زيد ومررت بعمرو ، الظريفان ،

أو للظريفين . فالرفع على : (هما) ، والنصب على (أعني ، أو أمدح) أو نحوها .

العطف :

وأما العطف فهو عندهم من التوابع ، فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرو ، كان (عمرو) تابعاً لزيد في إعرابه ، ولم يعرِّبوه فاعلا ، أو مسندًا إليه ، لأن الفعل كان قد أُسند إلى زيد ، واكتفى به ، ولا يكون الفعل أكثر من مسند إليه واحد ، أو فاعل واحد .

وذكروا للعطف أدوات كثيرة ، منها : الواو ، والفاء ، وثم ، ولا ،
وبل ، وزعموا أنها أدوات عطف يتبع ما بعدها ما قبلها في الحكم .
فإذا أنعمنا النظر فيها رأينا أن الواو والفاء ، وثم للتشريك ، و(لا)
للتفن ، تتنى عن الثاني ما ثبتت للأول ، و(بل) للإضراب ، تثبت للثاني ما تنبى
عن الأول . فهي إذن مختلفة معنى ووظيفة فلا يصح جعلها من قبيل واحد ،
ولا ينبغي إدراجها في باب واحد .

إنَّ ما يكون للعطف من هذه الأدوات هو : الواو ، والفاء ، وثم ، نحو:
جاء زيدٌ وعمرو ، وسافر زيدٌ فعمرو ، وأصرَّ زيدٌ ثمَّ عمرو . وهذه الأدوات
الثلاث أدوات تشرك ما قبلها وما بعدها في حكم واحد . فإذا قلت :
جاء زيدٌ وعمرو . فقد جعلت الواو الفعل شركة بين زيدٌ وعمرو ، فكلُّ منها
مسندٌ إليه ، وكلُّ منها فاعل ، وارتفاع الثاني ليس لأنه تابع للمسند إليه ،
بل لأنه مسند إليه حقيقة .

والفاء وثم كالواو في النص على التشيريك ، إلا أن للفاء وثم فضل دلالة ،
أعني : التعقيب ، فإذا قلت : جاء زيد فعمرو كان معناه : أن عمراً اشترك
مع (زيد) في الحبيء ، وكان كلُّ منها جائيا ، ولكنْ مجيء عمرو كان بعقب
مجيء زيد مباشرة . وإذا قلت : سافر زيد ثمَّ عمرو كان معناه : أن عمراً اشترك

مع (زيد) في السفر ، وكان كلّ منهما مسافراً ، إلا أن سفره كان بعقب سفر زيد ، ولكن بعد مُهلة .

أما الواو فلا دلالة لها على مثل هذا التعقيب ، فهي إنما تدل على الشركة المطلقة ، غير ملاحظ في دلالتها على التشير إلى ما لوحظ في الفاء وثم . وهذا هو العطف بالحرف عندهم .

ومن العطف عندهم ما كان غير معطوف بالحرف ، أو ما كان غير منسق ، وقد سميه بعطف البيان ، وهو عندهم . التابع المشبه الصفة في توضيح متبوعه . قال ابن مالك :

فدو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة
نحو قولهم : هذا زيد أخوك . وجاء محمد أبو عبد الله . فأخوك ،
وأبو عبد الله عطفا بيان جيء بهما لتوضيح ما قبلها ، ونزل منزلة النعت في بيان
ما قبلهما وتوضيجه .

كان النحاة مصيدين في تشبيه ما سميه بعطف البيان بالنعت ؛ لأنّه كالنعت في وظيفته ، فإذا كان النعت وصفاً للمنعت فما سميه بعطف البيان موضع وميّن ، فهو منزلة النعت . وهو لذلك — مثله — تابع لما قبله في رفعه وخفضه ، ونصبه . تقول : جاء خالد أخوك ، ومررت بخالد أخيك ، ورأيت خالداً أخاك ؛ فأخوك في المثال الأول مرفوع تبعاً لرفع خالد ، و(أخاك) في المثال الثاني مخفيون ، تبعاً لخفض خالد ، و(أخاك) في المثال الثالث منصوب تبعاً لنصب خالد .

وذلك لأنّ فيه من متبوعه ما في النعت من منعوه ، فكلّا هما في هذه الأمثلة معرفة ، وكلّا هما مذكر ، وكلّا هما مفرد ، فلما اجتمعت فيه كلّ هذه الخصائص تبعه في الإعراب أيضاً .

فإعرابه إذن إعراب تابع ، لا إعراب مشارك ، كإعراب ما بعد الواو

والفاء وُمْ ، كما تدل عليه تسميتهم لِيَاه بعطف البيان ، وجعلهم لِيَاه في باب العطف .

وقد اختلط أمر هذا (العطف) ببعض أنواع البدل ، وهو بدل **الكل** من **الكل** ، نحو : جاء زيد أخوك ، وصح عندهم أن يعرب (عطف البيان) بدل **كل** من **كل** ، في هذا المثال ، وفي غيره ، إلا في مواضع استثنوها ولم يصححوا فيها القول بالبدليّة ، كما في قوله : يا أخانا زيدا ، بنصب (زيدا) ، ف(زيدا) هنا يعرب عطف بيان ، ولم يصح عندهم إعرابه بدل **كل** من **كل** ، لأن البدل – عندهم – على نية تكرار (العامل) ، ولو كان (زيدا) هنا بدلًا ، لكان في نية تكرار حرف النداء معه ، ولـكـان بلزـم بنـاؤه عـلـى الضـمـ ، لأنـه مـفـرـد مـعـرـفـةـ .

على أن هذا التَّسْخِل في التخريج كان مما ارتکبه المتأخرُون . أما المتقدمون ، ومنهم سيبويه والفراء فلم يفرقوا بينهما ، وكان الرضي يقول : «أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلىً بين بدل **الكل** من **الكل** ، وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر سيبويه » .

والنتيجة التي ننتهي إليها من هذا :

- (١) أن عطف النسق ، أو العطف بالحرف . ليس من التوابع ، لأن ما بعد الحرف شريك لما قبله في الحكم : إسنادا ، أو إضافة .
- (٢) وأن ما سمي بعطف البيان ليس عطفا ، لأن العطف يعني التشريك ، ولا تشريك في هذا الموضوع .

(٣) وأن التابع من هذا الباب : هو ما سموه بعطف البيان ، لأنه يؤدي وظيفة النعت ، فهو بمثابة .
(٦٣ - في النحو العربي)

التوكيد :

وأما التوكيد فنوعان :

(١) توكيد لفظي ، ويقوم على أساسٍ من إعادة اللفظ وتكراره ، توكيداً وإلاّ لما قد يعلق بذهن السامع ، من شك في كلام المتكلم ، نحو : أعجني زيدٌ زيدٌ ، ومررت بزيدٍ بزيدٍ ، ورأيت زيداً زيداً ، وقام زيدٌ قام زيدٌ ، وهو ذلك .

(٢) وتوسيع معنوي : ويقوم على أساسٍ من استخدام كلمات خاصة ، منها : النفس والعين ، وكلا وكلتا ، على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكّد ، ويطابقه في إفراده وثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأكيده . تقول : جاءَ مُحَمَّدٌ نفسه ، والرجلان أنفسهما ، والنِسَاءُ أنفسهنَّ . وجاءَ الرجالان كلامها : والبنتان كلامتها .

إذا أعممت النظر في قوله : جاءَ زيدٌ زيدٌ ، رأيت أنَّ (زيد) الثاني ، تكرار لزيد الأول ، بجميع ماله من سمات لفظية ، ومنها الرفع ، فارتفاع زيد حكاية لا إتباع .

وإذا نظرنا في قوله : جاءَ مُحَمَّدٌ نفسهُ رأينا أنَّ كلمة (نفس) ومعها ضمير المؤكّد ، جاءت للتوكيد ، وإلاّ كلّ ما قد يعلق بنفس السامع حين يسمع قوله : (جاءَ مُحَمَّدٌ) ، فقد يخطر بباله أنَّ الجائِي إنسان آخر له صلةٌ بمُحَمَّدٌ ، أو أنَّ نسبة المجرى إليه من قبيل المجاز ، فإذا جيء بكلمة (نفسه) زال ما يخطر بباله ، وعرف أنَّ الجائِي هو مُحَمَّدٌ لا غيره ، و (نفسه) هو (مُحَمَّدٌ) ، وحكمه حكم (مُحَمَّدٌ) ، لأنَّ بمنزلة تكرار لفظ (مُحَمَّدٌ) ، فارتفاعه كارتفاع (زيد) الثاني في التوكيد اللفظي .

البدل :

وأما البدل فهو — عندهم — تابع بلا واسطة ، وهو عندهم المقصود بالحكم ،
كما قال ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسنّى بدلًا
وظاهرٌ ما في هذا القول من تعارض ، فكونه تابعاً يعني أن المقصود بالحكم
هو المتبوع ، فإذا كان البدل هو المقصود بالحكم ، فينبغي أن يكون هو المستند
إليه ، وإذا كان هو المستند إليه لم يكن تابعاً .

ومهما يكن من أمر ، فالبدل عندهم أربعة أنواع :

(١) بدل الكل من الكل ، نحو : جاء أخوك خالد .

(٢) بدل البعض من الكل ، نحو : أثمرت الأشجار نصفها .

(٣) بدل الاشتمال ، نحو : أعجبني خالد علمه .

(٤) البدل المبain ، وهو نوعان :

أ — يُدلل بالإضراب ، نحو : أكلت ثماراً ، زبيباً . أخبرت أولاً
بأكل التمر ، ثم أضربت عنه ، وأبدلت منه للزبيب .

ب — وبدل الغلط ، نحو : لقيت رجلاً ، فرساً . أردت أن
تقول : لقيت فرساً ، ولكنك غلطت ، فقلت : رجلاً ،
ثم تذكرت فقلت : فرساً .

الظاهر أن مصطلح (البدل) إنما ينطبق على النوع الرابع ، وهو : البدل
المبain . أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغى أن تسمى بـ (بدل) .

أما (خالد) في قولنا : جاء أخوك خالد ، وهو مثال النوع الأول ،
فإنما جاء به لبيان ما قبله وتوضيحه ، فلم يكن بـ (بدل) .

وأما (نصفها) في قولنا : أثمرت الأشجار نصفها ، فإنما جاء به لإزالة
ما قد يطأ على الحكم من شله .

وأما (علمه) ، في قولها: أهجنى خالد علمه ، فإنما جيء به لإزالة ما قد يطرأ في ذهن السامع من تعلق إعجابك بصفة أخرى من صفاتاته ، أو بصفاته كلّها ، فإذا قلت : علمه أزّلت ذلك من نفسه ، ووجهته للصفة التي أعجبتك نفسها ، وهي : علمه .

والنتيجة للتي ننتهي إليها من هذا :

(١) أن موضوعات البدل ليست كلّها من باب واحد ، وإنما هي من أبواب متفرقة .

(٢) وأن بعض موضوعات البدل يؤدي وظيفة النعت في الكلام ، بياناً وتوضيحاً ، وهو بدل الكلّ من الكلّ . الذي اخترط عندهم بما سموه بعطف البيان ، مما سبقت الإشارة إليه ، وما استظهرنا كونه والبدل موضوعاً واحداً .

(٣) وأن بعضها يؤدي ما ينويه التوكيد من وظيفة ، وهو ما سمي ببدل البعض من الكلّ ، وما سمي ببدل الاشتغال .

(٤) وأن الاسم الذي يحسن أن نسميه به ما سمي عندهم بعطف البيان ، أو ببدل الكل من الكلّ ، هو : (البيان) لأن هذا الاسم أشهى بطبعه مما وبما يؤديانه في الكلام من وظيفة لغوية .

تابعية الخبر :

وما ينبغي عده من التابع ، وجعله من قبلها : خبر المبتدأ ، إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، أو كان كأنه هو المبتدأ في المعنى ، وذلك نحو قولنا : خالد ذكيٌّ ، والليل حalkٌ ، والقمرِ تمٌّ .

فذكيٌّ ، وحالكٌ ، وتمٌّ في معناها: أوصاف للمبتدآت ، بل هي من المبتدآت كأنها هي ، ولذلك ارتفعت كما يرفع نعت المفوع في قولنا : أقبل خالد الذكيٌّ ، وأطبق الليل الحالكٌ ، وطلع القمر التمٌّ .

فانلغير الذى يكون وصفاً للمبتدأ في المعنى : يرتفع لأنّه وصف للمبتدأ في المعنى ، ولم يرتفع لأنّه معمول لعامل معنوي كالابتداء ، أو لعامل لغظي ، وهو المبتدأ ، كما زعم هذا النحوى أو ذاك .

والخبر الذى لا يكون وصفاً للمبتدأ ، لأنّ كان مخالفاً له في المعنى أصلاً ، أو خالفه بما طرأ على الجملة مما ينصّ على مخالفته ، كوقوعه في سياق نفي : لا يرتفع ، لأنّه لم يعد وصفاً للمبتدأ في المعنى .

وذلك ، كقوله تعالى : « ما هذا بشرأ » ، وكقولك : خالد أمّاك . فاما مكك وبشراً : خبران منصوبان ، مخالفتهما المبتدأ .

أما قولنا : خالد أمّاك ، فاما مكك ليس هو خالداً في المعنى ، ولكنكه مكان لخالد ، ولذلك نصب ، ولو قصدت إلى أن يكون (الأمام) هو خالداً ، وأن خالداً هو الجهة التي اسمها : (أمام) ، رفعت وقلت : خالد أمّاك ، ولكنك لم تقصد إلى هذا المعنى في المثال ، وجعلت (أمامك) مكاناً لخالد ، فلذلك انتصب .

واما قوله تعالى : « ما هذا بشرأ » : فقد نصّ فيه – بالمعنى – على مخالفة الخبر للمبتدأ ، أو على انتفاء أن يكون وصفاً له في المعنى ، فلذلك انتصب ، وبهذا أيضاً يفسّر النصب بعد ليس في قولنا : ليس خالد ذكياً ، ونحوه .

فما التوابع إذن؟

التتابع في العربية إذن: ثلاثة موضوعات :

(١) النوع :

وهو ما طابقَ معونَتَه في كل ماله من خصائص وصفات ، كالتعريف والتذكير والتأنيث ، والإفراد والثنية والجمع . فإذا تمّ له ذلك طابقه في إعرابه : رفعه وخفضه ونسبة ، وهو ما كان النحاة يسمونه بالنعت

الحقيقي . نحو : زارني **رجلٌ ظريفٌ** ، ومررت بـ**رجلٌ ظريفٌ** ، ورأيت **رجلًا ظريفاً** .

إعراب المثال الأول : زارني **رجلٌ ظريفٌ** .

زارني : زار فعل ماضٍ . **النون** : وقایة . **الباء** : كناية عن المفعول .
رجل : فاعل ، مرفوع .

ظريف : نعت للفاعل ، طابقه في التسكيير ، والتذكير ، والإفراد ،
فتبعه في الإعراب ، وهو الرفع هنا .

إعراب المثال الثاني : مررت بـ**رجلٌ ظريفٌ** .

مررت : فعل ماض . **الناء** : كناية عن الفاعل .
بـرجل : **الباء** : أداة إضافة ، **رجل** : مضارف إليه بالأداة ، مخوض .
ظريف : نعت للمضارف إليه (**رجل**) ، طابقه في التسكيير والتذكير
والإفراد ، فتبعه في الإعراب ، وهو انخفاض هنا .

إعراب المثال الثالث : رأيت **رجلًا ظريفاً** .

رأيت : فعل ماض . **الناء** : كناية عن الفاعل المشكل .
رجلًا : مفعول ، منصوب .

ظريفاً : نعت للمفعول ، طابقه في التسكيير والتذكير والإفراد ، فتبعه
في الإعراب ، وهو النصب هنا .

(٢) **البيان** :

وهو ماجيء به لبيان ماقبله وتوضيحه ، أو هو المشبه الصفة ، كما قالوا ،
ويدرج فيه ماسمي بعطف للبيان ، وما ممّى ببدل الكلّ من الكلّ ، نحو هذا
أبو على خالد ، ومررت بأبي على خالد ، ورأيت أبيا على خالدا .

إعراب المثال الأول : هذا أبو على خالد .

هذا : إشارة إلى المبتدأ .

أبو على : خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو ، أو بالضمة المطولة . على^٣ : مضاد إليه مخوض .

خالد^٤ : بيان للخبر ، طابقه في التعريف والتذكير والإفراد ، فتبعه في الإعراب ، وهو الرفع هنا .

إعراب المثال الثاني : مررت بأبي على خالد .

مررت : فعل ماض . التاء : كناية عن الفاعل المتكلم .

بأبي على^٥ : الباء : أداة إضافة . أبي^٦ : مضاد إليه بالأداة ، مخوض بالكسرة المطولة ، أو الياء . على^٧ : مضاد إليه ، مخوض .

خالد^٨ : بيان للمضاد إليه ، طابقه في التعريف والتذكير والإفراد ، غتب عنه في الإعراب ، وهو المفهوم هنا .

إعراب المثال الثالث : رأيت أبا على خالدا .

رأيت^٩ : فعل ماض . والفاء : كناية عن الفاعل المتكلم .

أبا على^{١٠} : أبا^{١١} : مفعول ، منصوب بالفتحة المطولة ، أو الألف ، على^{١٢} مضاد إليه مخوض .

خالدا^{١٣} : بيان للمفعول ، طابقه في التعريف والتذكير والإفراد ، فتبعه في الإعراب ، وهو النصب هنا .

(٣) خبر المبتدأ :

إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، أو كان هو المبتدأ كأنهما شيء واحد نحو : الأدب مرآة المجتمع .

الأدب : مسند إليه في جملة اسمية ، مبتدأ مرفوع .

مرآة : خبر المبتدأ ، مرفوع تبعاً ، لأنّه هو المبتدأ في المعنى .

الجتنم : مضارف إليه ، مخوض .

والخبر : تابع للمبتدأ خاصة ، وإذا كان المبتدأ مرتفعاً أبداً ، لأنّه مسند إليه ،
كان الخبر - إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، أو كان هو المبتدأ - مرتفعاً
أبداً أيضاً ، تبعاً لارتفاع المبتدأ .

أساليب التعبير

فصولٌ تتضمنُ بعض الأساليب الشائعة الكثيرة الدوران:

- (١) السؤال والجواب .
- (٢) الاستثناء .
- (٣) القصر .
- (٤) التعجب .
- (٥) النداء .

السؤال والجواب

السؤال :

هو الاستفهام ، والاستفهام معناه : طلب الفهم ، والمراد فهمه ،
أو المسئول عنه : شيئاً :

(١) مفرد .

(٢) نسبة .

لأنك إذا أردت أن تسأل عن شيء ، إنسان أو غيره ، ذات أو معنى ،
مكان أو زمان ، فأنت مستفهم عن مفرد ، نحو :

متى نلتقي ؟ السؤال هنا عن الوقت .

أين تقصد ؟ السؤال هنا عن المكان .

من زارك أمس ؟ السؤال هنا عن الشخص .

ما صنعتك ؟ السؤال هنا عن المهنة .

وإذا أردت أن تسأل عن ارتباط شيء بشيء ، أو عن انتساب شيء إلى شيء ،
فأنت مستفهم عن نسبة ، نحو :

أيقوم خالد ؟ ليس السؤال هنا عن القيام وحده ، ولا عن خالد
وحده ، ولكنه عن قيام خالد ، أي: عن اتصاف خالد
بالقيام ، أو تلبسه به .

وهل خالد في الدار ؟ السؤال هنا لا يرتبط بخالد وحده ، ولا بالمضارف إليه
بالأداة وحده ، ولكنه يتعلق بكينونة خالد في الدار .

وطريقة الاستفهام عن المفرد : أن تقدم ماتريد أن تستفهم عنه ، لأن
الاستفهام له الصدر في الكلام ، فإذا أردت إلى السؤال عن المفعول وحده

قلت : أَخالدًا قابلتَ ، ولا يقال إذا أريد ذلك : أَقابلت خالدًا ، لأن هذا سؤال عن نسبة .

وإذا أردت السؤال عن المكان قدمته ، فقلت : أين محمد؟ أو : أَفِي الدار محمد؟

وإذا أردت السؤال عن الفاعل قدمته أيضًا ، فقلت : من زارك أمس؟ أو : أَريد يقيم عندك؟

أداة السؤال :

ما يستفهم به عن المفرد هو :

(١) المهمزة ، نحو : أَزيـداً قـابلـتـ أـمـ عـمـرـ؟ أـيـقـومـ خـالـدـ أـمـ يـقـعـدـ؟

(٢) الكنيات المحمولة على المهمزة ، التي يستفهم بها عن المكان ، أو الزمان ، أو الأشخاص ، أو الأشياء ، نحو : أين . متى . مَنْ . ما . وغيرهن مما مر ذكره في الفصل الخاـصـ بالـأـدـوـاتـ ، نحو : أين تذهب الليلة؟ ومتى ترجع غداً؟ ومن سافر أمس؟ وما حِرْفتـكـ؟

وما يستفهم به عن النسبة هو :

(١) المهمزة أيضاً ، نحو : أَخـالـدـ فـيـ الدـارـ؟ أـتـسـافـرـ غـداـ؟ وـمـنـ هـذـاـ يـبـدـوـ أنـ المـهـمـزـةـ يـسـأـلـ بـهـاـ عـنـ المـفـرـدـ وـعـنـ النـسـبـةـ جـيـعـاـ.

(٢) هل ، ولا يُسأل بها إلا عن النسبة . ومن أجل أن (هل) لا يستفهم بها إلا عن نسبة لا يقال : هل خالدًا قابلت؟ لأن هذا سؤال عن المفعول ، أو سؤال عن المفرد ، والأداة التي تستخدم في هذا هي المهمزة ، فيقال : أَزيـداً قـابلـتـ؟

الجواب :

فإذا أردت أن تجيب السائل عن سؤاله :

(١) فإن كان سؤاله عن مفرد أجبت بذكر اسم مسأل عنده ، فإذا قيل : متى يعود خالد من سفره ؟ فالسؤال هنا عن الوقت الذي يعود فيه خالد من سفره .

والجواب عنه إنما يكون بتحديد الوقت ، فيقال : غدا ، أو بعد غد ، أو ما أشبه ذلك .

ولذا قيل : ماذا قرأ خالد ؟ فالسؤال هنا عن المتروء ، والجواب إنما يكون بتعيينه ، فيقال في الجواب عنه : كتابا ، أو رسالة ، أو جريدة ، أو نحو ذلك . ولذا قيل : أيقوم خالد أم يعقد ؟ فالسؤال هنا عن الفعل الذي يُحدثه خالد : وهو القيام أم هو القعود . والجواب عن هذا السؤال إنما يكون بتعيين أحد الفعلين ، فيقال في الجواب عنه : يقوم . أو يقال : يعقد .

(٢) وإن كان سؤالا عن نسبة ، فالجواب عنه إنما يكون بأدوات خاصة ، هي أدوات الجواب ، وهي : نعم . لا . بل . إِنْ ، المكسورة المهمزة ، الساكنة الباء ، ولكل من هذه الأدوات استعمال خاص .

نعم :

فاما (نعم) فيجب بها :

(١) الخبر : إقرارا ، أو تصديقا ، كأن يقول قائل : أمررت السماء . فيقال في إقرار مقالته أو تصديقها : نعم .

(٢) والسؤال ، إعلاما ، كأن يقول قائل مستفهمـا : أتسافر غدا ؟ أو : هل تسافر غدا ؟ فتجيب عن ذلك بقولك : نعم ، إعلاما .

لا :

وأما (لا) فيجاب بها :

(١) الخبر : تكذبها ، كأن يقول قائل مخبرا : وصل القطار إلى الرياض؟ فتكذب الخبر بقولك : لا

(٢) والسؤال ، نقضا ، كأن يقول قائل مستفهمـا : هل أمرت النساء؟ فيقال في الجواب : لا.

بسـلـى :

وأما (بـلى) فجواب لنـفي ، سواء أكان النـفي خبرا أم استفهامـا ، فقد يقول قائل ، مـخبرـا : ما جاء خـالـدـ . فيـقالـ نـقـضـاـ : بـلىـ . أـيـ : جاءـ خـالـدـ . وقد يقول قائلـ مـسـتـفـهـمـاـ : أـلمـ يـقـمـ خـالـدـ ؟ فيـقالـ فـيـ الجـوابـ تـصـدـيقـاـ : بـلىـ . أـيـ : قـامـ . وـلاـ تـسـعـمـلـ (بـلىـ) إـلـاـ جـوابـاـ لـنـفيـ ، كـمـ زـ هـنـاـ مـأـثـلـةـ .

إـيـ :

وأما (إـيـ) فأـدـاـةـ إـعـلـامـ كـنـعـمـ ، إـلـاـ أـهـمـ ، فـيـ أـغـلـبـ اـسـتـعـمـالـاتـ ، إـنـماـ تـصـاحـبـ الـقـسـمـ ، كـفـولـكـ : إـيـ وـالـلـهـ ، وـإـيـ لـعـمـرـيـ ، وـإـيـ وـحـيـاتـكـ ، وـنـحـوـ ذـلـكـ . وـهـاـكـ جـدـوـلـاـ بـأـدـوـاتـ الـجـوابـ ، نـثـبـتـهـ هـنـاـ تـبـيـنـاـ لـمـوـاطـنـ اـسـتـعـمـالـاتـ هـذـهـ الـأـدـوـاتـ :

الجملـةـ	التـصـدـيقـ	الـنـفـضـ أوـ التـكـذـبـ
إـيـانـاـ	نعم	إـيـانـاـ - رـجـعـ خـالـدـ مـنـ سـفـرـهـ
فـالـخـبـيرـ	نعم	أـنـفـيـاـ - مـارـجـعـ خـالـدـ مـنـ سـفـرـهـ
إـيـانـاـ	نعم	إـيـانـاـ - هلـ رـجـعـ خـالـدـ مـنـ سـفـرـهـ
أـنـفـيـاـ	بـلىـ	أـلمـ يـرـجـعـ خـالـدـ مـنـ سـفـرـهـ

الاستثناء

الاستثناء : إخراج واحد أو أكثر مما دخل في الجماعة .

ويتم الاستثناء بأداة تؤدي هذا المعنى ، وهي : إلا . و (إلا) هذه نص في إخراج ما بعدها ، مما دخل فيه ما قبلها من معنى إعرابي .

وأركان الاستثناء ثلاثة :

(١) أداة الاستثناء .

(٢) المستثنى منه .

(٣) المستثنى .

ولا بد من تتحقق هذه الأركان ثلاثة ، ليتحقق الاستثناء . ولذلك نيس من الاستثناء ما سماه النحاة بالاستثناء المفرغ .

والاستثناء المفرغ ، عندهم ، مخالف من المستثنى منه ، نحو :

ما حضر إلا خالد ، وما مررت إلا بخالد ، وما رأيت إلا خالدا .

وإذا أنعمت النظر في هذه الأمثلة ، فلن تشعر بأن هناك استثناء ، لأنه لم يكن فيها حكم دخل في الجماعة ، ثم استثنى من الجماعة واحد أو أكثر .

والواقع أن ما سمى بالاستثناء المفرغ ، لم يكن استثناء بحال ، ولكنه قصر ،

والقصر : توكيـد ، أداته التي يقوم عليها هي : (النفي وإلا) .

ولم يكن النحاة ليعرضوا له في باب الاستثناء ، لولا وجود (إلا) فيه ،

و (إلا) في هذه الأمثلة لا تؤدي استثناء . ولكنها – ضميمة إلى النفي السابق – تؤدي توكيـدا .

(إلا) : هي الأصل في الاستثناء . أما غيرها من أدوات ، أو أفعال ، أو أسماء فمحمول عليها ، لأنها تؤدي وظيفة تلتقي مع ما تؤديه (إلا) من وظيفة . إن وظيفة (إلا) في الاستثناء هي : إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها ،

فهي تبني عما بعدها ما ثبت لما قبلها ، وثبتت لما بعدها مانفِي عما قبلها ؛
وذلك نحو :

أَفْلَسَ التَّجَارُ إِلَّا عَلَيْهَا .

ما أَفْلَسَ التَّجَارَ إِلَّا عَلَيْهَا .

ففي المثال الأول ، نَفَتْ (إلا) الإفلاس عن على ، وقد كان ثبت
للتجار . وفي المثال الثاني ، أَبْنَتْ (إلا) الإفلاس لعلى بعد إِذْ نَفَى
عن التجار .

الملحقات بإلا :

الحق النحاة بإلا كلامات رأوا أنها تؤدي ما تؤديه (إلا) من وظيفة ،
وهذه الكلمات بعضها اسم ، وبعضها فعل ، وبعضها أداة . وأكثر هذه الكلمات
استعمالاً هي :

١ - غير ٢ - سوى

وهما اسمان مهمان ، لا يتبيّن معناهما ، وهو المغايرة . إلا بالإضافة ،
فهمما ملازمتان لها ، دلالتهما على المغايرة هي التي دفعت النحاة إلى أن
بلغ حقوقها بإلا ، نحو : جاء القوم غير زيد ، أو سوى زيد ، وما جاء أحد
غير زيد ، أو سوى زيد ، وقد منحهما النحاة إعراب ما بعد (إلا) ، فهما
منصوبتان إذا وقعتا بعد كلام مثبت ، وهما تابعتان إذا وقعتا بعد كلام منفي ،
أو منصوبتان نصب ما بعد (إلا) في سياق النبي ، أعني : على الاستثناء .

والحق أن (غير) و (سوى) مثل (مثل) في إيهامها ، ومثل ، وغير ،
وسمى ، إذا لم يسند إليها ، أو لم يصف إليها : نعت بعد نكرة ، وحال بعد
معرفة ، فإذا نصبت (غير) و (سوى) في هذا الباب ، فهما منصوبتان على
الحال ، وإذا رفعتا فيه ، فهما مرفوعتان على النعت

فإذا جاءنا منصوبين في مثل قولهم : ما جاءني أحد غير زيد ، أو سوى زيد ، فنصلبها على الحال أيضاً ، باعتبار أن النكرة قد أفادت هنا ، لوقوعها في سياق النَّفْيِ ، لأن النكرة إذا وقعت في سياق النفي دلت على الإحاطة والشمول ، وإذا دلت على ذلك وُضِعَتْ موضع المعرفة . ولذلك جاز الابتداء بها في نحو : مارجلُ في الدار ، ونحو : هل رجلُ عندك ؟

٣ - خلا ٤ - عدا

وهما كلمتان جامدان ، تستعملان استعمالين :

- (١) تستعملان استعمال الأفعال مسبوقتين بأداة الوصل ، أو أداة المصدر ، على حد تعبير النحاة ، أعني : (ما) ، فيكون ما بعدهما منصوباً .
- (٢) تستعملان استعمال أدوات الإضافة ، مجرّدين من (ما) فيكون ما بعدهما مخوضاً على الإضافة .

٥ - حاشا :

وطأ في العربية ثلاثة استعمالات :

- الأول : أن تستعمل للتزييه ، نحو قوله تعالى : « حاش الله ما هذَا بشرًا » .
- والثاني : أن تستعمل فعلاً متعدباً متصرفاً . يقولون : حاشيته بمعنى استثنائه ومنه الحديث : « أَسَمَّةُ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْهِ مَا حَاشَا فَاطِمَةً » وهي إذ تستعمل فعلاً تقترن بما من أَوْهَا ، كخلا وعدا ، كما جاء في الحديث .
- والثالث : أن تستعمل استعمال الأداة . وهي في هذا الاستعمال محمولة عند النحاة على (إلا) ، نحو : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِنَّ يَسْمَعْ حاشا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَحِ » أي : إلا الشَّيْطَانَ وأبا الأَصْبَحِ . أمّا قول الشاعر : حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

وقول الآخر :

حاشا أبا ثوبانَ إِنْ أَبَا ثُوْبَانَ لَيْسَ بِسُكْمَةَ فَدْمٍ

فليس من الاستثناء في شيء ، وهو بالتنزية أشبه .

والواقع أن استعمال (حاشا) في الاستثناء قليل ، ولذلك كان سيبويه بعدها في حروف الإضافة ، ولذلك ينخفض ما بعدها في أكثر الاستعمالات .

المتصل والمنقطع من الاستثناء :

الجملة التي ترسل في صورة استثناء نوعان :

(١) ما كان مابعد (إلا) واحداً من المذكور قبلها ، نحو انقض القوم من الحفل إلا خالدا ، فخالد هنا واحد من القوم .

(٢) ولم يكن كذلك ، نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيسٌ إلا العافيرُ وإلا العيسُ

وقوله تعالى : « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » .

وقد سمى الأول بالاستثناء المتصل ، وسمى الثاني بالاستثناء المنقطع .

ولو أنعمنا النظر في أمثلة الاستثناء المنقطع ، التي تردد التمثيل بها في كتب القوم ، لرأينا أن الاستثناء فيها لم يكن على حقيقته ، بل أرسل لإرسال المجاز .

كتو لهم : ما زاد هذا المال إلا ما نقص . فقد قال النحاة : إن ذلك من الاستثناء المنقطع ، لأن ما بعد (إلا) ليس واحداً مما ذكر قبلها ، لأنه لا يقال : زاد النقص .

وليس هذا القول بشيء ، لأن المعنى المستفاد من هذا المثال هو أنه : لم يطرأ على هذا المال إلا النقصان ، أي : لم يصبه شيء يغير حاله إلا النقصان .
يضاف إلى هذا أنه ليس في الكلام مستثنى منه ، ليكون الكلام استثناء . وهو معدود من القصر ، قصر الصفة على الموصوف : أو قصر الفعل على الفاعل .
(٤) - في النحو العربي)

وإذا استعملت (إلا) في غير ما تستعمل فيه ، خرجت إلى معانٍ أخرى تدل عليها ، كأن تكون بمعنى (ل لكن) ، كقوله تعالى : « لثلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا » . فإذا ، هنا ، ليست استثناء ولكنها على معنى « ل لكن الذين ظلموا » فلا تخشوه ، كما ذكر ابن فارس في (الصاحبي) . أو بمعنى (بل) كقوله تعالى : « ما أزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة » ، فإذاً هنا ليست استثناء ولكنها على معنى (بل) ، أي : بل تذكرة .

وإذا خرجت (إلا) من الاستثناء ، واستعملت في مواضع يستنقى بها الشيء من الشيء وليس منه ، فذلك محمول على الاختصار ، كما يقول الفراء ، فقد قال في قوله تعالى : « والفواحش إلا اللّم » ؛ هو مختصر ، معناه : إلا أن يصيب الرجل اللّم ، واللّم : أصغر الذنوب ، والله جل ثناوه لا يأذن في قليل الذنب ولا كثيره ، وأنشد الفراء قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أئيسٌ إلا العياشيرُ إلا العيسٌ
وحمل قوله هنا على الاختصار ، وعلى أن (إلا) فيه معنى (ل لكن) ،
ومعناه : لكن فيها ^(١) .

القصر

القصر : طريقة من طرائق التوكيد ، يهدف به المتكلم إلى ثبيت غرضه في ذهن السامع ، وإزالة ما في نفسه من شك فيه . والتوكيد بالقصر أقوى طرائق التوكيد ، وأدّهَا على ثبيت ما يراد ثبيته أو تقريره . ويجرى القصر في الجملة الفعلية ، وفي الجملة الاسمية . أما الجملة الفعلية فيقصر فيها الفعل على الفاعل ، وفعل الفاعل على المفعول ، ويقصر فيها الفاعل على الفعل ، والمفعول على فعل الفاعل .

(١) انظر الصاحبي ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، مطبعة المؤيد ١٩١٠ م

واما الجملة الاسمية فيقتصر فيها المبتدأ على الخبر ، ويقتصر فيها الخبر على المبتدأ.

ويؤدي القصر بالأدوات ، وبغيرها :

(١) أما القصر بالأدوات ، فيتم بأدوات تستخدم لهذا الغرض ، وهي :

لا . بل . إنما . النفي وإلآ .

القصر بلا وبل ، نحو :

جاءني خالد لا علىّ ، ماجاءني خالد ، بل علىّ.

قصر الفعل على الفاعل .

خالد شاعر لاقيه ، ما خالد شاعر ، بل فقيه.

قصر المبتدأ على الخبر .

القصر بإنما ، نحو :

إنما زارني خالد ، إنما خالد زارني.

قصر الفعل على الفاعل . ثم قصر الفاعل على الفعل .

إنما خالد كاتب ، إنما كاتب خالد .

قصر المبتدأ على الخبر . ثم قصر الخبر على المبتدأ .

القصر بالنفي وإلآ ، نحو :

ما زارني إلآ علىّ ، « إن أنتم إلآ تكذبون » .

قصر الفعل على الفاعل . ثم قصر الفاعل على الفعل .

ما على إلآ شاعر ، ما شاعر إلآ علىّ

قصر المبتدأ على الخبر . ثم قصر الخبر على المبتدأ .

وليس القصر بالنفي وإلآ : من الاستثناء في شيء ، لأن الاستثناء إخراج شيء من حكم دخل فيه غيره ، نحو : اجتمع الطلبة في الحفل إلآ خالدا . فقد نصت (إلآ) هنا على خروج (خالد) مما دخل فيه الطلبة من حكم ، وهو الاجتماع ، وليس في القصر إخراج ، ولكنه إثبات الحكم للشيء بتوكيد .

(٢) وأما القصر بغير الأداة: فيتحقق بتقديم ماحقه للتأخير ، نحو قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» وهو من قبيل قصر المفعول على فعل الفاعل . ونحو: «عَيْمَىٰ أَنَا، وَقَيْسَىٰ خَالِدٌ» ، وهو من قصر الخبر على المبدأ . والقصر بجميع طرقه نوعان :

الأول : ما يسمى بقصر الموصوف على الصفة ، كقصر الفاعل على الفعل ، نحو قوله تعالى : «إِنْ أَنْتَ إِلَّا تَكْذِبُونَ» ، وقصر المفعول على فعل الفاعل ، نحو قوله تعالى : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» ، وقصر المبدأ على الخبر ، نحو قولنا : ما خالد إِلَّا شاعر ، ونحو قوله تعالى : «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» قد خلت من قبله الرسل » .

والثاني : ما يسمى بقصر الصفة على الموصوف ، كقصر الفعل على الفاعل ، نحو قولنا : ما جاءنا إِلَّا خالد ، وقصر فعل الفاعل على المفعول ، كقوله تعالى : «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا حَقٌّ» ، ونحو قولنا : ما رأيت إِلَّا زيدا ، وقصر الخبر على المبدأ ، نحو : ما شاعر إِلَّا بكر . وقوله تعالى : «مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا بَلَاغٌ» .

ومعنى قصر الموصوف على الصفة : أن الموصوف مقصور على هذه الصفة ، لا يتجاوزها إلى غيرها ، ادعاء بأنه ليس له غير هذه صفة أخرى .

ومعنى قصر الصفة على الموصوف : أن الصفة مقصورة على هذا الموصوف وحده ، لا تتجاوزه إلى غيره ، ادعاء بأنه ليس لهذه الصفة موصوف آخر غير المقصوص عليه .

أمثلة من القصر :

ومن أمثلة القصر : الأمثلة التي عدها النحاة من الاستثناء في سياق التقو ، نحو قوله تعالى : «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ» على قراءة من قرأ بالرفع ، على أساس أن المستثنى منه في الآية هو : الواو في (فعلوه) .

ولكنَّ الذِّي يُبَدِّل مَقْبُولاً هُوَ أَنْذَلُكَ مِنَ الْقُصْرِ ، وَأَنَّ الْلَّوَافِي (فَعْلُوهُ)
كَالْلَّوَافِي قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» ، عَلَامَةُ الْجَمْعِ ،
لَحْقَتِ الْفَعْلِ ، لِيُطَابِقَ الْفَاعِلَ فِي الْمُعْدَدِ ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : مَا فَعَلَهُ
إِلَّا قَلِيلٌ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ مِّنْ قَبْلِ قَصْرِ الصَّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، أَوْ قَصْرِ الْفَعْلِ
عَلَى الْفَاعِلِ .

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ أَيْضًا أَمْثَلَةً عَدَّهَا النَّحَاةُ مِنَ الْإِسْتِثنَاءِ الْمُنْقَطِعِ ، وَلِبِسْتُهُ هِيَ
إِلَّا قَصْرًا وَتَوْكِيدًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَانِقْصًا ، وَقَوْلِهِمْ :
مَا نَفَعَ إِلَّا مَاضِرٌ .

إِعْرَابُ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ :

مَا : أَدَاءٌ نَفِي .

زَادَ : فَعْلٌ مَاضٌ .

الْمَالُ : بِيَانٌ لِلْفَاعِلِ مَرْفُوعٌ تَبْعَدُهُ .

هَذَا : كَنْيَةٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، أَوْ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ .

إِلَّا : أَدَاءٌ قَصْرٌ .

مَانِقْصًا : مَا : أَدَاءٌ وَصْلٌ ، أَوْ مَوْصُولٌ حَرْفٌ . نَفْعٌ فَعْلٌ مَاضٌ .

وَ(مَانِقْصًا) فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ ، كَمَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ

التَّرْكِيبُ : مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا نَفْصَانَا .

إِعْرَابُ الْمَثَالِ الثَّانِي :

مَا : أَدَاءٌ نَفِي .

نَفْعٌ : فَعْلٌ مَاضٌ . وَفَاعِلُهُ : الْمَتَحَدِثُ عَنْهُ ، وَهُوَ غَايْبٌ .

إِلَّا : أَدَاءٌ قَصْرٌ .

مَا : أَدَاءٌ وَصْلٌ .

ضَرٌّ : فَعْلٌ مَاضٌ . وَفَاعِلُهُ غَايْبٌ .

و (ماضِر) في موضع المفعول .

قال النحاة : إن ذلك من الاستثناء المقطوع ، لأنه لا يقال : زاد النقص ، ولا يقال : نفع للضرر . وليس هذا القول بشيء ، لأن المعنى المستفاد من هذا القول هو أنّه : لم يطرأ على هذا المال إلا النقصان . وما فعل (زيد) إلا الضرر ، أو ما صدر عنه إلا الضرر .

فلم يكن الغرض استثناء الزيادة من النقصان ، في المثال الأول ، ولا كان الغرض استثناء الضرر من النفع ، في المثال الثاني .

يضاف إلى ذلك : أنَّ كلا المثالين خلُو من ركن مهمٍ من أركان الاستثناء ، وهو : المستثنى منه ، فليس فيما شيء دخل في حكم معين ، ثم أخرج من هذا الحكم ماجاء بعد إلا ، أعني : المستثنى .

فالمثالان على تقديرنا مرسلان على المجاز ، لا على الحقيقة ، وليسوا من قبيل الاستثناء ، ولكنهما من قبيل التوكيد ، ومن صور القصر ، وكانت أدلة القصر فيما هي : (إلا) ضميمة لأداة النفي .

التعجب

التعجب : تعبير عن انفعال يحدث في النفس عند استعظام أمر أو ظاهرة .

ويعبّر عنه في اللغة بمركبات لفظية ، مسموعة غير مطردة ، وقد جرت بجرى الأمثال ، وبمركبات مبوبة مطردة ، اخذت في الاستعمال قوالب ثابتة لا تتجاوزها ، وطريقة بنائية معينة لا تخلي عنها .

المركبات المسموعة :

فالمركبات اللفظية المسموعة نحو قوله :

إله دره فارسا !

لأفضلْ فوه !

لله أنت !

بخ بخ !

ما أنت ! ملحقاً بتميز ، كقول الشاعر :

باتت لحزننا عفارة يا جارتا ما أنت جارة !

وكقول الآخر :

يا سيداً ما أنت من سيد ! موطاً الأكتاف رحب اللثراخ

ومن هذا الضرب ما جاء بطريقة الاستفهم ، كقول الشاعر :

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربَ ولا لعباً مني ، وذو الشيب يلعب !

أى : أذو الشيب يلعب ؟ ! ، وكقول أبي الطيب :

أخيا وأيسراً ما قاسيتُ ما قتلا ! والحبُّ جارٌ على ضعفٍ وما عدلا

وكقوله تعالى : «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياناكم» ! وقوله تعالى :

«أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شِيخًا» ! ... إلى غير ذلك من التعبيرات التي أرسلت
استفهماما ، وليس باستفهمام .

المركبات المبوبة :

والمركبات المبوبة ما جاء على :

ما أَفْعَلَهُ . نحو : ما أَحْسَنَهُ . ما أَكْرَمَهُ . ما أَشْجَعَهُ .

أَفْعِلْ بِهِ . نحو : أَحْسِنْ بِهِ . أَكْرِمْ بِهِ . أَشْجِعْ بِهِ .

أما (ما أفعله) فـ (ما) فيها . . في أكبر الظن ، هي (ما) التي يكتفى بها

عن غير العاقل ، المستعملة في الاستفهم ، ثم ضاع الاستفهم منها باستعمالها مع
(أفعـلـ) متلازمـتينـ فيـ التـعـجـبـ . وبنـاءـ (أـفـعـلـ)ـ فيهاـ هوـ بنـاءـ الأـفـعـالـ ،ـ ولـكـنهـ

يـاستـعـالـهـ فيـ التـعـجـبـ جـمـدـ ،ـ وـقـدـ دـلـالـةـ الفـعلـ .

فَ(مَا أَفْعَلَهُ) إِذن ، بِنَاءً لِفَظِيِّ مَرْكَبِ نُسِيَّ اسْتِعْمَالِ الْقَدِيمِ ، وَصَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي التَّعْجِبِ ، وَمِنَ الْعِبْثِ تَحْمِيلِهِ مَا لَا يَحْتَمِلُ ، وَمِنْ غَيْرِ الْجَدِيدِ تَحْمِيلِهِ إِعْرَابِيَا ، كَمَا تُحَلَّلُ الْمَرْكَبَاتِ الإِسْنَادِيَّةِ ، فَإِنْ تَحْمِيلِهِ كَذَلِكَ يَحْتَمِلُهُ إِلَى تَعْبِيرِ آخَرِ ، لَا دَلَالَةٌ فِيهِ عَلَى التَّعْجِبِ .

وَيَنْبَغِي لِلنَّحَاةِ أَنْ يَشِيرُوا إِلَيْهِ ، وَيَضْبِطُوا لِفَظِهِ ، كَمَا وَرَدَ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، وَيُبَيِّنُوا وَظِيفَتِهِ ، وَالْمَوَادِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي يَصْاغُ مِنْهَا . أَمَّا إِلَزَامُ أَنفُسِهِمْ بِتَفْسِيرِ (مَا) ، وَإِعْدَادُ ضَمِيرِ مُسْتَرِّ (أَفْعَلَ) عَلَيْهَا ، وَالْبَحْثُ عَنْ مُسَوَّعَاتِ الْابْتِداءِ ، فَتَكَلَّفُ يَنْبَغِي أَنْ يَرْبِحُوا أَنفُسِهِمْ وَتَلَامِيذَهُمْ مِنْ عَنَانِهِ .

وَأَمَّا (أَفْعَلُ بِهِ) فِي بَنَاءِ آخَرِ مَطَرَّدٍ ، اسْتَخْدَمَ لِلتَّعْجِبِ ، وَبِنَاؤُهُ هُوَ بَنَاءُ (أَفْعَلُ) فِي الْأَمْرِ مِنْ أَفْعَلَ ، نَحْوُ : أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ ، وَأَسْمَعَ ، وَأَبْصَرَ . وَيَبْدُو أَنَّ الْأَمْرَ بَعْدَهُ لَيْسَ فَاعْلَا ، كَمَا زَعَمُوا ، وَلَكِنَّهُ مَفْعُولٌ ، لَازْمَتْهُ الْبَاءُ فِي التَّعْجِبِ .

بِنَاؤُهُمَا :

يَنْبَغِي (مَا أَفْعَلَهُ) وَ(أَفْعَلُ بِهِ) مِنْ كُلِّ فَعْلٍ :

- (١) ثَلَاثَىٰ ، أَوْ رَبِاعَىٰ عَلَىِ (أَفْعَلَ) ، فَلَا يَبْيَنِيَانُ مِنْ (دَخْرَاجَ) وَلَا مِنْ (انْطَلَقَ) ، وَلَا مِنْ (اسْتَخْرَجَ) ، وَنَحْوُهُنَّ .
- (٢) مَتَصَرَّفٌ ، فَلَا يَبْيَنِيَانُ مِنْ مَثَلِ : نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَنَحْوُهُنَّ .

(٣) قَابِلٌ لِلتَّفَاوِتِ ، فَلَا يَبْيَنِيَانُ مِنْ نَحْوِ : فَيِّ ، أَوْ مَاتَ ، أَوْ : أَفْلَ ، أَوْ : عَمَّ ، أَوْ نَحْوُهُنَّ . لَأَنَّ الْفَنَاءَ وَالْمَوْتَ وَالْأَفْوَلَ وَالْعَمَى لَا يَتَفَاوِتُ مَدْلُولُهُ . وَإِذَا أُرِيدَ إِلَى التَّعْجِبِ بِهِمَا مِنْ مَضْمُونِ فَعْلٍ لَا تَتَوَافَرُ فِيهِ هَذِهِ الشَّرُوطُ ، جَيْءَ بِمَصْدَرِ هَذَا الْفَعْلِ الْمَتَعْجِبُ مِنْهُ ، بَعْدَ (مَا أَشَدَّ) أَوْ (مَا أَعْظَمَ) ، أَوْ بَعْدَ (أَشَدِّ) أَوْ (أَعْظَمِ) ، وَنَحْوُهُمَا .

فتقول في التعجب من نحو : انطلقاً واستغاث ، وتفاخر : ما أشدَّ
انطلاقه ، وأشدِّد بانطلاقه . وما أشدَّ استغاثته ، وأشدِّد باستغاثته ، وما أشدَّ
تفاخره ، وأشدِّد بتفاخره .

نظام التأليف فيما :

ما أفعَلَه ، وأفعِل به : بناءاً مركباً جَمِداً على حال واحدة ، فلا يجوز
تقديم بعض أجزاها على بعض . فزياداً في قولنا : ما أَكْرَمَ زِيداً ، موضعه
في الآخر ، لا يجوز تقديمه على (ما أَكْرَمَ) ، ولا يجوز أن يقع فاصلة بين
(ما) و(أَكْرَمَ) .

ولم يرد فصل (ما) عن (أفعَلَ) إلا بـكان المزيدة حشو ، للدلالة على
الماضى ، نحو : ما كان أَجْلَ هذا المنظر . وما كان أَعْلَمَ هذا الرجل .

النـداء

النداء : دعاء . وهو في الاصطلاح : تبليه المنادى وحمله على الالتفات
والاستجابة .

ويؤدي هذه الوظيفة في العربية أدوات ، منها :

(١) المهزة ، نحو :

أفاطَمْ مهلاً بعضَ هذا التدليل وإن كنت قد أزمتِ صُرمي فأجيلى
والمهزة ، بحركتها المقطوعة ، لا تعين على مدّ الصوت ، ولذلك استعملت
لنداء القريب ، أو ما ينزل منزلة القريب .

(٢) (يَا) وهي لفظ مؤلف من ياء ، وصوت لين ، هو الألف ،
وينادى بها القريب والبعيد ، لأنها تنتهي بصوت مدّ ، يُعينُ على مدّ الصوت ،
وإيصاله إلى المنادى البعيد .

(٣) (أيَا) ، وهِيَا ، وهو لفظ واحد ، قلبت الممزة من (أيَا) هاء ،

غضارت : هِيَا . و (أيَا) مثل (يا) ، فيها ما يُعينُ على مد الصوت ورفعه ،
وينادى بها البعيد ، أو ما هو بمنزلة البعيد ، نحو قول الشاعرة :

أبا شجرَ الخابور مالك مورقا كأنك لم تحزنْ على ابن طَرِيف

(٤) (وا) ، وهي أداة تبيه ، فيها ما يُعينُ على مد الصوت وإطالته ،

وهو الألف ، وتستعمل في نداء خاص ، هو ما اصطلاح عليه بالنّدبة .

المnadīat :

وينادى بهذه الأدوات :

(١) المفرد المعرفة أصلاً ، نحو : يا خالدُ أَقْبِلُ ، ويَا مُحَمَّدُ هَلْ ،

أو المعرفة بالنداء ، نحو : يا رجُلُ تَعَالَ ، ويَا جَارَ أَبْشِرَ .

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس بمضاف ، ولا ما يُشبه المضاف ، فنحو :

يا رجَالُ ، ويَا نَدْمَاءِ ويَا مُحَمَّدَوْنَ ، ويَا رَجَلَانَ ، ويَا مُحَمَّدانَ ، منادٍ مفرد ،

لأنَّه ليس مضافاً ولا شبهاً بالمضاف .

(٢) المضاف : نحو : يا أخَا الْوَدَ ، ويَا جَارَنَا ، ويَا عَبْدَ اللَّهِ ، ونحو

قول أبي تمام :

يَا صَاحِبِيْ تَقَصِّبَا نَظَرِيْنِكَما تَرِيْ وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرَ

(٣) ما يُشبه المضاف في طول اللفظ ، نحو : يا مقيما على الود ، ويَا ذَادَا

عن حانا ، ويَا مقصوداً عند الشدائِدَ »

وحق المنادٍ أن ينصب ، لا لأنَّه مفهوم (أَدْعُو) ، أو (أَذْعُوا) التي

نابت (يَا) عنها ، كما زعموا ، ولا لأنَّ هناك عاملاً يقتضي نصبه ، بل

يُنْصَبُ لأنَّه لم يدخل في إسناد ، ولا إضافة ، وكل ما كان كذلك نُصب

في وصل الكلام .

غير أن المنادى المفرد – وهو مالم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف – يلازم
الضمّ ، ثلّاً يشتبه بغيره لو حرك آخره بحركة أخرى ، وذلك ، لأنّ المنادى
معرفة ، فلا ينون ، ولو حرك آخره بفتحة أو بكسرة ، وهو غير منون ، لاشتبه
بالمnadى المضاف إلى ياء المتكلّم في بعض وجوهه ، لأنّ المنادى المضاف إلى ياء
المتكلّم ، نحو : يا صديقي ، يستعمل على خمسة أوجه :

- (١) إثبات الياء ساكنة ، نحو : يا أخي . يا عمّي . يا صديقي .
(٢) حذف الياء ، اكتفاء بدلالة الكسرة عليها ، نحو : يا أخ . يا عم .
يا صديق .

- (٣) قلب الياء ألفا ، نحو : يا أخا ، يا عمّا ، يا صديقا .
(٤) حذف الألف ، اكتفاء بدلالة الفتحة عليها ، نحو : يا أخ . يا عم .
يا صديق .

(٥) إثبات الياء مفتوحة ، نحو : يا أخي . يا عمّي . يا صديقي .
فلو فتح آخر المنادى المفرد وهو غير منون ، وقيل : يا صديق ، لاشتبه
بالمnadى المضاف إلى ياء المتكلّم ، الذي حُذفت ألفه المنقلة عن الياء .
ولو كسر آخر المنادى المفرد ، وهو غير منون ، وقيل : يا صديق ،
لاشتبه بالمnadى المضاف إلى ياء المتكلّم الذي حُذفت منه الياء تحفيظا ، واكتفاء
بدلالة الكسرة عليها .

فلم يعُد ميسورا إلا الضمّ ، فضم آخره ، ابقاء ماثل هذه الشبهة . يدل على
ذلك جواز انتسابه حين ينون اضطرارا ، كقول الشاعر :

ضررت صدرها إلى وقالت يا عديا لقد وقتك الأوابي
لأن تنوين المنادى المفرد يبعده في النصب ، عن شبّهه بالمnadى المضاف
إلى ياء المتكلّم .

المنادى لابنون :

إذا نودى إنسان بعينه ، فقد صار معرفة ، لأنك إنما تشير إليه ، وتقصد قصده ، وإذا صار المنادى معرفة ذهب منه التنوين ، لأن التنوين دليل التشكير . فإذا زادت إنساناً لاتعرفه ، ولا تعرف اسمه وقلت : يا رجل ، فقد شخصته وعرفته ، وإذا صار (رجل) معرفة بالنداء أزالت تنويته ، بعد أن زال تشكيره بتضليله وتعيينه بالنداء .

ولا تجد من المناديات ما هو منون غير ما اصطلاح عليه بالشيء بال مضاد نحو : يا طالعاً جبلاً ، وي حاججاً بيت الله الحرام . وهذا النوع من المناديات معرفة أيضاً بالرغم من تنويته ، لأن التنوين في مثله ليس تنوين التشكير ، ولكن التنوين الذي يتصل بالفعل الدائم ، ليدل على خلوصه للمستقبل ، وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يدعوه إلى حذفه .

المنادى لاتدخله (أى) :

المنادى إنما أن يكون معرفة أصلاً ، أو يكون معرفة بالنداء ، فإن كان معرفة أصلاً ، فلا سبيل للدخول (أى) عليه ، وإن كان نكرة أصلاً ، فقد عُرف بالنداء ، فلا سبيل للدخول (أى) عليه أيضاً .

ولكن قد يكون المنادى المعرفة أصلاً ، معرفاً بأداة التعريف ، نحو : الرجل ، التلميذ ، الناس . فهل يجوز ندائوه ؟

الواقع أنه لامانع من نداء ما فيه (أى) ، كما لامانع من نداء ما كان علماً ، نحو : محمد ، خالد ، بكر ، ولكن وجود (أى) في المنادى قد يذهب بالفائدة من النداء ، فإن النداء يقوم على أساس من مدّ الصوت ، لينتبه المنادى فيستجيب للنداء ، ومدّ الصوت يقوم على وجود الألف في (يا) أداة النداء الواسعة الاستعمال ، فإذا أريده نداء ما فيه (أى) كالرجل ، والتلميذ والناس ،

فَقِيلَ : يَا الرَّجُل ، وَيَا التَّلِمِيذِ وَيَا النَّاس ، الَّتِي سَاكَنَتْ : أَلْفٌ (يَا) ، وَلَامٌ (أَلْ) ، وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَسَانُ بِالسَّاکِنَتَيْنِ مُحَقِّقِيْنَ ، فَتُحَذَّفُ الْأَلْفُونَ (يَا) ، إِذَا حَذَفَتِ الْأَلْفَ : لَمْ يَعْدْ فِي (يَا) مَا يُعِينُهَا عَلَى تَأْدِيَةِ وظِيفَتِهَا ، أَعْنَى : مَدَّ الصَّوْتَ وَرَفَعَهُ .

ومن أجل هذا يستعان بوصل بي أولف (يا) من الحذف ، والوصل الذي استخدمه العرب هو : (أي) متصلة بها (ها) في التنبيه من آخرها ، نحو قولهم : يا أيها الرجل أقين ، ويا أيها التلميذ اجتهد ، ويا أيها الناس اسمعوا وعوا ، وقول الشاعر :

يا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعْلَمُ غَيْرَهُ هَلَا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ » ، « يَا أَيُّهَا الْمُلَأُ أَفْتُونِي ۚ »
« قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۚ » .

وورد في الشعر اجتماعهما اضطرارا ، كقول الشاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

وقول الآخر :

عيسى يا الملك المتوج والذى عرفت له بيت العلا عدنان

قول الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرَا إيتا كما أن تكسبانا شرا
ويؤدي الاسم بعد (أي) هذه، ما يؤديه النعت أو البيان، من بيان ما قبله
وتوضيحه .

وهنالك موضوعان عقد لها النحاة فصلين ، وهما :

(١) الاستغاثة :

وهي دعوة المنادى ليخلص من بناهه من شدة ، وينقذه من ورطة ،
ويعينه على مشقة ، والأداة التي تستخدم في الاستغاثة هي : (يا) وحدها .

وتحتتحقق الاستغاثة بثلاثة :

(١) المستغيث ، وهو المنادى (بكسر الدال) .

(٢) المستغاث به ، وهو المنادى (بفتح الدال) .

(٣) المستغاث من أجله .

وطريقة الاستغاثة : أن يصرّح باسم المستغاث به ، واسم المستغاث من
أجله مقتربين باللام ، مفتوحة في المستغاث به ، ومكسورة في المستغاث من
أجله ، نحو قول الشاعر :

تَكْنَفِي الْوُشَا فَأَزْعَجُونِي فِيَّ لِلنَّاسِ لِلْوَاشِيَ المَطَاعِ

فهنا استغاثة ، وهي قوله : « فيَّ لِلنَّاسِ لِلْوَاشِيَ المَطَاعِ » فيها المستغاث به ،
وهو : الناس ، وفيها المستغاث من أجله ، وهو الواشي ، وقد اقترن كل مهما
باللام ، إلّا أنها مفتوحة في المستغاث به ، ومكسورة في المستغاث من أجله :
ومثله قول الآخر :

يَا لَقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَّاسِ عُتُوهُمْ فِي ازْدِيادِ

فهنا استغاثة ، فيها المستغاث به ، وهو : القوم ، وأمثال القوم ، وفيها
المستغاث من أجله ، وهو : (ناس) ، وقد اقترن كل المستغاث بهما بلام
مفتوحة ، واقترب المستغاث من أجله بلام مكسورة .

وقد يخلو المستغاث به من اللام ، وذلك في الشعر ، نحو قول الشاعر :

أَلَا يَا قَوْمَ لِلْعَجْبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

فهنا استغاثة ، المستغاث به فيها هو (القوم) ، وقد جاء مجرّداً من اللام ،
والمستغاث من أجله ، هو : العجب ، والغفلات ، وقد اقتنى كلا المستغاث
من أجلهما باللام مكسورة .

(٢) النَّدِيَّة :

وللنديّة شِبْهُ النداء ، ولنليست بالننداء ، لأنّها توجّع ، نحو ، وارأساه ،
وأيدياه ، أو تفعّج ، نحو قول المتفجّح على فقيه : وازيداه .
وليس من غرض النديّة إلّا الإعلان بعظم الألم ، أو بعظمة المصاب . والأدلة
التي تستخدم في النديّة هي : وا .



الإعراب في التطبيق

نماذج في إعراب الجمل وتحليلها إجمالاً وتفصيلاً

الإعراب في التطبيق

كثيراً ما تسمع الدارسين يقولون : أعرب هذه الجملة ، أو كيف تعرب هذا البيت ، فما معنى الإعراب ؟

الإعراب : بيان أجزاء الجملة الرئيسية وغير الرئيسية . أو هو : تحليل الجملة إلى أركانها ، والأجزاء الملحقة بها ، ويسهل هنا أن نشير إلى أن الجملة نوعان :

(١) الجملة البسيطة ، أو الجملة الصغرى ، على حد تعبير النحاة .

(٢) الجملة المركبة ، أو الجملة الكبرى ، على حد تعبير النحاة .

أما الجملة الصغرى فهي الوحدة الصغرى للكلام ، ذات المسند إليه الواحد ، نحو : رسم خالد لوحة جميلة . خالد رسام ماهر . فهاتان جملتان ذواتاً مسند إليه واحد ، الأولى : جملة فعلية ، والثانية : جملة انتها ، وفي كلّ منهما مسند إليه واحد ، وهو خالد .

وأما الجملة الكبرى فهي جملة مركبة من عدة جمل أو عبارات ، واحدة منها رئيسة ، انبني عليها الكلام ، والآخريات ملحقات بها يؤذن وظائف إعرابية مختلفة ، نحو قولنا :

« الرجل الذي وجلته أمس يبكي بكاء يفتت الأكباد مر علينا اليوم وهو يتسم » .

ونحو قوله : « كان جدّي عبد الله بن العباس يقول ، وبه تأدب إبراهيم ، وعنه أخذ ، وكان أسن منه بحو عشرين سنة : اقتسم أبناء يوسف ثر الكلام ونظمه » .

فإذا أردنا إلى إعراب المثال الأول أعرابنا كما يأتي :

العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام هي : الرجل مرّ علينا ...

والعبارات الملحقة بها هي :

(١) لقيته أمس ... صلة (الذى) ،

(٢) يبكي بكاء ... حال .

(٣) يفتّ الأكباد ... نعت للبكاء .

(٤) وهو يبتسم ... حال .

وإذا أردنا أن نعرب أحد هذه الأجزاء ، كالجزء الأول مثلاً ، قلنا :

لقيته :

لقيَ : فعل ماضٍ .

الناء : ضمير الفاعل المتكلم .

الهاء : ضمير المفعول .

أمس : كنایة زمانية ، بینت زمان وقوع الحدث ، وهو اللقاء .

وعباره : لقيته أمس ، صلة (الذى) .

وإذا أردنا إلى إعراب المثال الثاني أعريناها كما يأتي :

العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام هي : كان جدّي يقول ...

والعبارات الملحقة بها هي :

(١) وبه تأدّب إبراهيم .

(٢) وعنـه أخذـ .

(٣) وكان أحسنـ منهـ .

(٤) اقتسمـ أبناءـ يوسفـ ... ونظمـهـ : مفعولـ (يقولـ) .

فإذا أردنا أن نعرب أحد هذه الأجزاء ، كالجزء الأخير مثلاً ، قلنا :

اقسمـ : فعل ماضٍ .

أباء : مسند إليه (فاعل) ، مرفوع .

يوسف : مضاد إليه ، مخوض ، وقد حرك آخره بالفتحة ، لأنه
اسم غير منون .

نشر : مفعول ، منصوب .

الكلام : مضاد إليه مخوض .

الواو : أداة تشريح .

نظم :

نظم : مفعول أيضا بدلالة الواو .

الماء : ضمير المضاد إليه .

وكان طلبة النحو يعرّبون منذ عدة قرون ، ولكن الإعراب، الذي تعارفوا
عليه، كان ينحصر لما ينحصر له النحو من فلسفة ومنطق ، وما يستتبعان من فكرة
للعامل ، وتأثير بعض الكلمات في بعض ، كتأثير الفعل فيما بعده رفعا ونصبا ،
وتأثير (حروف الجر) أي : أدوات الإضافة ، فيما بعدها من أسماء ، وتأثير
(حروف الجزم) فيما بعدها من أفعال .

وإذ أسلقتنا العامل من الحساب في هذا الكتاب ، وجردناه من سلطاته ،
تغير الإعراب ، كما تغيرت وجهة الدرس النحوى ، ولم يعد هم^(١) أن يعزى
الممول إلى العامل ، أو يسلط عامل على معمول ، أو يُشار الجدل في الفعل
الذى يسيطر على المعمول ، والفعل الذى يحال دون تسلطه عليه ، إذا تقدّم
فعلان ، وتتأخر عنهما فاعل أو مفعول ، وكان كلّ منها - على حد زعمهم
طالبا ذلك الفاعل ، أو ذلك المفعول ، لم يعد ذلك همّ ثقيلا على أذهان
الدارسين ، لأن القول بوجود عامل لم تعد له المكانة التي كانت له عناء
النحواء القدماء .

(١) أصل معنى لهم : الشيخ الكبير الفالى . والمراد هنا : الفى الكبير مطلقا .

اللّوّاق أن القول بالعامل ، والمسك بفكرة العمل ، وما يستتبع ذلك من
نجوم إلى الاعتبارات العقلية في تفسير تأليف ، أو توضيح بناء ، إنما يتعلّم عهدا
كان يجهل طبيعة الدرس النحوى ، ويجهل أن النحو درس لغوى يخضع
لاعتبارات لغوية محضة ، لا مكان ينبعها لحكم العقل ، ولا لنطق العقل .

كان للدرس النحوى يقوم على أصول ليست من النحو فى شيء ، ولا من
اللغة فى شيء ، لأنها أصول دخلت غريبة عن مجال اللغة والنحو ، وأهم
تلك الأصول :

(١) أن الحركات آثار لعوامل لفظية أو معنوية . فالضمة والكسرة
والفتحة آثار لعوامل لفظية ، كال فعل وشبيه الفعل ، والأدوات الخصصة ،
كحروف الجر ، وحروف الجزم ، وهو ذلك .. أو لعوامل معنوية ، كالابتداء
الرافع للمبتدأ ، وكقيام الفعل المضارع مقام اسم الفاعل الرافع للفعل المضارع ،
وغير ذلك .

(٢) وأن العامل النحوى ينزلة العلة ، وكل ما يتربّى على العلة من أحكام
يتربّى على العامل .

فـكما أن العلة قبل المعلول وجودا ، لأنها علة وجوده ، يجب أن يكون
العامل قبل المعلول لفظا ، فلا يتقدم عليه غالبا ، ولذلك منعوا أن يتقدم الفاعل
على الفعل ، واضطروا إلى القول باسمية الجملة التي يتقدم فيها الفاعل ، وإلى
ارتكاب التفسير والتقدير في نحو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك
فأجره » ، فأحد ، وهي الفاعل المتقدم ، صار يتقدمه مبتدأ . ثم تحول إلى فاعل
بعد دخول أداة الشرط (إن) ، وفعله مخدوف مفسّر بالفعل المذكور ، ويكون
تقدير الكلام عندهم : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره .

وكما أنه لا يجتمع علثان على معلول واحد ، لا يجتمع عاملان على معقول

واحد ، ولذلك قالوا بالتنازع في مثل قوله : يحسن ويسيء ابنك ، وبعدم جواز أن يكون الاسم المتأخر فاعلا للفعلين جميعا .

وكما أن العلة لها معلوم واحد ، كان للعامل معمول واحد أيضا ، ولذلك قالوا بالفعل المفسر في نحو قوله : هلا زيدا أكرمه ، لأن الفعل المذكور قد استوف عمله بالضمير ، فلا يتعدى إلى الاسم الظاهر المتقدم ، ولا يعمل فيه ، وكان تقدير المثال عندهم : هلا أكرمت زيدا أكرمه .

(٣) إن قياس العلة كان سبب لهم إلى استيعاب مسائل اللغة ، واستقصاصها ، وقياس العلة هو حل شيء على شيء ، لاشتراكهما في علة واحدة ، كقياس تحريم الفُقَاع^(١) على تحريم الخمر ، لاشتراكهما في علة واحدة ، هي : الإسكار . واللغة لا تجري على هذا المقياس ، فهناك عوامل بيئية واجتماعية وحضارية هي التي تجري اللغة وفق مشيتيها . لأن اللغة منها ، وظاهرة من ظواهرها ، وليس لهذه الأحكام الاجتماعية منطق معقول ، ولا إرادة واعية . ومن هذا أمثلة كثيرة يعجز منطق العقل عن تفسيرها :

كتأنيت الشمس والعين والأذن والطريق والسوق ، وغيرها . وكنت ذير القمر والرأس والباب ، والبطن وغيرها ، ويحار العقل في تأنيت ذاك ، وفي تذير هذا ، وليس ما أنت منه بالمؤثر ، ولا ما ذكر منه بالذكر .

وكثيراً تمييز الثلاثة على العشرة - مفردة - جمعا ، وتمييز ما فوق ذلك مما يزيد على العشرة ، مفردا ، وكثير تمييز العدد حينا ، وتصبّه حينا آخر ، دون أن يكون لذلك مرجع منطق ، أو موجّه عقلي .

هذا بالإضافة إلى ارتفاع المسند إليه ، وأنخفاض المضاف إليه ، وانتصاف ما ليس بالمسند إليه ولا بالمضاف إليه ، فلم يكن المسند إليه ممنفوسا أو منصوبا ؟ ولم يكن المضاف إليه مرفوعا أو منصوبا ؟ ولم يكن المفعول مثلما مرفوعا أو ممنفوسا ؟

(١) الفُقَاع : شراب يتخذ من الشعير ، سمي به لما يعلوه من الزبد (الإنسان) .

وتسأل المنطق عن هذا ، وتسأل المناطقة ، فلا تجد جواباً عن سؤالك
إلا تمحلاً وتتكلماً .

ولذلك كان النحاة للذين يعانون في منطقة النحو يُغمون على التسليم
لحكم اللغة والاستعمال ، حين توصد أمامهم منافذ القول . وقد تجد من يحب ذلك
إلى العرب بقوله : هكذا قالت العرب ، أو هكذا يقولون .

وخير ما يمثل هذا ما قاله السكاسي حين سُئل عن (أى) الموصولة بجملة ،
وعن أحوالها الخاصة المختلفة لشكل الاعتبارات النحوية المفلسفة ، لأنها
لاتُبني إلا إذا أضيفت ، وحُذفَ صدر صيتها ، نحو قوله تعالى : « ثم لنزع عن
من كل شيعة أئمّهم أشدّ » ، وهو قول الشاعر :

إذا ما لقيتَ بني مالك فسلم على أئمّهم أفضلُ
في حين أن المبنيات لاتضيق البة ... قال السكاسي حين سُئل عنها :
« أى كذا خلقتُ » ، وذهب قوله هذا مثلاً .

هذه الأصول التي ذكرناها ، وأمثالها أصولٌ غريبة عن اللغة ، دخيلة عليها
فلا بدَّ من تبرئة النحو منها ، فلم يصل النحو القائم على أسماءٍ من تنوق
الأساليب وفقها ، إلى ماوصل إليه من جدب وجود ، إلا لأن النحاة تناولوه
في غير منهجه ، وعالجو ظواهره وعوارضه كما تعالج التصايا الفلسفية :
تعليلًا وتأويلاً .

وقد حاولت في هذا الكتاب أن أبتعد عن جدل القوم ، وأساليبهم
في معالجة النحو ، وأبدلته من هذه الأصول أصولاً أخرى أقصى بهذا الدرس
وأشبه بمنهجه .

(١) فليست الحركات آثاراً العوامل ، ولكنها عوارض لغوية عربية ،
افتضاها أسلوب العربية في الوصول إلى الغرض من تفاهم بين المتكلمين .

واقتضاها تركيب العربية العضويّ ، وجرى عليها تخصيص الضمة بما دخل في الإسناد ، سواءً كان مستنداً إليه أم تابعاً للمسند إليه ، وتخصيص الكسرة بما دخل في الإضافة ، سواءً كان مضافاً إليه أم تابعاً للمضاف إليه ، وتخصيص الفتحة بما لم يدخل في إسناد ولا إضافة ، سواءً أدى وظيفة لغوية أو معنى إعرابياً ، أو لم يؤدّ شيئاً من ذلك .

(٢) وليس في النحو عامل ، ولن يست المؤثرات التي تصير بها الكلمة مرفوعة ، أو مخفوقة ، أو منصوبة : هي ما زعموا من فعل أو شبيه بالفعل ، أو أداة مخصوصة ، وإذا لم يكن شيء مما ذكر عاملاً ، ولم يكن منزلة العلة في اقتضائه ، فإن كل ماضي على ذلك من أحكام ينهار ويذوب ، وتزول معه جميع آثاره ، من امتناع تقديم الفاعل ، وامتناع تعدد الفعل مع الفاعل الواحد ، وامتناع أن يتعدى الفعل إلى الاسم الظاهر المقدم إذا شُغل عنه بضميره .

(٣) وليس قياس العلة أصلاً من أصول هذه الدراسة ، ولكنَّ القياس الذي هو من طبيعة هذا الدرس : هو القياس الذي اصطنه نحاة لغويون كالتحليل ابنِ أَحْمَدَ ، والفراء وأمثالهما ، أعني القياس القائم على محض المشاهدة .

ولنأت الآن إلى المسائل التي عوجلت في ضوء تلك الأصول لمعالجتها معاملة جديدة لأثر فيها للتعميل ، ولا للت محلّ ، لافي التقدير ، ولا في التفسير .

فإذا أريد إلى إعراب نحو قوله : خالدٌ خلفَ البابِ ، والكتابُ فوق الرفِّ ، فائتمان النظر في الجملتين ، وتثبت من المسند إليه والمسند ، ودلّ عليهما وقل : خالدٌ : مسندٌ إليه ، مبتدأ ، مرفوع ، ولا تبحث عن العامل ، فهو الابتداء ، أو الخبر ؟ لأنك إن فعلت بحثت عن شيء لا وجود له ، ويكون في تعليق رفعه ، وإصابتك في التعليق أن تقول إنه مسند إليه .

خلفَ : كناية مكانية ، خبرُ المبتدأ ، لأنك تحدثت به عن المبتدأ ،

ونصب الخبر هنا لأنَّه لم يكن هو المبتدأ في المعنى ، تميِّزا له عما كان كذلك .

الباب : مضارف إليه مخوض .

وأما الجملة الثانية فإعرابها كما يأتي :

الكتاب : مسند إليه (مبتدأ) ، مرفع .

على : أداة إضافة .

الرف : مضارف إليه بالأداة ، مخوض ، وقولنا : « على الرف »
بمجموعه : خبر المبتدأ ، لأنَّه الحديث الذي تحدَّثنا به عن المبتدأ ، ولا تبحث هنا
أو هناك عن متعلق يتعلَّق به الظرف أو المضارف إليه بالأداة (وهم يسمونه الجار
والمحرور) ، لأنَّ النحاة لم يتعلَّقوا بهذه التقديرات إلا في ضوء العامل ، ولا
تلتفت إلى ما كانوا يقدِّرون من فعل واجب الحذف ، هو فعل السكينة أو الوجود
أو الاستقرار ، فمثل هذا الفعل لم يوجد يوماً ، ولذلك قالوا إنه مخدوف وجوباً .
ولذا أريد إلى إعراب نحو قوله تعالى : « وإنْ أحدٌ منَ المشرِّكِينَ استجَارَكَ

فَاجْرَهُ » قيل :

إن : أداة الشرط .

أحد : المسند إليه ، وهو مسند إليه في جملة فعلية فهو فاعل ، وهو
فأهل مقدم .

من : أداة إضافة .

المشرِّكِينَ : مضارف إليه بالأداة ، مخوض بالباء ، لأنَّه جمع بالواو
والتنون والباء والتنون .

استجَارَكَ :

استجَارَ : فعل ماض .

الكاف : ضمير المفعول :

وليس في (استجراك) ضمير مستتر، ليعرب فاعلاً كما كانوا يتصورون— فإن فاعله مقدم ، وهو (أحد) ، ولا حاجة بذلك إلى أن تقدّر فعلًا مخدوفاً مفسراً ، يكون (أحد) فاعلاً له ، لأنهم لم يقولوا بهذا إلا على أساس فكرة العامل ، لأن الفاعل عندهم لا يتقدم على فعله ، لأنّه معمول له ، والفعل معه عجزة العلة . . . فليس هناك فعل مفسّر ، ولم يظهر يوماً ، ولا وجود له إلا في خيالهم .

ويؤيد ذلك صحة دخول أداة الشرط عليه ، وأداة الشرط لا يليها إلا جملة فعلية ، فصحة دخول أداة عليه — وأمثاله في الكلام العربي ما لا يقع تحت حصر — يشير في وضوح إلى أن الجملة ، بالرغم من تقدم الفاعل ماتزال جملة فعلية .

ومثل هذه الآية قوله تعالى : «إذا السماء انشقت» و«إذا السماء انفطرت» و«لو أنتم تملكون» ، وغير ذلك . فالاسم المتقدم في جميع هذه الآيات يعرب فاعلاً مقدماً ، لا فاعلاً لفعل مخدوف وجوباً . مفسّر بالفعل المذكور .
ومثل أولئك قول طرفة :

إذا القوم قالوا من قتى خللت أنني عنيت فلم أكسأ ولم أتبهد
إذا : أداة الشرط .

ال القوم : فاعلٌ مقدَّم ، مرفوع ، لأنّه مسند إليه في جملة فعلية .
قالوا :

قال : فعل ماضٍ ، ضم آخره من أجل اتصاله بالواو .

الواو : علامة جمع لحقت الفعل ليطابق الفاعل في العدد ، وليس
الواو هنا ، ولا في غير هذا الموضع فاعلاً لفعل .

ومثله : قول أبي تمام :

إذا مارق بالغدر حاول غَدْرَةٍ فذاك حرى أن تُنْيِ حلاّله
إذا : أداة الشرط .

مارق : فاعل مقدم حاول ، مرفوع ، وليس في (حاول) ضمير مستتر
يُعرب فاعلا له ، كما كانوا يزعمون في إعراب مثله .

بالغدر : الباء : أداة إضافة . الغدر : مضاد إليه بالأداة ، مخوض .

حاول : فعل ماض ، فاعله (مارق) المتقدم .

غَدْرَةٍ : مفعول منصوب .

وإذا أريد إلى إعراب نحو قولهم : هلا خالدا أكرمه ، قيل :

هلا : أداة الحضن :

خالدا : مفعول مقدم منصوب .

أكرمه : أكرم فعل ماض .

الباء : ضمير الفاعل .

الباء : ضمير المفعول ، وإشارة إليه بعد أن تقدّم على الفعل .

ولا معنى لقولهم : إن الفعل في مثل هذا المثال مشغول عن الاسم المتقدم
بضميره ، ومكفي بالضمير عنه ، أو أنه مفعول لفعل مذوف ، مفسّر بالفعل
المذكور ، فلم يظهر الفعل في استعمال ، وليس له من وجود إلا في زعم النحاة .

ويحسن قبل الدخول في إعراب جملة أن تحدد نوعها ، فهل الجملة فعلية ؟

أو اسمية ؟ أو ظرفية ؟ فإذا عرفت ذلك سهل عليك معرفة المسند إليه الخاص
بكل منها ، لأن المسند إليه في الجملة الفعلية هو فاعل الفعل الذي تحدثنا به
عن المسند إليه الفاعل ، والمسند إليه في الجملة الاسمية هو الموصوف بالمسند الذي
تحدثنا به عن المسند إليه المبتدأ ، والمسند إليه في الجملة الظرفية هو الكائن ،

أو الموجود المنصوص على مكان وجوده ، أو زمانه ، وقد تقدم بيان كلّ نوع من أنواع الجملة ، فإذا وقع بين أيدينا مثل قول أبي الطيب :

• ولَمَّا يَلْعُجُ الْإِنْسَانُ طَاقَتِهِ .

رأينا كلاماً ناماً ، فهو إذن جملة ، ولكن مانوع الجملة ؟ ولكن نحدد نوعها ينبغي أن نضع أيدينا على المسند ، فإذا رأينا أن المسند مما يدلّ على التجدد والتغير كانت الجملة فعلية ، فإذا أعدنا النظر فيه وأردنا إلى إعرابه أعرابنا كما يأتي :

لَمَّا : أداة قصر وتوكيد .

يَلْعُجُ : فعل الحاضر .

الْإِنْسَانُ : فاعل مرفوع .

طَاقَتِهِ : طاقة : مفعول ، لأنّه تعدى إليه فعل المفاعل ، منصوب ،
لأنّه ليس طرفاً في الإسناد .

الْهَاءُ : ضمير المضاف إليه .

وَقُولُهُ : (يَلْعُجُ طَاقَتِهِ) هو المسند .

ومثله قوله أيضاً :

« الْجَوْدُ يَفْقَرُ »

فالمسند إليه المتحدث عنه هو (الجود) ، والمسند المتحدث به هو (يفقر)
وهو فعل الحاضر ، فالجملة إذن : فعلية ، لأن المسند فيها فعل ، وإعرابه
كما يأتي :

الْجَوْدُ : فاعل مقدم ، مرفوع .

يَفْقَرُ : فعل الحاضر ، المسند ، وليس في (يفقر) ضمير مستتر يعود
على (الجود) يعرب فاعلاً . وإذا صح للمعربين تقدير ضمير فيه ، لم يكن هذا

الضمير سوى إشارة إلى الفاعل المتقدم ، وليس بفاعل ، والفاعل هو (الجود) ، وقد تقدم هنا على الفعل ، لأن القائل كان يحرض على التنبه له ، فقدمه ليفيجاً بذكره السامعين ، ويسترعى بتقديمه انتباهم إليه ، ليقع في نفوسهم موقعاً خاصاً .

وإذا قال قائل : المطر آية الخصب ، فهذا كلام تام فهو جملة ، فإذا أريد إلى إعرابها حدد نوعها أولاً ، فإذا أنعمنا النظر فيها رأيناها جملة اسمية ، لأن المسند فيها لا يدل على تغيير أو تجدد ، وقلنا في إعرابها :

المطر : مسند إليه مبتدأ . مرفع .

آية : خبر المبتدأ ، ووصف له في المعنى ، مرفع .

الخصب : مضارف إليه ، مخفوض .

وإذا قال قائل : أعنديك قلم أكتب به هذه الأبيات ؟ فهذه جملة مركبة ، لأنها تحتوى على أكثر من مسند إليه واحد ، وتتألف من عبارتين :

(١) أعنديك قلم : وهى الجملة الرئيسية التى انبنى عليها الكلام .

(٢) أكتب به هذه الأبيات ، وهى العبارة الملحقة بالرئيسية ، جاءت لتؤدى وظيفة إعرابية ، وهى هنا : نعت للقلم .

وإذا أريد أن نعرب العبارة الأولى ؛ وقد رأينا أنها ظرفية ، لأن المسند فيها يعبر عن مكان المسند إليه ، أو مكان وجوده ، والمسند إليه فيها هو الكائن أو الموجود . . . قلنا :

أعنديك : الممزة : أداة استفهام .

عنديك : كناية مكانية تضمنت معنى الكينونة ، فأضمر الفعل

والكاف : ضمير المضاف إليه .

قلم : المسند إليه ، المتحدث عنه ، ويعرب هنا فاعلاً بالكتناية ،

لتضمنها معنى الفعل المضمر ، فعل الكينونة . مرفع .

فإذا كنت من بِرِّم بتعليلات القوم وتوجيهاتهم ، وشعرت بأنَّ النحو لم يدرس في منهجه ، ثم أعممت النظر فيها أعرَب هنا من أمثلة ، وفيما سبق إعرابه من أمثلة أخرى ، في ثناب الفصول ، فستجدك قائماً عليها ، محذياً إياها ، في سهولة ويسر .



تصويب الأخطاء المطبعية

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤	٢٢	يقوم	تقوم
٩	٨	وصعب	صعب
١٤	٤	المiran	الميزان
١٧	٩	وكينه	ولئته
٤٥	١٣	الدواسة	الدراسة
٥٥	١٠	أضيقـت	أضيقـت
٥٨	٦	وقـت	وقـت
٥٩	٢٠	أمـا	أـمـا
٦٠	١٤	تضمنتـتـ إنـ	تضمنتـتـ معـنـىـ إنـ
٦٢	٢	تجـدهـ	تجـدـهـ
٦٣	٥	تحـقـقـهـ	تحـقـقـهـ
٨٢	١٤	يـقـومـ تـمـامـ	يـقـومـ عـلـيـهاـ تـمـامـ
٨٨	١١	منـاسـبـاتـ	منـاسـبـاتـ
١٠٦	١٥	فـعـدـ	فـقـدـ
١٠٨	١	تجـلسـهـ	تجـلسـهـ
١٠٩	٩	هـاءـ وـالـثـانـيـثـ	هـاءـ التـانـيـثـ

صواب	خطأ	سطر	صفحة
{ وهو ثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما	وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثني عشر	١٤	١٠٩
أما (أحد عشر) و (اثنا عشر) فيوافق كل منها المميز في التذكير والتأنيث بجزأيه جميعا . تقول : عندي أحد عشر قلما ، وإحدى عشرة دواة ، وأثنا عشر كتابا ، وأثنتا عشرة رسالة .	أما اثنا عشر الخ	١٩	١٠٩
نحو بكرًا بزوره خالد	نحو بكر يزوره خالد	١٣	١١٧
لا : مبتدأ	ولا مبتدأ	٢	١٣٦
خَيْرٌ	خَيْرٌ	١٣	١٤٨
وإن وهل	وهل	٢١	١٥٤